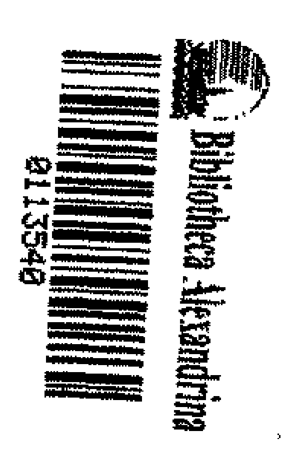
نصوص من كتب النحــو

دكتور

أحمد سليمان ياقوت

أستاذ العلوم اللغويـة

كلية الاداب ـ جامعة الاسكندريـة



١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سـوتـيـر ـ الازاريـطـة ـ ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس ـ الشاطبى ت ٥٩٧٣١٤٦

نصوص من كتب النحو

جمع

الدكتور أحمد سليمان ياقوت
أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٦

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير الأزاريطة ت ٤٨٢٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

أولاً

نصوص من الكتاب

لسـيبويه

المتوفى سنة ١٨٠ هـ على الأرجح

هذا باب اللفظ للمعاني

أعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى.

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق[1]، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة[2]، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير.

هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض

أعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً، وسترى ذلك إن شاء الله.

فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك، لم يك ولا أدر[3]، وأشباه ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع، استغنوا عنها بترك. وأشباه ذلك كثير[4]

(١) الذهاب والانطلاق بمعنى واحد فيه شيء من التجاوز، ولكن سيبويه يقصد تقارب المعنيين فيهما من حيث إن كلا منهما يدل على الانصراف والادبار.

(٢) وجد عليه في الغضب (موجدة) بكسر الجيم، و(وجداناً)أيضاً بكسر الواو و(وجداً) في الحزن (وجداً) بالفتح.

(٣) لم يك تطبيقاً للقاعدة النحوية التي تقول إن نون (كان) تحذف إذا كانت في صيغة المضارع المجزوم وبعده متحرك، كما في الآية الكريمة (ولم أك بغياً) أما (لا أدر) فإن حذف الياء على غير قياس، إذ أن (لا) نافية لا تعمل شيئاً، ولكنهم حذفوا الياء تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

(٤) أصل الفعل الماضي (ودع) والمضارع يدع مثل (ولد يلد) و (وزن يزن) و (وجد يجد)، إلا أن الماضي لم يعد مستعملاً (ودع) بل يستعملون (ترك) كذلك لا يستعملون اسم الفاعل منه (وادع) بل يستعملون (تارك).

والعوض قولهم : زنادقة وزناديق، وفرزانه وفرازين[1]، حذفوا الياء وعوضوا الهاء، وقولهم أسطاع يستطيع[2]، وإنما هى أطاع يطاع زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من الفعل، وقولهم، اللهم حذفوا (يا) والحقوا الميم عوضاً.

هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غداً.

وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه[3] وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ فى غير موضعه، نحو قولك : قد زايداً رأيت، وكى زيد يأتيك وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس.

هذا باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله

وذلك الحرف (ما)[4]، تقول : ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً.

---

(١) فرزانة وفرازين ومفردها فرزان وهو بيدق الشطرنج.

(٢) أطاع على وزن أفعل والأصل أطوع، فلما حذفوا حركة العين (وهى الفتحة على الواو) عوضوا عنها بالسين فأصبحت أسطاع.

(٣) يبدو فى هذه الفكرة تأثر سيبويه بأرسطو، فالجملة صحيحة من حيث توافق الأزمنة وعدم تضارب الأمكنة، أى هى صحيحة من حيث الشكل أو الصورة، ولكنها غير صحيحة من حيث المعنى.

(٤) الحرف (ما) فى لغة أهل الحجاز من الحروف المشبهات بليس وهى (ما، لا، لات، إن) فهى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أى لا يعملونها فى شئ وهو القياس[١] لأنه ليس بفعل وليس ما كليس[٢]، ولا يكون فيها إضمار[٣].

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها[٤]، كمعناها كما شبهوا بها لات فى بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلاّ مع الحين تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به[٥] ولم تَمكّن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمرة فيها لأنها ليست كليس فى المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول لست (ولست) وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا فى لات، لا تقول : عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين.

ونظير لات فى أنه لا يكون إلا مضمراً فيه، ليس ولا يكون فى الاستثناء إذا قلت أتونى ليس زيدا ولا يكون بشرا[٦].

وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حينُ مناص[٧])، وهى قليلة، كما قال بعضهم فى قول سعد بن مالك القيسى :

---

(١) أى وهو الواجب أن يتبع، لأن الحرف (ما) ليس كالفعل (ليس).

(٢) ليس ما كليس، أى ليس الحرف (ما) مثل الفعل (ليس).

(٣) أى أنك تستطيع أن تضمر اسم (ليس) فتقول : (ليس موجودا) جوابا لمن سأل «هل محمد موجود» ولكنك لا تستطيع أن تضمر اسم (ما) فالاختلاف بين (ما) و (ليس) من ناحيتين : أن (ليس) فعل ويمكن اضمار اسمها و (ما) ليس كذلك.

(٤) فالاثنان يشتركان فى النفى.

(٥) يقصد (شبيه بالمفعول به) إذ إنه منصوب مثله وفى (لات) لابد من إضمار أحد جزأيها.

(٦) أى (ليس المأتىّ به زيدا)، (لا يكون المأتى به بشرا).

(٧) «ولات حين مناص» هذه هى الآية الثالثة من سورة (ص) ويرى سيبويه والخليل أن (لات) أصلها (لا) النافية والتاء زائدة ولكن الأصل فيها من اللغة السريانية ففيها الفعل (ايت) يدل على الكون المطلق وأضيفت إليه لا النافية فأصبحت (لايت) بمعنى لا يوجد أو لا يكون. وهذه الكلمة الأخيرة هى الأصل فى (لات) العربية.

من فر عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ[1]

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الوضع في الرفع.

ولا يجاوز بها الحين[2]، رفعت أو نصبت[3] ولا تمكن في الكلام كتمكن ليس[4] وإنما هي مع الحين كما أن لدن إنما ينصب بها مع غدوة[5] وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله، إذا قلت تالله لأفعلن.

ومثل ذلك[6]، قوله عز وجل: «ما هذا بشراً»[7] في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف[8]، فإذا قلت ما منطلق عبد الله، أو ما مسيء من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً[9] كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله على حد قولك: إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته فكما لم

---

(١) هذا البيت من مجزوء الرجز والشاهد فيه قوله (لا براح) برفع براح على إنه اسم (لا) وخبرها محذوف تقديره (لي).

(٢) أي لا تستعمل لات إلا وبعدها كلمة الحين.

(٣) أي رفعت ما بعدها أو نصبته.

(٤) أي أن (لات) ليست متمكنة في الفعلية مثل (ليس) فلا يضمر فيها اسمها ولا تستعمل في غير (حين).

(٥) لدن غدوة: لدن ظرف زمان مبني على السكون وغدوة مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للعدل وشبه العلمية، فهو معدول عن الغدوة ومعرفاً ومثله في ذلك كلمة (سحر) إذا أريد به سحر يوم معين، ولم تكن معرفة أو مضافة.

(٦) أي مثل الحروف التي تعمل عمل ليس.

(٧) الآية ٣١ من سورة ﴿يوسف﴾ ومحل الشاهد أن (ما) في لغة أهل الحجاز ترفع فتنصب.

(٨) وفي هذا دليل على أن العرب جميعهم – تميميين وحجازيين – متخذون القواعد القرآنية مقيا ومثالاً لأقوالهم، فالتميميون لا يعملون (ما) ولكن الذين، يعرفون كيف جاءت في المصحف يعملونها.

(٩) أي بشرط تعمل (ما) عمل (ليس) عدم تقدم خبرها.

تتصرف إنّ كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته فكذلك ما[1].

وتقول : ما زيد «إلاّ منطلق»، تستوى فيه اللغتان[2]، ومثله قوله عز وجل : (ما أنتم إلا بشراً مثلنا) لم تقوما حيث نقضت معنى ليس كما لم تقوحين قدمت الخبر، فبمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب، وكل واحد منهما، يعنى كان وليس، إذا جردته فهذا معناه. فإن قلت ما كان، أدخلت عليها ما ينفي به. فإن قلت ليس زيد إلا ذاهباً أدخلت ما يوجب. كما أدخلت ما ينفي. فلم تقوما في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق :

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[3]

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن (لات حين مناص) كذلك. ورب شئ هكذا وهو كقول بعضهم : هذه ملحفة جديدة في القلة[4].

ويقول : ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما[5] ولكن تبتدئه، كما تقول : ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيد ذاهب إذا لم تجعله على كان[6] وجعلته غير ذاهب الآن، وكذلك

(١) يقصد أن (ان) مشبهة بالفعل من حيث نصبه ورفعه الفاعل، ولكنها أى أن ليست لها قوة الفعل أو تمكنه بحيث تقدم خبرها وتؤخر اسمها.

(٢) وهذا شرط آخر لأعمال (ما) عمل (ليس) وهو ألا يكون خبرها منفياً.

(٣) هذا البيت من البسيط ومحل الشاهد أن (مثل) خبر (ما) منصوب وهو مقدم وهذا – كما يقول سيبويه – لا يكاد يعرف. هذا بالإضافة إلى أن الفرزدق تميمى أى أنه يرفع الخبر مؤخراً فكيف ينصبه مقدماً.

(٤) في القلة، أى في الاستعمال القليل، فجديدة هنا بمعنى مجدودة أى مقطوعة وفعيل بمعنى مفعول لا تلحقها هاء التأنيث، فتقول رجل قتيل وامرأة قتيل وجندى جريح وامرأة جريح.

(٥) أى أن (ما) لا تعمل فيما بعد (الواو) وهو (معن) ويعرب مبتدأ و (ذاهب) يعرب خبراً.

(٦) أى أن (كان) لم تعمل في (زيد).

=/=

ليس. وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب[1] كما تقول في كان : ما كان زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقاً. وذلك قولك : ليس زيد ذاهباً ولا أخوك منطلقاً وكذلك ما زيد ذاهباً ولا معن خارجاً.

وليس قولهم (لا يكون في ما إلا الرفع) بشيء، لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول ولا ليس ولا ما، فأنت تقول ليس زيد ولا أخوه ذاهبين وما عمرو ولا خالد منطلقين، فتشركه مع الأول في ليس وفي ما. فما يجوز فيها الوجهان كما يجوز في كان إلا أنك إن حملته على الأول المرفوع أو إبتدأت فالمعنى أنك تنفي شيئاً غير كأن في حال حديثك، وكان الابتداء في كان أوضح، لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى هو الآن. وليس يمتنع أن يراد به الأول كما أردت في كان.

ومثل ذلك قولك أن زيداً ظريف وعمرو وعمراً، فالمعنى في الحديث واحد وما يراد من الأعمال مختلف في كان وليس وما.

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك[2] وهو قولك : ضربت وضربني زيد[3]

---

(١) أي أن الواو في هذه الحالة للعطف وتشترك (لا) معها في العطف أيضاً مع توكيد النفي.

(٢) ويسمونه باب التنازع ففي مثل «ضربت وضربني زيد» نجد تفسيراً للعنوان الذي كتبه سيبويه فـ(زيد) فاعل، ومفعول به أيضاً، وكذلك الحال في تاء الفاعل من (ضربت) إذ أن الضرب وقع مني وعلي، وقد سموه بباب التنازع لأن هناك عاملين يتنازعان معمولاً واحد. وعكس هذا الباب هو باب (الاشتغال) فيكون هناك معمولان وعامل واحد كالآية الكريمة ﴿والأنعام خلقها لكم﴾ فالعامل (خلق) اشتغل بنصب الضمير (ها) عن العمل في مرجعه وهو (الأنعام).

(٢) «ضربت وضربني زيد» هنا أعمل سيبويه الفعل الثاني لمجاورته للمعمول وهذا مذهب البصريين ل الثاني، أما المفعول به للفعل (ضربت) فهو مفهوم من الكلام١١و(زيد) فاعل للفعل ويحذف لأنه من الممكن الأستغناء عنه، فلا يقال (ضربته وضربني زيد) أما مذهب الكوفيين فيعملون الأول لتقدمه.

== /==

وضربني وضربت زيداً[1]، تحمل الإسم على الفعل الذى يليه. فالعامل فى اللفظ أحد الفعلين. وأما فى المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل فى اسم واحد نصب ورفع[2].

وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، كما كان (خشنت[3] بصدره وصدر زيد) وجه الكلام حيث كان الجر فى الأول وكانت الباء أقرب إلى إسم من الفعل ولا تنقض معنى، سوا بينهما فى الجر كما يستويان فى النصب[4].

ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل : ﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾[5] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك (ونخلع ونترك من يفجرك).

وجاء فى الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم

نحن بما عندنا وأنت بما   عندك راض الرأى مختلف[6]

---

(١) «ضربني وضربت زيداً» هنا أعمل سيبويه الفعل الثانى أيضاً، وأما فاعل (ضربني) فهو ضمير تقديره (هو) ويظهر إذا كان مثنى أو جمعاً فتقول : «قاما وقعدا أخواك» وقاموا وقعد إخوتك.

(٢) أى إنك عندما تقول (ضربت وضربني زى) فزيد من جهة المعنى ضارب ومضروب، ولكنك أعملت فعلاً واحداً ليس غير لأن الإسم لا يكون منصوباً ومرفوعاً فى آن واحد.

(٣) خشنت بصدره أى أوغرت صدره. ويقصد أن الباء أقرب إلى الإسم (صدر) من الفعل (خشنت) لذا كان الجر أولى من النصب، وأعمال (الباء) أولى من أعمال الفعل.

(٤) فتقول فى حالة النصب خشنت صدره وصدر زيد.

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب والشاهد فيها حذف ضمير المفعول به من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم، والتقدير والحافظاتها والذاكراته.

(٦) هذا البيت من المنسرح والشاهد فيه حذف الخبر «نحن بما عندنا راضون» إكتفاء بخبر (أنت) وفى هذا تقوية لحذف المفعول به فى باب التنازع.

وقال ضابئ البرجمي :

فمن يك أمس بالمدينة رحله ... فإني وقيـــارا بهـــا لغريب[1]

وقال ابن أحمر :

رماني بأمر كنت منه ووالدي ... بريئاً من أجل الطوى رماني[2]

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة. والأول أجود لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع، ولا جمعاً في موضع واحد[3].

ومثله قول الفرزدق :

إني ضمنت لمن أتاني ماجنى ... وأبي فكان وكنت غير عدول[4]

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قـد دخل في ذلك. ولو لم تحـمل الكلام على الآخـر لقلت : ضربت

---

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه كالشاهد في الذي قبله، فقد حذف خبر (فإني) والتقدير (فإني لغريب) وقيار هنا إسم فرس الشاعر. والنحاة يستشهدون بهذا البيت أيضاً على جواز العطف بالنصب على إسم (إن) قبل إستكمال الخبر.

(٢) البيت من الطويل والشاهد فيه كالشاهد في الذي قبله، فقد حذف خبر (كان) لدلالة ما بعده عليه و (الطوى) إسم بئر كان بين الشاعر وبين خصومه عداوة من أجله، وكل ما مضى من شواهد لتقوية حذف المفعول به في باب التنازع إذا دل عليه دليل فإن الخبر في تلك الشواهد وهو من العمد قد حذفه فكيف لا يحذف المفعول به وهو من المكملات أو الفضلات.

(٣) يقصد «بالأول أجود» أي المفعول به حذفه أجود لأن الشواهد الشعرية كان حق خبرها أن يكون جمعاً ولكنه استعمل المفرد مكان الجمع.

(٤) البيت من الكامل والشاهد فيه حذف خبر (كان) لدلالة ما بعدها عليه كباقي الشواهد.

وضربني قومَك[1]، وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومُك[2]، وإذا قلت ضربني، لم يكن سبيل للأول، لأنك لا تقول ضربني وأنت تجعل المضمر جمعاً[3]، ولو أعملت الأول لقلت : مررت ومر بي بزيد. وإنما قبح هذا[4] أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى. قال الشاعر وهو الفرزدق :

ولكنّ نصفا لو سببْتُ وسبَّنى   بنو عبد شمس من مناف وهَاشم[5]

وقال طفيل الغنوى :

وكمتا مدماة كأن متونَها   جرى فوقها ما واستشعرت لون مذهب[6]

وقال رجل من باهلة :

ولقد أرى تغنى به سفيانة   تصبى الحليم ومثلها أصباه[7]

---

(١) في هذا المثال «ضربت وضربني قومك» أعمل الفعل الأول ومن ثم نصب (قومك) على المفعولية.

(٢) يتضح من قول سيبويه «وإنما كان كلامهم» أى الواجب إعمال الثانى لقربه من المعمول وذلك مذهب البصريين كما تقدم.

(٣) فكان الواجب في هذه الحالة أن تقول (ضربوني) وتنصب ما بعدها على أنها مفعول به للأول.

(٤) أى قبح أعمال الفعل الأول.

(٥) هذا البيت من الطويل (ونصفا) معناه (عدلا) أى أن الفرزدق يتساوى مع عبد شمس فمن الإنصاف أن يتبادل الشتائم معهم، وليس مع غيرهم ممن هم أدنى مرتبة من هم ومحل الشاهد فى البيت أنه أعمل الفعل الثانى (سبنى).

(٦) هذا البيت من الطويل (كمتا) جمع كميت وهى الخيول المشوبة بالحمرة والشاهد فيه كالشاهد فى الذى قبله وهو أعمال الفعل الثانى (استشعرت).

(٧) السيفانة : المشوقة القد، وتغنى به أى تقيم به أى أنه يرى سيفانة تقيم بهذا المنزل سيفانة لم حذف المفعول من الفعل الأول فلم يعمله وأعمل الثانى فأخذ فاعلاً بعده. والبيت من الكامل وليس من الطويل كما جاء فى الكتاب طبعة المثنى بغداد.

فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى.

فإن قلت : ضربت وضربوني قومَك نصبت، إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر، كأنك قلت : ضربت وضربني ناس بنو فلان[1].

وعلى هذا الحد تقول : ضربت وضربني عبد الله، تضمر في ضربني[2] كما أضمرت في ضربوني.

فإن قلت ضربني وضربتهم قومك رفعت لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه، كأنك قلت ضربني قومك وضربتهم على التقدم والتأخير، إلا أنَ تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع[3] فإن فعلت ذلك لم يكن بدلاً من ضربوني لأنك تضمر فيه الجمع. قال عمر بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تستك بعود أراكة

تنخل، فاستاكت به، عود اسحل[4]

(١) إذا قلت «ضربت وضربوني قومك» كان لابد من النصب، لأنك أعملت الفعل الأول، ووفيت الثاني فاعله ومفعوله، فلم يبق للأول إلا (قومك) مفعولاً به. أما إذا قلت (ضربوني) على لغة أكلوني البراغيث، فيمكن إستبدال (ضربني) بها، ومن ثم كان من الممكن رفع (قومك) ومن الممكن أيضاً رفع (قومك) على أساس أنها بدل من الضمير الجمع في (ضربوني).

(٢) أي تضمر الفاعل في ضربني.

(٣) إذا قلت «ضربني وضربتهم قومك» ضربني وضربتهم فأنت قد أعملت الأول، لأن الثاني قد أخذ فاعله ومفعوله، وتكون (قومك) فاعلاً للفعل الأول، ولكن من الممكن أن تنصب (قومك) على أنها بدل من ضمير المفعول في (ضربتهم) وفي هذه الحالة لابد أن توفي الفعل الأول فاعله فلابد من أن تضمره فيه فتقول (ضربوني).

(٤) هذا البيت من الطويل، والإدراك والأسحل من أفضل شجر السواك وتنخل بمعنى اختير، والشاهد أن هناك فعلين تنخل، واستاكت، فأعمل الأول وأضمر في الثاني.

لأنه أضمر في آخر الكلام، وقال المرار الأسدى :

فرد على الفؤاد هوى عميدا ... وسوئل لو يبين لنا سؤالاً

وقد نغنى بها ونرى عصوراً ... بها يقتدننا الخرد الخدالا[1]

حدثنا به أبو الخطاب عن شاعره .

وإذا قلت ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلاً من هم، لأن الفعل لابد له من فاعل، والفاعل هنا جماعة وضمير الجماعة الواو.

وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل وإنما قلت : ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل[2] .

وقال أمرو القيس :

فلو أنّ أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال[3]

---

(١) البيتين من الوافر ومعناهما : رد المنزل إلى أرجع، هوى عميدا أي وجدا شديدا، وبين فعل مضارع والماضي أبان رباعي، فيضم أول مضارعه (وسؤالا) مفعول به، أي نقيم في هذه الديار وعصوراً منصوب على الظرفيه. ويقتدننا أي يملن بنا والخرد جمع خريدة وهي الحسناء الحيية والخدال جمع خدله وهي الغليظه الساق الناعمة. والشاهد في الابيتين قوله «نرى يقتدننا الخرد الخدالا» حيث أعمل الفعل الأول (نرى) فنصب الخرد على المفعولية، أما الفعل الثاني فقد استوفى فاعله وهو (نون) الآناث ومفعوله وهو ضمير المتكلمين.

(٢) وذلك لأن الفاعل من ركني الجملة الفعلية (عمدة) بعكس المفعول به فهو فضله أو من مكملات الجملة الفعلية.

(٣) البيت من الطويل والشاهد فيه كفاني — ولم أطلب — قليل من المال أعمل الفعل الأول، وقليل فاعله وضمير المتكلم مفعوله. أما الفعل الثاني فضمر فيه فاعله. والأعمال هنا لسبب بلاغي كما يراه سيبويه — فإن أمرأ القيس جعل للملك هو المطلوب وليس القليل من المال.

فإنما رفع أنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى.

وقد يجوز ضربت وضربني زيدا، لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلق[1].

ومثل ذلك في الجواز ضربني وضربت قومك، والوجه أن تقول : ضربوني وضربت قومك، فتحمله على الآخر، فإن قلت : ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح[2]، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله[3].

(١) هذه لفتة بديعة من لفتات سيبويه - رحمة الله عليه - ففي مثل «ضربت وضربني زيدا» أعمل الأول، كما تعمل الأول أيضاً في قولك «متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا» فقد أعمل الفعل (رأى) بنصب مفعولين ولكن الأصح أن تعمل الثاني (قلت) وفعل القول يعمل في الجملة كلها فهي في محل نصب مقول القول، إلا أن جزأي الجملة (زيد) و (منطلق) يظلان كما هما.

(٢) قبيح لأنك تضمر الفاعل في قولك : «ضربني وضربت قومك» إذ كان الوجه أن يقال ضربوني وضربت قومك.

(٣) فكان الواجب القول : هو أحسن الفتيان وأجملهم وأكرم بنيهم وأنبلهم.

هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية

وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف[1].

هذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.

وإنما ذكرت (لك) ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شئ منها إلا هو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب[2].

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة[3]، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التى فى أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك (قولك) : أفعل أنا، وتفعل أنت أو هى، ويفعل هو، ونفعل نحن.

والنصب فى الأسماء : ريت زيداً، والجر : مررت بزيد، والرفع : هذا زيد وليس فى الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة.

---

(١) الأربعة الأولى للإعراب، والأربعة الأخرى للبناء، ويسمى الوقف أحياناً سكوناً.

(٢) وهو الحرف الأخير من الكلمة.

(٣) ينقسم الإسم إلى متمكن وغير متمكن، والمتمكن ينقسم بدوره إلى متمكن أمكن وهو المتأصل في الاسمية وتظهر عليه علامات الإعراب نحو (محمد) ومتمكن غير أمكن وهو ما ليس معرباً إعراباً كاملاً كالممنوع من الصرف، وقد إشترك فى صفة من صفات الفعل نحو (أحمد). أما الإسم غير المتمكن فهو الذى فقد صفة من صفاته الاسمية فى صفة من صفاته الحرفيه، وهو ما يطلق عليه (المبنى) كأسماء الإشارة والاستفهام والضمائر.

والنصب في المضارع من الأفعال : لن يفعل، والرفع : سيفعل، والجزم لم يفعل. وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال[1]، وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك : لفاعل، حتى كأنك قلت : أن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام[2] وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق اللام الأسماء للمعرفة.

ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجر ذلك[3]. ألا ترى إنك لو قلت أن يضرب يأتينا[4] وأشباه هذا لم يكن كلاماً؟ إلا أنها ضارعت الفاعل[5] لاجتماعها في المعنى. وسنرى ذلك أيضاً في موضعه.

ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه : ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾ أي الحاكم. ولما لحقها السين وسوف كما لحقت الإسم والألف واللام للمعرفة[6] وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعه عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف

---

(١) الأفعال لا يضاف إليها، لأنها ليست بذوات. وإذا كان الاسم منوناً ثم أضيف إليه آخر حذف التنوين من الأول، لذلك قيل إن التنوين والألف واللام لا يتفقان مع المضاف.

(٢) يقصد أن الفعل الماضي لا تلحقه اللام.

(٣) يدلل هنا أن الأفعال المضارعة تشابه الأسماء ولكنها ليست بأسماء.

(٤) أي بعد استبدال اسم بيضرب والأصل «أن محمداً سيأتينا» مثلاً.

(٥) يقصد اسم الفاعل.

(٦) يقارن هنا بين دخول السين وسوف على الفعل ودخول الألف واللام على الاسم.

وقد[1] وللأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة[2]، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى.

فالفتح فى الأسماء قولهم : حيث وأين وكيف، والكسر فيها نحو : أولاء وحذار وبداد[3]، والضم نحو : حيث وقبل وبعد، والوقف نحو : من وكم وقط وإذ[4].

والفتح فى الأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة قولهم : ضرب[5] وكذلك كل بناء من الأفعال كان معناه فعل. ولم يسكنوا آخر فعل. لأن فيها بعض ما فى المضارعة[6]، تقول : هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة وتكون فى موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب. وتقول : إن فعل فعلت، فيكون فى معنى ان يفعل أفعل، فهى فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها فى أن، ووقعت موقع الأسماء فى الوصف[7] كما تقع المضارعه (فى الوصف)، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن فى موضع بمنزلة غير المتمكن

(١) يقصد الأسماء المبينه وما جاء به من أمثلة فهى من الحروف وليست من الأسماء.

(٢) وهى الفعل الماضى وفعل الأمر.

(٣) حذار وبداد من الفعل حذر والفعل بدد أى فرق وهما أسماء للفعل على وزن فعال فيبنيان وأمثالهما على الكسر.

(٤) قط بمعنى حسب وتعرب إعرابها نحو قطك رضا الله عنك فهى هنا مبتدأ ثم مضاف إليه ورضا خبرها ولفظ الجلالة مضاف إليه وإذ تكون ظرفاً لما مضى من الزمان أو تضاف إلى الظروف كما فى الآية : ﴿.... بعد إذ هديتنا﴾.

(٥) قولهم خبر المبتدأ (الفتح) ويقصد بالأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة الأفعال الماضية.

(٦) آخر (فعل) أى آخر الفعل الماضى، ولأن فيها بعض ما فى المضارعة، أى أن فيه سمات تشبه سمات الفعل المضارع.

(٧) أى اسم الفاعل.

فالمضارع[1] : من عل، جرّوه لأنهم قد يقولون من على فيجرونه، وأما المتمكن الذى جعل بمنزله غير المتمكن فى موضع فقولك أبداً بهذا أول، ويا حكم.

والوقف قولهم : اضرب فى المر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها[2] ولا تقع موقع المضارعة[3]، فبعدت من المضارعه بعد كم وإذ من المتمكنة. وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفعل.

والفتح فى الحروف التى ليست إلا معنى وليست بأسماء ولا أفعال قولهم : سوف، وثم[4].

والكسر فيها قولهم فى باء الإضافة ولامها : بزيد، ولزيد. والضم فيها : منذ فيمن جرّبها، لأنها بمنزلة من فى الأيام[5] والوقف فيها قولهم : من وهلا، بل وقد، ولا ضم فى الفعل[6]، لأنه لم يجئ ثالث سوى المضارع[7]، وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع[8].

وأعلم إنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون فى الرفع ألفا، ولم

---

(١) أى المضارع المتمكن أى الذى يشبه الاسم المتمكن.

(٢) فلا يقال هذا الرجل اضرب.

(٣) فلا يقال أن اضرب تفز.

(٤) كان يجب أن يكون موضع هذه الجملة فى أول كلامه عن المبنيات.

(٥) منذ إذا جاء بعدها جمله تكون ظرفاً : فرحت منذ رأيتك، أما إذا جاء بعدها اسم فتكون حرفاً يجر ما وراءه مثل : فرحت منذ يومين أى فرحت من يومين، وهذا هو معنى قوله «لأنها بمنزله من فى الأيام».

(٦) يلاحظ أن الماضى المتصل بواو الجماعه بنى على الضم نحو قاموا ولعبوا.

(٧) أى ليس هناك إلا الماضى والأمر ثم المضارع.

(٨) معنى المضى ومعنى الأمر.

يكن واو ليفصل بين التثنيه والجمع الذى على حد التثنية[1]، ويكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية واواً[2] ويكون فى النصب كذلك[3]، ولم يجعلوا ألفاً ليكون مثله فى الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى، لأن الجر للإسم لا يجاوزه.

والرفع قد ينتقل إلى الفعل[4] فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهى النون وحركتها الكسر[5]، وذلك كقولك : هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين.

وإذا جمعت على حد التثنيه لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون. وحال الأولى فى السكون وترك التنوين وإنها حرف الإعراب حال الأولى فى التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها فى الرفع، وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة[6] فرقوا بينهما وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيهما. وذلك قولك : المسلمون، ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين ومن ثم جعلوا تاء

---

(١) أى جمع المذكر السالم.

(٢) المحمدَين والمحمدِين، مابقل الياء فى المثنى فتح وفى الجمع مكسور.

(٣) أى ينصب بالياء.

(٤) يعلل لعدم جعل نصب المثنى بالألف، بل بالياء حتى يكون مشابهاً لنصب الجمع، وحتى يكون النصب مشابهاً للجر الذى هو بالياء، إذ النصب فى الأسماء أولى به ما يشبه الجر وهو الياء، لأن الجر يجوز للاسم ولا يجوز للفعل فى حين أن الرفع يجوز للفعل أيضاً.

(٥) النون فى (رأيت الرجلين) عوض عن التنوين فى (رأيت رجلاً).

(٦) النون فى الجمع مفتوحة وفى المثنى مكسورة.

الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزله النون لأنها في التأنيث نظيره الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها[1].

وأعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني يفعل هذا البناء فتضم إليه يفعل آخر[2]، ولكنك إنما لحقته هذا علامه للفاعلين، ولم تكن منونه، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانيه كالتنوين[3]. فكما كانت حالها في الواحد غير حال الإسم وفي التثنيه لم تكن بمنزلة[4]، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع كما كان في الواحد إذ منع حرف الإعراب.

وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب

---

(١) في الأمثلة : رأيت مسلمات. جاءت مسلمات. مررت بمسلمات. ليست التاء هي حرف الإعراب نظير الياء والواو في الجمع كما يقول سيبويه بل الإعراب هو الحركة التي على التاء، إذ إنني لو قلت (مسلمات) فلا يظهر من التاء رفع أو نصب أو جر، ويبدو أن سيبويه يقصد بالتاء الحرف الذي يظهر عليه علامة الإعراب.

(٢) أي إنك عندما تقول : (المحمدان يلعبان) فليس المقصود تثنية الفعل (يلعب) حتى تكون الألف فيه حرف إعراب، بل الألف هي الفاعل وحرف الإعراب هي النون التي تثبت في الرفع وتحذف في حالتي النصب والجزم : يلعبان، لم يلعبا. لن يلعبا.

(٣) الأولى وهي الألف والثانية وهي النون ويقصد سيبويه أن ينفي هذا الكلام فليس الألف حرف إعراب والنون عوضاً عن التنوين في قولك : يلعبان بل الألف ضمير فاعل والنون هي حرف الإعراب، وإنما يتحقق ذلك في مثنى الواحد نحو المحمدان، فالألف هنا حرف إعراب والنون عوض عن التنوين.

(٤) أي حال (يفعل) غير حال الاسم المفرد، وكذلك حال (يفعلان) غير حال المثنى.

إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنيه في قول من[1] قال : أكلوني البراغيث، وبمنزله التاء في قلت وقالت، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد[2] ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب والجر في الأسماء[3] لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب. وذلك قولك، هما يفعلان، ولم يفعلا ولن يفعلا.

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائد تان، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك التثنيه، لأنهما[4] وقعتا في التثنيه والجمع كما أنها في الأسماء كذلك وهو قولك، هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا.

وكذلك إذا لحقت التأنيث في المخاطبه إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزله الزيادة التي في الجمع[5] وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب[6]، وذلك قولك : أنت تفعلين، ولم تفعلي، ولن تفعلي.

---

(١) يعلل لحذف النون في الجزم نحو (لم يلعبا) وعدم حذف الألف.

(٢) حذفوا الحركة في الواحد عند جزمه نحو : لم يفعل.

(٣) ينصب ويجزم يفعلان بحذف النون، كما يجر المثنى وينصب بالياء.

(٤) أي لأن النونين.

(٥) فكلاهما فاعل أقصد ياء المخاطبة في (تفعلين) و (واو الجماعة) في يفعلون.

(٦) أي أن الياء علامة إعراب في المثنى (محمدين) و الجمع (محمدين).

وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقت للعلامة نوناً وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث[1].

وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب[2]، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت فعلت وفعلن، فأسكن هذا هنا وبنى على هذه العلامة، كما أسكن فعل، لأنه فعل كما أنه فعل[3] وهو متحرك كما أنه متحرك ليس هذا بأبعد فيها - إذ كانت هي وفعل شيئاً واحداً - من يفعل - إذا جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولك : من يفعلن ولن يفعلن ولم يفعلن. وتفتحها لأنها نون جمع ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال أكلوني البراغيث، فالنون هنا في يفعلن بمنزلتها في فعلن. وفعل بلام يفعل ما فعل بلام فعل لما ذكرت لك[4]، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك هل تفعلن[5]، وألزموا لام فعل السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركه لما زادوا، لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب[6] لما ذكرت لك.

وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن

---

(١) أي إذا قلت «البنات يقمن» كانت نون النسوة فاعلاً أما إذا قلت «يقمن البنات» على لغة (أكلوني البراغيث) كانت النون علامه لجمع الإناث.

(٢) يفعل : حرف الإعراب وهو اللام عند إسناده إلى ضمير الإناث يبني على السكون : يفعلن.

(٣) أي أن كلاً من (فعل) و (يفعل) فعل.

(٤) أي أن ما جرى من تغير على حرف اللام في (فعل) هو نفسه التغير الذي جرى على حرف اللام في (يفعل)، وذلك لأن كليهما فعل.

(٥) الفعل المضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون النسوه فيبني على السكون ونون التوكيد فيبنى على الفتح.

(٦) أي لأن (فعل) ليست معربة، بل الحركة على آخرها، وهي الفتحه على اللام علامه بناء.

الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحَقها[1] تنوين ولحقها الجزم والسكون وإنما هي من الأسماء[2]، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول : الله إلهنا، وعبد الله اخونا[3].

وأعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر فهذا بناء أذهب وأعلم فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء[4].

---

(١) أى لم يلحق الأفعال.

(٢) أى مشتقة من الأسماء فضرب مثلاً مشتق من الضرب.

(٣) أى أن المسند ربما يكون اسماً أو فعلاً ولكن المسند إليه لابد أن يكونَ اسماً نحو (محمد مجتهد) أو (جاء محمد).

(٤) هذه الأسماء لم تكتسب خاصية باقي الأسماء وهي الجر بالكسره بل تجر بالفتحه لأنها شابهت الفعل في الوزن، وهو ما تطلق عليه الممنوع من الصرف للوزن والصفه وهناك ما يمنع أيضاً للوزن والصفة نحو أحمد ويشكر ويزيد.

هذا باب المسند والمسند إليه

وهما مالا يغنى واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلم منهما بدأ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه[1] وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا اخوك.

ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا إن زيدا منطلق لأن هذا يحتاج إلى مابعده كاحتياج المبتدأ إلى مابعده[2].

وأعلم أن الأسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ[3]، إلا ترى إن ماكان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولاتصل إلى الابتداء مادام مع ماذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك إنك إذا قلت عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عبد الله منطلقاً أو شئت قلت كان عبد الله منطلقا، أو مررت بعبد الله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة[4].

---

(١) أى ما بنى عليه المبتدأ وهو ما اصطلحنا على تسميته بالخبر.

(٢) أى أن إسم كان واسم (أن)، كلاهما محتاج إلى الخبر كإحتياج المبتدأ إليه.

(٣) بعد قليل يرى سيبويه أن الناصب والرافع والجار جميعها تدخل على المبتدأ.

(٤) النكرة قبل المعرفة، لأن النكرة تدل على مجهول، والأصل في الشئ أن يكون مجهولاً ثم يعرّف

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول

واسم الفاعل والمفعول، فيه لشئ واحد[1]

فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول[2] ولايجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز فى ظننت الاقتصار على المفعول الأول[3]، لأن حالك فى الاحتياج إلى الآخر فيها كحالك فى الاحتياج إليه ثمة، وسنبين لك إن شاء الله.

وذلك قولك : كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان، ونحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر[4]، تقول : كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول فى ظننت وأن شئت قلت : كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب[5] لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى ضرب، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه شئ واحد.

---

(١) إسم الفاعل يقصد به ما كان مبتدأ والمفعول ما كان خبراً وذلك قبل دخول (كان) عليهما، والاثنان لشئ واحد لأن المبتدأ هو عين الخبر.

(٢) مع الأول يقصد به الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى مفعولين نحو «ظن محمد أخاه ذاهباً».

(٣) أى لا تستطيع أن يقول «كان محمد ...» وتسكت، كما لا تستطيع أن تقول «ظن محمد أخاه...» وتسكت، إلا أن تكون (ظن) بمعنى (اتهم).

(٤) كان وأخواتها هى كان وظل وبات وأضحى وأمسى وليس وما برح وما فتئ وما إنفك. والذى ذكره سيبويه بعض منها.

(٥) نحو ضرب المسئ المعلم فالتقديم والتأخير هنا كالتقديم والتأخير فى «كان أخاك عبد الله» إلا أن المبتدأ أو الخبر فى المثال الثانى لشئ واحد.

وتقول : كناهم تقول ضربناهم : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول إذا لم نضربهم. فمن يضربهم قال أبو الأسود الدؤلى :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه   أخوها غـذته أمه بلبانهـــــا[1]

فهو كائن ومكون، كما تقول ضارب ومضروب.

وقد يكون لكان موضع اخر يقتصر على الفاعل فيه[2] تقول : قد كان عبد الله أى قد خلق عبد الله وكان الأمر. أى وقع الأمر. وقد دام فلان، أى ثبت. كما تقول رأيت زيدا تريد رؤية العين[3]، وكما تقول : أنا وجدته تريد وجدان الضالة، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا[4].

فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تصرفْ تصرفَ الفعل الآخر[5].

فما جاء على وقع قوله[6]، وهو مقاس العائذى :

فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى

(١) هذا البيت من الطويل وأتى به سيبويه ليدل على أن (كان) منصرفة فقد اتصل بها ضمير خبرها، كما يتصل بالفعل (ضرب) ضمير مفعوله ومعناها إن لم يكن النبيذ هو الخمر، فهو أخوها، لأن الاثنين من العنب، يحض على شربه وترك الخمر على مذهب العراقيين.

(٢) وهو ما نطلق عليه التامة نحو كان الظلم وكان الطغيان أى حدث ووقع.

(٣) أى أبصرت زيدا، وإذا جاء منصوب بعد ذلك فيرفع ويعرب (حالا) نحو رأيت زيدا قادماً. وأما إذا كانت (رأى) الحلمية فيأتى بعدها مفعولان نحو (أرانى أعصر خمرا).

(٤) نحو ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾.

(٥) أى أن (ليس) لا تكون ناقصه ولا تأتى تامة.

(٦) أى : فما جاء من كان على معنى (وقع)، أى تامة.

إذا كان يوم ذو كواكب أشهب[1].

(أي إذا وقع)، وقال الآخر، عمرو بن شأس :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا[2].

أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم. وسمعت بعض العرب تقول أشنعاً ويرفع ما قبله، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا[3].

وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشتغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا لأنهما شيئان مختلفان[4]، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً وكان حليماً زيد، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيدا عبد الله. فإذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت : حليماً فقد أعلمته بمثل ما علمت. فإذا قلت كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ،

---

(١) هذا البيت من الطويل، ومحل الشاهد (كان يوم) فكان هنا تامة تأخذ فاعلاً ليس غير، أي يقع يوم، يقصد يوم الحروب، جعله — من أوله — يبدو كالليل تظهر فيه الكواكب. ووصفه بالشهب لكثرة السلاح فيه.

(٢) هذا البيت من الطويل أيضاً وقد أضمر فيه إسم كان لعلم المخاطب به والتقدير (إذا كان اليوم ما ..).

(٣) والتعليل الآخر هنا أن تكون (كان) تامة وما بعدها فاعلاً، وأشنعاً تعرب حالاً من (يوم).

(٤) إذا أدخلت كان على معرفة ونكرة، جعلت المعرفة اسمها والنكرة خبرها وليس العكس، ولا يهم التقديم والتأخير هنا، فتقول (كان زيد حليماً) و (كان حليماً زيد) ولكن لا يصح القول (كان زيداً حليم) إذ لا يصح الإخبار عن الصفه (حليم) باسم العين (زيد).

فإن قلت : كان حليماً أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك فى المعرفة[1]، فكرهوا أن يقربوا باب لبس.

وقد تقول : كان زيد الطويل منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدين، وتقول : أسفيها كان زيد أم حليماً، وأرجلاً كان زيد أم صبياً، تجعلها لزيد، لأنه إنما ينبغى لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدؤ به.

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون فى الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس.

وقد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام. حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام وذلك قول خداش بن زهير :

فأنك لا تُبالى بعد حول	أظبى كان أمَّك أم حمار[2]

(١) أى لا يجوز أن يكون المتكلم عارفاً بالخبر عنه فى قوله (كان حليم) ولكن السامع لا يعرف فلهذا منعوا الإخبار بالمعرفة عن النكرة خشية اللبس.

(٢) هذا البيت من الوافر والشاهد فيه وقوع (ظبى) النكرة إسماً لـ (كان) وجاز ذلك لأنها فعل مثل (ضرب) وهذه الأخيرة يجوز أن يأتى فاعلها نكرة ومفعولها معرفة. وواضح أن الشاعر اضطر إلى ذلك لرفع حرف الروى (حمار) المعطوف على (ظبى).

وقال حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجَها عسل وماء[1]

وقال أبو قيس بن الأصلت الأنصاري :

إلاَ من مبلغٌ حسان عنى ... أسحر كان طبك أم جنون[2]

وقال الفرزدق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميماً بجوف الشام أم متساكر[3]

فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتدأ[4].

وإذا كان معرفة[5] فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلاً[6].

رفعته ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك : كان أخوك زيدا، وكان زيدا صاحبك، وكان هذا زيدا، وكان المتكلم أخاك.

وتقول : من كان أخاك، ومن كان أخوك[7]، كما تقول : من ضرب

(١) البيت من الوافر أيضاً يصف خمراً من الشام ويشبهها بالعسل والماء، والشاهد فيه كالشاهد في البيت الذى قبله وهو الإتيان بالنكرة اسماً لكان وبالمعرفة خبراً لها إلا أن هذا البيت فيه ما يقربه وهو أن الضمير في مزاجها يعود على نكرة وهي (سبيئة) هذا وخبر (كأن) في البيت الذي بعده، ويجوز أن يكون جملة (يكون مزاجها .....).

(٢) هذا البيت من الوافر والشاهد فيه كالشاهد في البيت الأسبق.

(٣) هذا البيت من الطويل يهجو فيه الفرزدق جريراً وكان يلقبه بابن المراغة وهي الأتان التي تمنع من الفحول والشاهد فيه كالشاهد في البيت الذى قبله.

(٤) أي ينصب السكران على أنه خبر كان، ثم يرفع (ابن) اسماً لكان، وفي هذه الحالة لا يجوز عطف (متساكر) على سكران، لأنه لا يعطف مرفوع على منصوب، بل ترفع «متساكر» على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

(٥) أي المبتدأ أو الخبر.

(٦) يقصد اسم (كان).

(٧) في المثال الأول تكون من اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع اسم كان وفي الثاني في محل نصب خبر كان.

أباك إذا جعلت من الفاعل، ومن ضرب أبوك إذا جَعلت الأب الفاعل. وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك.

وتقول : ما كان أخاك إلاّ زيد ما ضرب أخاك إلا زيد. ومثل ذلك قوله عز وجل : (ما كان حجتهم إلا أن قالوا)[1] ؛ (وما كان جواب قومه إلا أن قالوا)[2] وقال الشاعر :

وقد علم الأقوام ما كان داءها بثهلان إلا الخزى ممن يقودها[3]

وإن شئت رفعت الأول كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيداً. وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع.

ومثل قولهم : من كان أخاك، قول العرب ما جاءت حاجتك، كأنه قال ما صارت حاجتك[4] ولكنه أدخل التأنيث على ما، حيث كانت الحاجة كما قال بعض العرب : من كانت أمك، حيث أوقع من على مؤنث. وإنما صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا عسى بمنزله كان في قولهم : (عسى الغوير بؤسا)، ولا يقال :

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الجاثية : وحجتهم خبر كان ثم مضاف إليه، أما اسمها فهو المصدر المنسبك من أن والفعل قالوا أى قولهم. وإلا ألغيت مع ما والتقدير (كان قولهم حجتهم).

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأعراف وإعرابها كإعراب ما قبلها.

(٣) البيت من الطويل والمعنى عرف الناس أن داء هذه الكتيبة عند جبل ثهلان ولم يكن إلاّ جبن قائدها والشاهد في البيت إستواء اسم كان وخبرها (داءها) و (الخزى) في التعريف، فيستويان أيضاً في رفع أحدهما ونصب الآخر.

(٤) «ما جاءت حاجتك» جاء بمعنى صار، فالتقدير ما صارت حاجتك (حاجة) خبر صار أما اسمها فهو (ما) الاستفهامية.

عسيت[1] أخانا. وكما جعلوا لدن مع غدوة منونة في قولهم لدن غدوة[2]، ومن كلامهم أن يجعلوا الشئ في موضع على غير حاله في سائر الكلام، وسترى مثل ذلك إن شاء الله.

ومن يقول من العرب : ما جاءت حاجتك، كثير، كما يقول من كانت أمك ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا من كان أمك، لأنه بمنزله المثل فألزموه التاء كما اتفقوا على لعمر الله في اليمين[3].

وزعم يونس أنه سمع رؤبه يقول : ما جاءت حاجتك، فيرفع[4].

ومثل قولهم ما جاءت حاجتك إذ صارت تقع على مؤنث، قراءة بعض

---

(١) المعروف أن عسى وحرى، وأخلو لق أفعال للرجاء، وكاد وكرب وأوشك أفعال للمقاربة، وجعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ أفعال للشروع وهي ترفع اسمها وتنصب خبرها مثل (كان) ولكن خبرها لابد أن يكون جملة فعلية نحو ﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾ و ﴿يكاد زيتها يضيء﴾ ولكن شذ ذلك في (عسى الغوير أبؤسا) لكونه مثلاً يضرب للرجل الذى يتوقع الشر من جانبه، فجاء (أبؤسا) خبر لعسى مفرداً. والغوير ماء لكلب في ناحية السماوة. والأبؤس جمع بؤس. فكما شذ استعمال (عسى) في هذا المثل كذلك جاء الفعل (جاء) بمنزله (كان) في هذا الحرف وحده أى في هذا الكلام وحده وهو (ما جاءت حاجتك).

(٢) لدن غدوة : لدن ظرف زمان مبنى على السكون وغدوة مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسره لمنعه من الصرف للعدل وشبه العلمية، فهو معدول عن الغدوة (الصحاح : الجوهرى) مثل سحر. ولكن (غدوة) جاءت بعده و (لدن) منونة وهو استعمال خاص أشار إليه سيبويه كإستعمال خبر عسى مفرداً وفي الإعراب (غدوة) تقول إنها خبر لكان المحذوفه مع اسمها والتقدير لدن كان الوقت غدوة ومن الممكن رفع (غدوة) على اعتبارها فاعلاً لكان التامة المحذوفة. وهناك شطر من الرجز يحسن بنا أن نعرفه هنا : من لدن شولا فإلى إتلائها، فهنا حذف (كان) مع اسمها والتقدير من لدن كانت الناقة شولا .... والمعنى ربيت هذه الناقة من لدن كانت شولا أى (ارتفعت ألبانها للحمل) إلى أن صارت متلية يتلوها أولادها بعد الوضع.

(٣) العمر والعمر بفتح العين وضمها بمعنى البقاء ولكنهم التزموا الفتح في القسم لعمر الله، واللام للتوكيد ثم مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وتقديره يمينى أو قسمى.

(٤) وإذا ما تكون ما الاستفهامية خبر (كان).

القراء (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) و (تلتقطه بعض السيارة)[1]، وربما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن[2].

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر الأعشى :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم[3]

لأن صدر القناة من مؤنث.

ومثله قول جرير :

إذا بعض السنين تعرقتنا ... كفى الأيتام فقد أبي اليتيم[4]

لأن (بعض) ههنا سنون. ومثله قول جرير أيضاً :

لما أتى خبر الزبير تواضعت ... سور المدينة والجبال الخشع[5]

وقوله مثل ذي الرمه :

---

(١) هاتان الآيتان ٢٣/الأنعام، ١٠/يوسف، محل الشاهد فيهما تأنيث الفعل على أن ما بعدها مؤنث.

(٢) أي أن العبد ليس جزاء من المضاف إليه وهو (أمك) بعكس الحال في (بعض أصابعه).

(٣) هذا البيت من الطويل ومحل الشاهد فيه تأنيث الفعل (تشرق) لأن الفاعل صدر أضيف إلى جزء من القناة مؤنث والمعنى أن ما أذعت عني من باطل القول تشرق به أي يعود عليك.

(٤) البيت من الوافر وشاهد كشاهد سابقة في تأنيث (تعرقتنا) (والأيتام فقد). مفعولان والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على هشام بن عبد الملك الذي يخاطبه الشاعر، وتعرقتنا أي ذهبت بأموالنا.

(٥) البيت من الكامل والشاهد فيه (تواضعت سور المدينة) حيث أنث الفعل إستاداً لتأنيث ما أضيف إليه وهي المدينة.

مشين كما اهتزت رماح تسفهت   أعاليها مر الرياح النواسم[1]

وقال العجاج :

«طول الليالى أسرعت فى نقضى»[2]

وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به : اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول فى كلامه : اجتمعت اليمامة، يعنى أهل اليمامة، فأنث الفعل فى اللفظ إذ جعله فى اللفظ لليمامة، فترك الفظ يكون على ما يكون عليه فى سعة الكلام.

ومثله فى ذلك يا طلحه أقبل، لأن أكثر ما يدعو طلحه بالترخيم فترك الحاء على حالها[3]، وما تيم تيم عدى أقبل. وقال الشاعر جرير :

يا تيم تيم عدى لا أبا لكم   لا يلقينكم فى سوءة عمر[4]

---

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه (تسفهت مر الرياح النواسم) أعاليها والنواسم الضعيفة الهبوب يصف النساء فى مشيهن كأنهن رماح تهتز أعاليها من الرياح.

(٢) هذا شطر من الرجز والآخر :

(أكلن بعضى وتركن بعضى)

والشاهد فيه تأنيث الفعل أسرعت لأن ما أضيف إلى فاعله مؤنث.

(٣) الترخيم حذف الحرف الأخير من الكلمة فيقال يا طلح ترخيما لـ (يا طلحة) وللمنادى خمس أحوال، يعرب منصوباً فى ثلاث وهى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة، ويبنى على ما يرفع به فى الباقيتين وهى النكرة المقصودة والمفرد العلم. والظاهر أن سيبويه أعطى التاء فى طلحة حركة الحاء فى نفس حالة الترخيم.

(٤) البيت من البسيط والمنادى هو تيم بن عبد مناة، وعى هذا هو عدى بن عبد مناة نسبة الى أخيه ومحل الشاهد إقحام تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه، فعامل الثانى فى منع التنوين للإضافة معاملة الأول، وعمر هو عمر بن لجأ كان ممن يهاجيه جرير.

ثانيا

نصوص من الإنصاف في
مسائل الخلاف
بين
البصريين والكوفيين

لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري

المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

هذا كتاب ألفه صاحبه (٥١٣ - ٥٧٧ هـ) في تفصيل الخلاف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة في بعض مسائل النحو، وأقول (بعض) تجاوزاً، لأنه ما من مسأله النحو إلا واختلفوا فيها حتى إن القارئ ليظن أن الخلاف هو الأصل وأنه لمن الشذوذ أن يتفقوا على شيء. لقد كانت كل مدرسة تريد أن تظهر بشخصية منفردة، وصفات متميزة عن المدرسة الأخرى، وكان هم كل مدرسة أيضاً هو مقارعة. الحجة بالحجة وضرب الدليل بالدليل حتى لو كان ذلك على حساب النحو واللغه فتعددت الاتجاهات وتضاربت الأقوال وتفرعت الآراء ومالوا إلى الفلسفة والمنطق والجدل العقيم، مسألة واحده في النحو تستطيع أن تجد لها أكثر من وجه، وكل وجه له أكثر من تخريج، وكل تخريج له سببه وتبريره، وفي هذا بعد عن الواقع اللغوى الذى يقضى بأخذ اللغة كما هي دون ما حاجة إلى تأويل أو فلسفة طالما أن الأمر لا يستدعي ذلك.

ولتعدد هذه الاتجاهات ألف ابن الانبارى كتابه هذا في عرض الخلاف بين المدرستين، ومنهجه في هذا المؤلف أنه يعرض للمسألة ثم يبينَ رأى البصريين ورأى الكوفيين فيها، مبيناً حجج أولاء وهؤلاء، ثم ينتصر لأحد الفريقين مدحضاً حجج الفريق الآخر بالدليل المنطقي تارة والنقل عن القرآن الكريم أو الشعر القديم تارة أخرى.

ومن عجب أنهم - البصريين والكوفيين - يتفقون في الأمور الكلية أو في الشكل الإعرابي، فالمبتدأ والخبر عند كليهما مرفوعان، والمضارع معرب، والمنادى المفرد العلم آخره ضم، وكذلك فعل الأمر للمخاطب آخره سكون، وخبر كان والمفعول، الثاني لظن منصوبان، اتفقوا على المبادئ أو على

الأسس الوصفية للغة، ولكنهم اختلفوا في تحديد ماهية هذا الوصف أو في التعليل له، وكلها مسائل وتعليلات تجر إلى نقاش فلسفي وجدل نظرى لا طاول من ورائه، فهى لا تفيد النحو في شيء، ولا تمس أوضاع اللغه، فما كان أغناهم عن النقاش والجدل ولكنها الخلافات المدرسية التى جعلت كل فريق يتميز برأى خاص مهما كانت النتائج.

وننقل هنا نصاً من الإنصاف وهو (المسأله الخامسه في الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر)، ولكن قبل أن نورد هذا النص نحب أن نلقى نظرة على عنوان الكتاب. الإنصاف .... علام تدل هذه الكلمة؟ ألا تدل على مبلغ الخصومه الشديدة بين الفريقين حتى انهما ليحتاجان إلى قاض كى ينصف بينهما، إنتقل الأمر إذن من الواقع اللغوى وأصبحنا في ساحة القضاء وكل من الخصمين ينبرى للدفاع عن نفسه بالحجج القوية والأدله المقنعة حتى ينصفه القاضى، لا هم له إلا قهر خصمه وتسفيه رأيه، ثم الإنتصار لنفسه وإعزاز وجهة نظره، حتى لو كان ذلك على حساب اللغه والنحو.

وخلاصة المسألة الخامسة أن البصريين والكوفيين يرون الرفع في كل من المبتدأ والخبر ولكنهم اختلفوا في العامل، فالكوفيون يرون أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، أى أنهما مترافعان، والبصريون على أن المبتدأ مرفوع بالأبتدا وأما الخبر فذهب قوم منهم إلى أنه مرفوع بالابتدا وحده، وآخرون على أنه مرفوع بالمبتدأ وفئة ثالثة على أنه مرتفع بالاثنين، الابتدأ والمبتدأ.

وإستدل الكوفيون على أن المبتدأ والخبر مترافعان بأن كلاً منهما مرتبط بالآخر لا ينفك عنه، ولا يتم الكلام إلا بهما، فكذلك كانا في العمل أيضاً، وهدموا رأى البصريين بقولهم، ولا يجوز أن يقال أن المبتدأ يرتفع

بالإبتدأ لأن نقول الإبتداء لا يخلو إمّا أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شئ. فإن كان إسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له وذلك محال وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال : زيد قائماً، كما يقال حضر زيد قائماً، وإن كان آداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد، وأما إن كان غير شئ فالاسم لا يرفعه إلا رافع غير معدوم ومتى كان غيره هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف إلى آخر هذا اللجاج الفلسفي البعيد عن الواقع اللغوى، والذى يتميز بإظهار الملكه العقليه القوية في المناقشة وتنفيذ آراء الخصم دون فائدة نحويه.

٥- مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو «زيد أخوك، وعمرو غلامك». وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتدأ والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ بالإبتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت «زيد أخوك» لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً معمولاً، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى : ﴿أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ فنصب أياما بتدعوا، وجزم تدعوا بأياما، فكان كل واحد

منهما عاملاً ومعمولاً، وقال تعالى : ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ فأينما منصوب بتكونوا، وتكونوا مجزوم بأينما، وقال تعالى : ﴿فأينما تولوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّه﴾ إلى غير ذلك من المواضع، فكذلك ها هنا.

قالوا : ولا يجوز أن يقال أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء، لأنا نقول : الإبتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئاً فلا يخلو : من أن يكون إسماً، أو فعلاً، أو أداة من حروف المعاني، فإن كان إسماً فينبغي أن يكون قبله إسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لاغاية له، وذلك محال، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال زيد قائماً «حضر زيد قائماً» وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالإسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف.

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالإبتداء التعرى من العوامل اللفظيه، لأنا نقول : إذا كان معنى الإبتداء هو التعرى من العوامل اللفظيه فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً. والذى يدل على أن الإبتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دل على أن الإبتداء لا يكون موجباً للرفع.

وأما البصريون فإحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العوامل اللفظيه لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقَطْع للسيف، وإنما هى أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شئ كما تكون بوجود شئ.

ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان تركُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا. وإذا ثبت أنه عامل المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو «كان» وأخوتها و «إنَّ» وأخوتها و «ظننت» وأخوتها، فإنها لما علمت في المبتدأ علمت في خبره، فكذلك ها هنا.

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الإبتداء والمبتدأ، فوجب أن يكون هما العاملين فيه، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف، وذلك لأن المبتدأ إسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والإبتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له تأثير لا تأثير له.

والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالإبتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القِدْرِ والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك بالنار وحدها ها هنا الإبتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه، لأنه إسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل.

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر دون

الإبتداء لأن الإبتداء عامل معنوى، والعامل المعنوى ضعيف، فلا يعمل فى شيئين كالعامل اللفظى.

وهذا أيضاً ضعيف، لأنه متى وجب كونه عاملاً فى المبتدأ وجب أن يعملَ فى خبرة، لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى كقوله «زيد قائم، وعمرو ذاهب» أو منزل منزلته كقوله «زيد الشمس حسناً، وعمرو الأسد شدة» أى يتنزل منزلته، وكقولهم «أبو يوسف أبو حنيفة» أى يتنزل منزلته فى الفقه، قال اللّه تعالى : ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾ أى تتنزل منزلهن فى الحرمه والتحريم، فلما كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو منزلاً منزلته تنزلة الوصف، لأن الوصف في المعنى هو الوصف، ألا ترى أنك إذا قلت «قام زيد العاقل»، «وذهب عمرو الظريف» أن العاقل فى المعنى هو زيد والظريف فى المعنى هو عمرو، ولهذا لما تنزل الخبر منزله الوصف كان تابعاً للمبتدأ فى الرفع، كما تتبع الصفة، وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف، سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم «إن المبتدأ يعمل فى الخبر» فسنذكر فساده فى الجواب عن كلمات الكوفيين.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنهما يترافعان، لأن كل واحد منهما لابد له من الآخر ولا ينفك عنه» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤتمره إلى محال، وذلك لأن العامل سبيله أ يُقَدّر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدى إلى المحال محال.

والوجه الثاني : أن العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره، لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال «كان زيد أخاك» وإن زيدا أخوك، وظننت زيدا أخاك، بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر.

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم (فيه) من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل أيّاما وأينما مجزوم بأياما وأينما، وإنما هو مجزوم بإنْ، وأياما وأينما نابا عن إنْ لفظاً، وإن لم يعملا شيئاً.

والوجه الثاني : أنا نسلم أنهما نابت عن لفظاً وعملاً، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في لإختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه، بخلاف ما هنا.

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل، فإستحق أن يعمل، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو «زيد أخوك» إسمان باقيان على أصلهما في الإسمية، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم «إن الإبتداء لا يخلو من أن يكون إسماً أو فعلاً أو أداة — إلى آخر ما قرروا» قلنا : قد بينا أن الإبتداء عبارة (عن التعرى) عن العوامل اللفظية قولهم «فإذا كان معنى الإبتداء هو التعرى عن العوامل الفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً» قلنا : قد بينا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما يُغني عن الإعادة ها هنا، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع، فإنكم تقولون «يرتفع بتعرية من العوامل الناصبة والجازمة» وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرى عاملاً في الفعل المضارع جاز أيضاً أن نجعل التعرى عاملاً في الإسم المبتدأ.

وحكى أنه إجتمع أبو عمر الجرميُّ وأبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم «زيد منطلق» لم رفعو زيد؟ فقال له الجرمي : بالإبتداء، قال له الفراء : ما معنى الإبتداء ؟ قال : تعريته من العوامل، قال له الفراء : فأظهره، قال له الجرمي : هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء : فمثله إذا، فقال الجرمي : لا يتمثل، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم «زيد ضربته» لم رفعتم زيدا؟ فقال بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء إسم فكيف يرفع الإسم؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا، فإنا نجعل كل واحد من الإسمين إذا قلت «زيد منطلق» رافعاً لصاحبه، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في «زيد منطلق» لأن كل إسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في «ضربته» ففي محل النصب، فكيف ترفع الإسم؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي : ما معنى العائد! قال الفراء : معنى لا يظهر، فقال الجرمي : أظهره، قال الفراء : لا يمكن إظهاره، قال الجرمي : فمثله، قال : لا يتمثل، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه. فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك، فقيل له كيف وجدت الجرمي! فقال : وجدته آية، وسئل الجرمي فقيل له : كيف وجدت الفراء فقال : وجدته شيطاناً.

وأما قولهم «إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة» قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة، لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير، لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول، والمفعول لابد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً، فلا تصح له رتبة الإبتداء، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير

لك يصح أن تكون مبتدأة، لأنه لا إعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير، وأما المسكنات إذا إبتدئ بها فلا يخلو إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات، لأنها في تقدير التأخير، وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها : فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو «من، وكم» وما أشبه ذلك من الأسماء المبينة على السكون فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالإبتداء، وإنما لم يظهر في اللفظ لعله عارضة منعت من ظهوره، وهي شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف.

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها نحو الأفعال والحروف المبينة على السكون فإنا لا نحكم على موضعها بالرفع بالإبتداء، لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع، فلم يكن الإبتداء موجباً لها الرفع : لأنه نوع منه.

وهذا هو الجواب عن قولهم «إنهم يبتدئون بالحروف، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة» وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل، ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر! وعدم قطعة في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع، لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوِّه في المحل لا لأن السيف غير قاطع، فكذلك ها هنا : عدم عمل الإبتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم إستحقاق المعمول ذلك العمل، لا لأن الإبتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل، والله أعلم.

٦- مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الإسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسمسه الصفه، وذلك نحو قولك «أمامك زيد، وفي الدار عمرو» وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الإسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالإبتداء.

أما الكوفيون فإحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك «أمامك زيد، وفي الدار عمرو» حل أمامك زيدٌ، وحَلَّ في الدار عمروٌ، فحذف الفعل وإكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فإرتفع الإسم به كما يرتفع بالفعل. والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبر المبتدأ، أو صفة الموصوف، أو حالاً لذى حال، أو تلة لموصول، أو معتمداً على همزة الإستفهام أو حرف النفى، أو كان الواقع بعده «أنَّ» التى فى تقدير المصدر، فالخبر كقوله تعالى ﴿فأولئك لهم جزاء الضعْف﴾ فجزاء مرفوع بالظرف. والصفة كقولك «مررت برجل صالح في الدار أبوه» والحال كقولك «مررت بزيد فى الدار أبوه» وعلىَ ذلك قوله تعالى ﴿وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور﴾ «فهدى ونور» مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ويدل على قوله تعالى : (ومصدقاً لما بين يديه) فعطف (مصدقا) على حال قبله، وما ذاك إلا الظرف. والصلة كقوله تعالى ﴿ومَن عنده عِلمُ الكتاب﴾ والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى : ﴿أفي اللّه شكٌ﴾ وحرف النفي كقولك «ما فى الدار أحد» وأن كقوله تعالى : ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض﴾ فأن وما عملت فيه موضع رفع بالظرف، وإذا عمل الظرف فى هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الإسم بعده يرتفع بالإبتداء لأنه تعرى من العوامل اللفظية، وهو معنى الإبتداء، فلو قدر ها هنا لم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلح ها هنا أن يكون عاملاً لوجهين :

١٤- مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «نعم، وبئس» إسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أما الكوفيون فحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما إسمان دخول حرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول «ما زيد بنعم الرجل» قال حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أَخَا قِلَّةٍ أَو مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِفَا

وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال : «نعم السير على بئس العير» وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن إعرابياً بُشّر بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك! فقال : «والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكا، وبرها سرقة» فأدخلوا عليها حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما إسمان، لأنه من خصائص السماء.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما إسمان أن العرب تقول : «يا نعم المولى ويا نعم النصير» فندائهم نعم يدل على الإسمية، لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلاً لما توجه نحوه النداء. قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به – والتقدير فيه يا الله نعم

المولى ونعم النصير أنت – فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه، لأنا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه، كقراءة الكسائي وبى جعفر المدنى ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصرى وحميد الأعرج : «ألا يَا إِسْجُدُ اللّه» أراد يا هؤلاء اجدوا، وكما قال الأخطل :

أَلاَ يَا أَسْلَمِي هِنْدُ هِنْدٌ بَنِي بَدْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَّى آخِرِ الدَّهْرِ

وقال الآخر، وهو ذو الرمة :

أَلاَ يَآ أَسْلِمِي يَآ دَارَمَى عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَال مُنهَلاً بِجرّ عَائِكِ الْقَطْرُ

وقال الآخر، وهو المرقش :

أَلاَ يَآ أَسْلِمِي لاَ صرمَ لِي الْيَوْمَ قَاطِماَ وَلاَ أَبداً مَا دَامَ وَصلُكِ دائماً

وقال الآخر، وهو الكميت :

أَلاَ يَآ أَسْلِمِي يَآ تُرْبَ أَسْمَاء من تُرْبِ

أَلاَ يَآ أَسْلِمِي حُيِّيتِ عَنِّى وَعَن صَحْبِي

وقال الآخر، وهو العجاج :

يَآ دَارَ سَلْمِي يَا أَسْلِمِي ثُمّ أَسْلَمِي بِسَمْسَم وَعَنْ يَمِينُ سَمْسَم

وقال الآخر :

أَسَلْمَ يَا أَسْمَعْ يَا بْنَ كُلِّ خَلِفَةٍ وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الأَرْضِ

أراد «يا هذا إسمع». وقال الآخر :

وَقَالَتْ أَلاَ يَا اسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ سَمِيعاً فَانْطِقِي وَأَصِيبِي

أراد «وقالت يا هذا أسمع» فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه.

وإنما إختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب، والمأمور مخاطب، فحذفوه الأول من المخاطبين إكتفاء بالثاني عنه، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولي حرف النداء فعل أمر فلا خلاف أن «نعم المولى» خبر، فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفاً، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : ﴿يا أيها الناس ضرب مثل﴾ شفعه الأمر في قوله : ﴿فاستمعوا له﴾ فلما كانالنداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى، وليس كذلك «يا نعم المولى ونعم النصير» لأن نعم خبر، فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفاً.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن إقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول «نعم الرجل أمس» ولا «نعم الرجل غداً» وكذلك أيضاً لا تقول «بئس الرجل أمس» ولا «بئس الرجل غداً» فلما لم يحسن إقتران الزمان بهما على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد

جاء عن العرب «نَعِيم الرجل زيد» في أمثلة الأفعالَ فَعِيل ألبته، فدل على أنهما إسمان وليس بفعلين.

وأما البصريون فإحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان إتصال الضمير المرفوع بهما على حد إتصاله بالفعل المتصرف، فإنه جاء عن العرب أنهم قالوا : «نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالا» وحكى ذلك الكسائي، وقر رفعا مع ذلك المظهر في نحو «نعم الرجل، وبِئس الغلام» والمضمر في نحو «نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو» فدل على أنهما فعلان.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان إتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبله أحد من العرب في الوقف هاء كما قبلوه في نحو رحمة وسنة وشجرة، وذلك قولهم «نعمت المرأة، وبئست الجارية» لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تعداه، فلا يجوز الحكم إسمية ما إتصلت به.

إعترضوا على هذا بأن قالو : قولكم إن هذه التاء يختص بها الفعل ليس بصحيح، لأنه قد إتصلت بالحرف في قولهم «رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولات» في قوله تعالى : ﴿فنادوا ولات حين مناص﴾ قال الشاعر :

مَاوِيَّ بَلْ رُبَّتَـــمَا غَـــارةٍ شَعْوَاء كَالَّلذْعَـةِ بِالمِيسَمِ[1]

وقال الآخر :

ثُمَّتَ قُمْنَا إِلى جُرْدٍ مُسوَّمَةٍ أَعْرَافُهُنَّ لأَيْدِينَا مَنَادِيلُ[2]

فلحقها بالحرف يبطل ما إدعيتموه من إختصاص الفعل بها، وإذا بطل

---

(١) يروى «ماوى ياربتما غارة».

(٢) نظيره قول الآخر : ولقد مررت على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى.

الإختصاص جاز أن تكون نعم وبئس إسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت ربت وثمت. هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال، ألا ترى أن قولك : «قام المرأة، وقعد الجارية» لا يجوز فى سعة الكلام، بخلاف قولك : «نعم المرأة، وبئس الجارية» فإنه حسن فى سعة الكلام؟ فبان الفرق بينهما.

وهذا الإعتراض الذى ذكروه ساقط، وأما التاء التى إتصلت بربت وثمت وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التى فى نعمت وبئست، والدليل على ذلك من وجهين : أحدهما : أن التاء فى «نعمت المرأة، وبئست الجارية» لحقت الفعل لتأنيث الإسم الذى أسند إليه الفعل كما لحقت فى قولهم : «قامت المرأة» لتأنيث السم الذى أسند ليه الفعل، والتاء فى «ربت، وثمت» لحقت لتأنيث الحرف، لا لتأنيث شئ آخر، ألا ترى أنك تقول «ربت رجل أهنت» كما تقول : «ربت إمرأة أكرمت» ولو كانت التاء فى نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر فى قولك «نعمت الرجل، وبئست الغلام» فلما جاز أن تثبت التاء فى ربت مع المذكر دل على الفرق بينهما، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكن، وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركة فبان الفرق بينهما، وأما «لات» فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها، بل هى كلمة على حيالها، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها الجواب من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما فى ربت وثمت، ووجهان نذكرهما الآن : أحدهما : أن الكسائى كان يقف بالهاء، فإحتج بأنه سأل أبا فقيس الأسدى عنها فقال «ولاه» فإذا لا تكون بمنزلة التاء فى ربت وثمت، ولا منزلة التاء فى نعمت وبئست، والوجه الثانى : أن تكون التاء فى (لات حين) متصلة بحين لا بلا، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان

والآن فيقولون : «لو فعلت هذا تحين كذا، وتأوان كذا، وتالان» أى : حين كذا، وأوان كذا، والآن. وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَة :

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمُ

وقال أبو زيد الطائى :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأَوَانِ فَأَجَبْنَا لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقال الآخر :

نَوِّلِى قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِى جُمَانَا وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلَانَا[1]

واحتج بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مناقب عثمان فقال له «إذهب تلان إلى أصحابك» واحتج بأنه وجدها مكتوبة فى المصحف الذى يقال الإمام (تحين) فدل على ما قلناه...

وقولهم «إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما» فليس بصحيح، لأن التاء تلزمهم فى لغة شطر العرب، كما تلزم فى قام، ولا فرق عندهم بين «نعمت المرأة، وقامت المرأة» وإنما جاز عند اللذين قالوا : «نعم المرأة» ولم يجز عندهم «قام المرأة» لأن المرأة فى قولهم «نعم المرأة هند» واقعة على الجنس كقولهم «الرجل أفضل من المرأة»أى جنس الرجال أفضل من جنس النس، وكقولهم «أهلك الناس الينار والدرهم أى الدراهم والدنانير» كوقوع الإنسان على الناس قال الله تعالى : ﴿لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم﴾ أراد الناس، وإذا كان المراد بالمرأة إستغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعال تأنيثها، فلهذا المثنى تاء التأنيث

---

(١) جمانا : منادى بحرف نداء محذوف، وهو إسم إمرأة، وقد قام الشاعر فى النداء بحذف التاء، وأصله «جمانة».

من حذفها من «نعم المرأة» إذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم «

حضر القاضي اليوم إمرأة فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس. وقد قالوا : «ما قعد إلا المرأة، وما قام إلا الجارية» فحذفوا تاء التأنيث ألبته، ولم تأت مثبته إلا في ضرورة، فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيهاً على المعنى، لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة، وما قام أحد إلا الجارية، قلنا : هذا مسلم، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل، كما أن اللفظ يدل على أن «شحماً» في قولك «تفقأ الكبش شحماً» غير فاعل وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم «ما قعد إلا المرأة» تنبيهاً على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم «نعم المرأة» على أن الإسم يراد به الجنس.

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كان إسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة ها هنا توجب بناءهما. وهذا تمسك بإستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة، والمعتمد عليه ما قدمناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «الدليل على أنهما إسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله :

ألستُ بنِعْمَ الجارُ

وقول بعض العرب : نعم السير على بئس العير، وقول لآخر : والله ما هي بنعم المولودة، فنقول : دخول حرف الجار عليهما ليس لهم فيه حجة، لأن الحكاية فيها مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا

شبهه في فعليته، قال الراجز :

وَاللهِ مَا لَيلى بِنَامِ صَاحِبُهُ ... وَلاَ مُخالِطِ اللّيانِ جَانِبُهُ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالإسمية، لدخول الباء عليه، وإذا لم يجز أن يحكم له بالإسمية لتقدير الحكاية فكذلك ها هنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبئس بالإسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية، والتقدير في قولك :

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ

ألست بجار مقول فيه نعم الجار، وكذلك التقدير في قول بعض العرب «نعم السير على بئس العير» نعم السير على عير مقول فيه بئس العير، وكذلك التقدير في قول الآخر «والله ما هي بنعم المولودة» والله ما هي بمولودة مقول فيها المولودة، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه والله ما ليلى مقول فيه نام صاحبه، إلا أنهم حذفوا منه الموصوف وأقاموا الصفة مقامه، كقوله تعالى : ﴿أن أعمل سابغات﴾ أي دروعاً سابغات، وكقوله تعالى : ﴿وذلك دين القيمة﴾ أي الملة القيمة، فصار التقدير فيها : ألست بمقول فيه نعم الجار، ونعم السير على مقول فيه بئس العير، وما هي بمقول فيها نعم المولودة، وما ليلى بمقول فيه نام صاحبه، ثم حذفوا الصفة التي هي «مقول» وأقاموا المحكي بها مقامها، لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً، قال الله تعالى : ﴿والذين إتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ أي : يقولون ما نعبدهم، وقال تعالى : ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون الذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً﴾ أي : يقولون ربنا، وقال تعالى : ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم﴾ أي : يقولون سلام

عليكم، وقال تعالى : ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا﴾ أى يقولان ربنا، وقال تعالى : ﴿فأما الذين إسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾ أى : يقال لهم أكفرتم، وقال تعالى : ﴿فظللتم تفكهون إنا لمغرمون﴾ أى : تقولون إنا لمغرمون.

وهذا فى كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التى هى مقول، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديراً، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً فى قوله :

مَالَ؛ عِنْدِى غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ ... وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ

جَادَتْ بِكَفَّى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

أى : بكفى رجل كان منأرمى البشر، فحذف الموصوف الذى هو «رجل» وأقام الجملة مقامه، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً، فكذلك ها هنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديراً، ونحو هذا الإتساع مجئ الجملة الإستفهامية وصفاً من نحو قوله :

جَاءُ بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[1]

فقوله : «هل رأيت الذئب قط» جملة إستفهامية فى موضع وصف لضيح، وإن كان لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، ولكنه كأنه قال : جاءوا بضيح يقول من رآه هل رأيت الذئب قط، فإنه يشبهه، ونحو ذلك أيضاً من الإتساع مجئ الجملة الأمرية حالاً فى قوله :

---

(١) فى أكثر كتب النحاة «جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط».

بئسَ مَقَامُ الشَّيخِ أمرِسْ أمْرِسِ إمّا علَى قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنْسِسِ

أراد بئس مقام الشيخ تقولاً فيه أمرس أمرس، ثم مقاماً له ذلك فيه و «أمرس» أعد الحبل إلى موضعه من البكرة. وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة، وحسن ذلك ما ذكرناه من أضمار القول، فدل على أن تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يستند إليها، ولا يعتمد عليها.

وأما قولهم «إن العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير» فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت.

وأما قولهم «إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر» فليس صحيحاً، لأنه لا فرق بين الفعل الأمري والخبري في إمتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء، إلا أن يقدر بينهما إسم يتوجه النداء إليه، والذي يدل على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى، قال الشاعر :

يَا لعنَةُ اللَّه وَالأقْوَامَ كُلَّهِمُ والصّالحين علَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، وقال الآخر :

يَالَعْنَةُ اللَّهِ علَى أَهْلِ الرَّقَمْ أَهْلِ الحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالخُزَمْ

وقال الآخر :

يَا لَعَنَ اللَّه بَنِي السِّعْلاتِ عَمْرِو بنَ مَيْمُونَ شِرَارِ النَّاتِ[1]

(١) في كثير من كتب النحاة :

يا قبح الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات.

أراد بالنات الناس فحول السين تاء، وقال الآخر :

يَا قَاتَلَ اللَّهُ صِبْيَاناً تَجِئُ بِهِمْ أُمُّ الهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي

وهي جملة خبرية، تدل على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم «يا نعم المولى ويا نعم النصير» والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى، وأجمعنا على أن «نعم الرجل» جملة، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي إسم أو فعل، وإذا إمتنع للإجماع قولنا : «يا زيد منطلق» فكذلك يجب أن يمتنع «يا نعم الرجل» إلا على تقدير حذف المنادى على ما بيننا.

وأما قولهم : «إن النداء لايكاد ينفك عن الأمر وأما ما جرى مجراه، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى» قلنا لا نسلم، بل يكثر مجيء الخبر والإستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهى، أما الخبر فقد قال الله تعالى : ﴿يا عبادى لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون﴾ وقال تعالى في موضع آخر : ﴿يا أبت رأيت أحد عشر كوكبا﴾ وقال تعالى في موضع آخر : ﴿يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل﴾ وقال تعالى في موضع آخر : ﴿يا أيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم﴾ وقال تعالى في موضع آخر : ﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله﴾ إلى غير ذلك من المواضع، وأما الإستفهام فقد قال الله تعالى : ﴿يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك﴾ وقال تعالى في موضع آخر : ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون﴾ وقال تعالى في موضع آخر : ﴿يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر﴾ وقال تعالى في موضع آخر : ﴿ويا قوم ما لى أدعوكم إلى النجاة وتدعوننى إلى النار﴾ إلى غير ذلك من المواضع، فإذا كثر مجيء الخبر

والإستفهام كثرة الأمر والنهى تكافآ فى الكثرة، فلا مزية لأحدهما عن الآخر.

وأما قولهم «إنه لا يحسن إقتران الزمان بهما، فلا يقال نعم الرجل أمس ولا بئس الغلام غداً، ولا يجوز تصرفهما» فنقول : إنما إمتنعنا من إقترانهما بالزمان الماضى وما جاء التصرف لأن «نعم» موضوع لغاية المدح و «بئس» موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود فى الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع.

وزما قولهم «إنه قد جاء عن العرب نعيم الرجل» فهذا مما ينفرد بروايته أبو على قرب، وهى رواية شاذة، ولئن صحت فليس فيها حجة، لأن نعيم أصله نعم على وزن فعل – بكسر العين – فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنْفِى يَدَاهَا الحَصَى فى كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْىَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

أراد الدراهم والصيارف، والذى يدل على أن أصل نعم نَعَمِ أنه يجوز فيها أربع لغات : نَعَمِ – بفتح النون وكسر العين – على الأصل، ونَعْمِ – بفتح النون وسكون العين – ونِعِمَ – بكسر النون والعين – ونِعِمَ – بكسر النون وسكون العين – فمن قال نعم – بفتح النون وكسر العين – أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمزه والكسائى والأعمش وخلف (فَنَعِمَّا) بفتح النون وكسر العين، وكما قال طرفة :

مَا أَقَلَّتْ قَـدَمٌ نَاعِلَـهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فى الأَمْرِ الْمُبِرْ

ومن قال نَعْمَ - بفتح النون وسكون العين - حذف كسرة العين، كقراءة يحيى بن ثابت (فَنَعْمَ عقبى الدار) بفتح النون وسكون العيم، وكما قال الشاعر :

فَإِنْ أَهجُهُ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ ... منَ الأُدْمِ دبْرَتْ صفْحتَاه وَغَارِبُهْ

أراد «ضَجِرَ، وَدَبِرَتْ» فحذف، وقال الآخر :

إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشْبَتْ ... لَهُ الأَظْفَارُ تَـرْكَ لَهُ الْمَـدَارُ

أراد «نَشِبَتْ، وتُرِكَ»، وقال الآخرون وهو أبو النجم :

هَيَّجَهَا نَضَحٌ مِنَ الطَّلِّ سَحَرْ

وَهزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حينَ قَطَرْ ... لَوْ عُصْرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ

أراد «عُصِرَ» وقال الآخر :

رُجْمَ به الشَّيْطَانُ من هَوَائِهِ

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

وَنَفْخُوا فى مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا

أراد «ونُفِخوا» ومن قال نِعِم - بكسر النون والعين - كسر النون وإتباعاً لكسرة العين، كقراءة زيد بن على والحسن البصرى ورؤبة (الحمدِ للّه) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، وكقراءة إبراهيم بن أبى عبلة (الحمدُ لُلّه) بضم اللام إتباعاً لضمة الدال، كقولهم فى (مِنْتِن) بكسر الميم رتباعاً لكسرة التاء، وكقولهم أيضاً «مُنتُن» بضم التاء إتباعاً لضمة الميم، ومن قال نعن -

بكسر النون وسكون العين - نقل كسرة العين من نعم - بفتح النون وكسر العين - إلى النون، وعليها أكثر القراء، فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دل على أن أصلها نَعِم على وزن فَعِل، لأن كل ما كان على وزن فعل من الإسم والفعل وعينه حرف من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات، فالإسم نحو فَخِذ وفِخِذ وفَخْذ وفِخْذ، والفعل نحو شَهِد وشِهِد وشَهْد وشِهْد، على ما بيننا في نعم، وإذا ثبت أن الأصل في نِعْمَ نَعِم كانت الياء في «نعيم الرجل» إشباعاً، فلا يكون فيه دليل على الإسمية، فدل على أنهما فعلان لا رسمان، والله أعلم.

ثالثا

نصوص من الألفية

لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المتوفى سنة ٦٧٢ من الهجرة

الابتداء

مــبــتــدأ زيدٌ وعــاذر خــبــر　　إن قلت «زيد عاذر» «من اعتذر»
وأول مــبــتـــدأ والثــانى　　فــاعل «أغنى فى «أســار ذان»
وقس وكــاستـفـهـام النفى وقد　　يجـوز نحـو «فـائز أولو الرشـد

تتكون الجملة الفعلية من فعل وفاعل

وتتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر.

والفعلِ والفاعل، وكذلك المبتدأ والخبر من العمد بمعنى أن الجملة الفعلية لابد لها من فعل وفاعل والجملة الاسمية لابد لها من مبتدأ وخبر، وهذه كلها من المرفوعات. أما المنصوبات كالمفاعيل والحال والتمييز وكذلك المجرورات؛ المجرور بالحرف أو بالإضافة، فهذه كلها من الفضلات بمعنى أن الجملة اسمية كانت أم فعلية تستغنى عنها وتتكون دونها.

والناظم فى هذه الأبيات يبين لنا أحكام المبتدأ فيبدأ بوضع مثال للمبتدأ أو الخبر فى قوله «زيد عاذر» فزيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكذلك عاذر خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

فهذا هو المبتدأ الذى له خبر، وهناك مبتدأ له فاعل (أو نائب فاعل) سد مسد الخبر، أو حسب تعبيره، أغنى عن الخبر وأعطى له مثالا أسارٍ ذان - (ذان اسم إشارة مثنى مفرده (ذا) وحذفت هاء التنبيه من أوله. فالهمزة حرف استفهام لامحل له من الإعراب، سارٍ مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الحرف المحذوف والذى جىء بالتنوين عوضا عنه، ذان فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى سد مسد الخبر.

ووضع النحاة شرطين للمبتدأ الذى له فاعل سد مسد الخبر: الأول أن

يكون هذا المبتدأ وصفاً كاسم الفاعل واسم المفعول، والثاني أن يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام لأنه في هذه الحالة يكون في منزلة الفعل، والفعل يدخل عليه النفي والاستفهام.

ففي قولنا أقائم الزيدان.

أ: الهمزة حرف للاستفهام لامحل له من الإعراب وكل أدوات الاستفهام أسماء عدا حرفين الهمزة وهل.

قائم: مبتدأ مرفوع علامة رفعه الضمة الظاهرة.

الزيدان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو سد مسد الخبر وفي قولنا مامضروب المحمدان.

ما: حرف نفي لامحل له من الاعراب.

مضروب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

المحمدان: نائب فاعل سد مسد الخبر مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

ويقصد ابن مالك بقوله وقد يجوز فائز اولو الرشد أن بعض النحاة يجيز مجيء الوصف مبتدأ – وله فاعل مسد الخبر – دون أن يعتمد أي الوصف على نفي أو استفهام نحو فائز أولو الرشد.

فائز: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أولو: فاعل سد مسد الخبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف.

والرشد: مضاف اليه مجرور بالكسرة.

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر

إن في سوى الافراد طبقا استقر

في قولنا « أقائمان الزيدان» وأقائمون الزيود نجد أن الجزأين تطابقا في التثنية والجمع أى في غير المفرد ، وفي تلك الحالة لابد من إعراب الجزء الثاني مبتدأ مؤخرا والثاني خبراً مقدما.

ولايجوز أن يكون الوصف مبتدأ والثاني فاعلاً سدّ مسد الخبر. ولذلك علة وهي أن هذا الاعراب يشبهّ الجزء الأول بالفعل، ويكون الفعل في تلك الحالة مثنى أو جمعا، والفاعل مثله فكأناء قلت يقومون الزيود أو يقومان الزيدان وهذا لايجوز إطلاقاً إلا في لغيه ضعيفة وه لغة أكلوني البراغيت التي تثني الفعل وتجمعه عندما يكون فاعله مثنى أو وهي جمعا. بل الواجب أن يفرد الفعل سواء أكان فاعله مفردا أم مثنى أم جمعا.

أما إذا قلنا أقائم زيد فلنا فيها إعرابان (١) مبتدأ ثم فاعل سد مسد الخبر (٢) أو خبر مقدم ثم مبتدأ مؤخر.

وإذا قلنا أقائم الزيدان أو أقائم الزيود فليس لنا إلا الإعراب الأول فقط وهو قائم مبتدأ، الزيدان فاعل سد مسد الخبر، ولايجوز الإعراب الثاني وهو قائم خبر مقدم والزيدان مبتدأ مؤخر، لأن المبتدأ لابد أن يتطابق عددا مع الخبر.

والخلاصة هنا أنّ هناك إعرابين ١ – مبتدأ ثم فاعل سد مسد الخبر ٢– خبر مقدم ثم مبتدأ مؤخر. والحالات هي:

أ – أقائم زيد يجوز الوجهان.

ب – أقائمان الزيدان يجوز الوجه الثاني فقط

أو أقائمون الزيدون

جـ - أقائم الزيدان   يجوز الوجه

أقائم الزيدون   الأول فقط

د - أقائمون زيد | هذا التركيب غير صحيح لغويا

أقائمان زيد

ورفعوا مبتدأ بالابتداء   كذلك رفع خبر بالمبتدأ

هنا تتعرض لمسألة العامل، فالمبتدأ إنماّ رفعَ أى وضعت عليه الضمة الظاهرة بتأثير الابتداء، والابتداء هنا عامل معنوى، أى لا يمكن أن نتحسسه أو نراه، أما الخبر فارتفع بالمبتدأ نفسه.

وفى مسألة عامل الرفع فى المبتدأ أو الخبر اختلاف بين النحاة، وأشهر الآراء هو الرأى الذى أوردناه وصاحبه سيبويه وجمهور البصريين.

ورأى بعد النحاة أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوى.

وذهب قوم إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ وقيل: ترافعا أى أن كلاً منهما رفع الآخر.

والخبر الجزء المتمم الفائدة   كـالله برّ والأيادى شـاهدة

عرف ابن مالك الخبر بأنه مايتم به معنى الجملة، ولايدخل الفاعل فى هذا التعريف لأن ابن مالك قد أعطى مثالين على المبتدأ والخبر فى الجملة الأسمية نحو الله بر، ونحو الأيادى شاهدة.

وأبرزنه مطلقا حيث تـلا   ماليس معناه له محصلا

إذا قلنا «زيد كاتب» كان الخبر اسم الفاعل (كاتب) وهو فيه معنى الفعل (كتب» والذى قام بالفعل «كتب» ضمير تقديره هو يعود على المبتدأ زيد، فحينئذ يجوز لنا أن نبرز الضمير لا نبرزه فنقول زيد كاتب هو وزيد كاتب.

أما إذا جرى اسم الفاعل (الخبر) على غير من هو له فيجب إبراز الضميز ففى قولنا زيد «هند» ضاربها هو «نجد أن اسم الفاعل ضارب» لم يقم بفعل الضرب فيه هند بل زيد لذلك أبرزنا الضمير (هو)، وفى قولنا «زيد عمرو ضاربه هو» نجد أن اسم الفاعل (ضارب) لم يقم بفعل الضرب فيه عمرو بل زيد لذلك ابرزنا الضمير هو.

وأخبروا بظرف أوبحرف جـــر   ناوين معنى كائن أو استقــــر

يشير هنا إلى نوع من أنواع الخبر وهو شبه الجملة. والخبر ينحصر فى الأنواع التالية:

١- خبر مفرد   الفتاة مؤدبة.

٢- خبر جملة اسمية الفتاة خلقها طيب. خبر جملة فعلية الفتاة تكتب الدرس.

٣- شبه جملة : المدرس أمام السبورة.

جارو ومجرور المدرس فى الفصل.

والذى أشار إليه ابن مالك هو النوع الأخير، فالخبر عندما يكون شبه جملة لابد أن يتعلق بالكون العام (كائن، مستقر، يوجد، يكون) وهذه الألفاظ كلها تحذف وجوبا ويبقى الجار والمجرور، أو الظرف المتعلق بها، فعند إعرابنا للجملة المدرس أمام السبورة.

المدرس : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أمام : ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو متعلق بمحذوف خبر، وأمام مضاف

السبورة : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وكذلك الإعراب فى المدرس فى الفصل.

المدرس : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة

فى الفصل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

وشبه الجملة تتعلق:

١ – بالخبرالمحذوف كما بينا ومثله خبر كان وخبر إن

٢ – بالفعل مثل انتظرتك ساعة

يلعب الولد فى الحديقة

٣ – بمحذوف حال مررت بالرجل فى المسجد

٤ – بمحذوف صفة مررت برجل فى المسجد

٥ – بمحذوف صلة الموصول جاء الذى عندك

جاء الذى فى الدار

ولايكون اسمٌ زمان خبراً   عن جثة وإن يفد فأخبرا

يكون ظرف المكان متعلقا بمحذوف خبر، والمبتدأ في هذه الحالة ذات (وهو المقصود بالجثة) مثل المدرس أمام السبورة، أو معنى مثل الفضيلة فوق كل شيء.

أما ظرف الزمان فيتعلق بمحذوف خبر عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي نحو (القتال يوم الجمعة) أو (القتال في يوم الجمعة) ولا يتعلق ظرف الزمان بمحذوف خبر عن الجثة (أى الذات) مثل (زيد اليوم) وأشار بقوله «وإن يفدفأخبرا» إلى أن ذلك يجوز إذا كان هناك معنى مفيد جاء من التقدير فتقول الهلال الليلة) فالهلال جثة، وسوغ هذا أننا نؤول، فنقول (طلوع الهلال الليلة)، ونقول (الرطب شهرى ربيع)، أى نضج الرطب شهرى ربيع) فهذه الإفادة هي التى جوزت الإخبار بظرف الزمان عن الذات.

ومفردا يأتى، ويأتى جملة   حاوية معنى الذى سيقت له

وإن تكن إياه معنى اكتفى   بها كنطقى الله حسبى وكفى

يتعرض هنا لأنواع الخبر فيذكر أن الخبر:

١ — يأتى جملة نحو الرسول أخلاقة طيبة   جملة اسمية

الرسول يدعو إلى الحق   جملة فعلية

ولابد فى الجملة المخبر بها أن يكون بها ضمير يعود على المبتدأ. وهذا معنى قوله حاوية معنى الذى سيقت له، «ففى الجملة الأولى نجد الضمير المتصل المضاف إليه في (أخلاقه) يعود على المبتدأ الرسول، وفى الثانية نجد الضمير المستتر الذى يعرب فاعلا للفعل يدعو.

وقد يكون الضمير:

١ - مقدرا نحو السمن منوان بدرهم أى منه.

٢ - أو إشارة إلى المبتدأ نحو قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير).

٣ - أوتكراراً للمبتدأ بلفظة حتى يفيد التفخيم والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقه.

٤ - أو عموماً يدخل تحته المبتدأ نحو زيد نعم الرجل.

وهناك حالة لايشترط وجود الضمير الذى يربط الجملة الخبرية بالمبتدأ وذلك عندما تكون الجملة الخبرية هى المعنى نفسه للمبتدأ نحو «نطقى: الله حسبى «فنطقى هو نفسه جملة الله حسبى لافرق. فنلقى مبتدأ أول مرفوع بضمة مقدرة (منع من شظورها اشتغال المحل بحركة المناسب والياء ضمير فى محل جر مضاف إليه، الله: لفظ الجلالة مبتدأ ثان، حسبى خير مرفوع بضمة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف اليه.. والجملة من المبتدأ أو الخبر فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ولم تحتج الجملة الخبرية إلى رابط لأنها معنى المبتدأ نفسه فالله حبسى هو ما نطقت به.

ولايجوز الابتـــدا بالنكـــره ... مالم تفِد كعند زيدٍ نمِره
وهل فتى فيكم؟ فما خل لنا ... ورجلٌ من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمـــل ... برّ يزين وليقَس مالم يقلْ

ذكر ابن مالك فى هذه الأبيات الأحوال التى يجوز فيها أن يكون المبتدأ نكرة، ومجمل هذه الأحوال أن يكون المبتدأ فيه معنى الخصوصية أو العمومية، وذكر ابن مالك بعض الحالات وطلب منا أن نقيس الحالات

الأخرى التي لم نذكرها على الحالات التي ذكرناها:

الأولى : أن يكون الخبر مقدما وهو شبه جملة نحو (في الدار رجل)، (عند زيد نمرة) فإذا لم يكن شبه جملة لم يجز تنكير المبتدأ فلانقول مجتهد رجل.

الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل رجل يضحي بنفسه؟ وهل فتى فيكم؟

الثالث : أن يتقدم على النكرة نفي نحو (ماخل لنا).

الرابع : أن تكون النكرة موصوفة نحو رجل من الكرام عندنا ونحو طالب من جامعة الاسكندرية تفوق في العلم.

الخامس : ان تكون النكرة عاملة، أى مؤثرة فيما بعدها فى الإعراب نحو رغبة فى الخير خير. فالجار المجرور فى الخير) متعلق بالنكرة (رغبة).

السادس : أن تكون النكرة مضافة نحو عملُ برٍّ يزين

السابع : أن تكون شرطا نحو من يقم أقم معه.

الثامن : أن تكون جوابا نحو أن تسأل من جاء فتقول: رجل جاء.

التاسع : أن تكون النكرة عامة نحو ناس يموتون وناس يولدون

العاشر : أن يقصد بها التنويع نحو الأصدقاء كثيرون صديق حاذر وصديق أصاحب.

الحادى عشر : أن تكون دعاء نحو (سلام على آل ياسين).

الثاني عشر : أن يكون فيها معنى التعجب نحو «ماأحسن زيدا».

الثالث عشر : أن تكون خلفا من موصوف نحو «صادق خير من كاذب».

الرابع عشر : أن تكون مصغرة، لأن التصغير إنما هو وصف بالتحقير نحو رجيل جاءنا.

الخامس عشر : أن يقع قبلها واو الحال «سرينا ونجم قد أضاء» ونحو جلسنا وظلّ قد أفاء علينا.

السادس عشر : أن تكون معطوفة على معرفة نحو محمد وآخر قائمان.

السابع عشر : أن تكون النكرة معطوفة على وصف نحو تميمى رجل فى الدار.

الثامن عشر : أن يعطف على النكرة موصوف نحو رجل وامرأة طويلة فى الدار.

والأصل فى الأخبار أن تؤخرا   وجوزوا التقديم إذ لاضررا

الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، ولما كان الخبر هو وصف المبتدأ كان من الواجب أن يأتى المبتدأ ثم الخبر. فتقول، زيد مجتهد ولايجوز لك أن تقول «مجتهد زيد» ومع ذلك فيجوز أن تقدم الخبر «إذ لاضررا» أى إذا لم يحدث غموض أو لبس، فتقول زيد قائم أبوه، وقائم أبوه زيد.

فامنعه حين يستوى الجزآن   عُرْفا ونُكْرا عادمى بيانِ

فامنعه أى امنع الخبر من التقديم، بل لابد أن يكون مؤخرا وذلك فى الأحوال التالية:

١ - أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة نحو زيد أخوك، فلو قدمت الخبر وقلت أخوك زيد لصار مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا. وكذلك إذا كان كل من المبتدأ والخبر نكرة نحو أفضل من زيد أفضل من عمرو فإن وجد دليل يدل على أنّ المتقدم هو الخبر جاز ذلك التقديم. كقولك أبو يوسف أبو حنيفة)

فأبو يوسف هو المخبر عنه بأنه مثل أبي حنيفة في عدله، فاذا قدمت الخبر وقلت أبو حنيفة أبو يوسف امتنع اللبس لوجود قرينة وهي تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس العكس.

كذا إذا مالفعل كان الخبرا   أو قصد استعماله منحصرا

٢- أن يكون الخبر جملة فعلية نحو (محمد يكتب) ففي هذه الحالة يجب تأخير الخبر لأن لو قدمته وقلت (يكتب محمد) لكانت الجملة فعلية.

٣- أن يكون استعمال الخبر على سبيل الحصر ويكون ذلك بإنما وإلاّ فتقول إنما زيد قائم، ومازيد إلا قائم.

أو كان مسندا لذى لام ابتدا   أو لازم الصدر كمن لي منجدا

٤- وكذلك يجب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مقترنا بلام الابتداء (وهي للتأكيد ولا تأثير لها إعرابا) نحو لمحمد مجتهد، وذلك لأن اللام هذه لها صدر الكلام فلايجوز أن يتقدم عليها شيء.

أما قول الشاعر:

خالي لأنت ومن جرير خاله   ينل العلا ويكرم الأخوالا

فقد قدّم الخبر للضرورة الشعرية

٥- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كالمثال الذى أتى به الناظم من لي منجدا. من اسم استفهام لها الصدر وهي مبتدأ ثم بعدها (لي) جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر، ومنجدا حال منصوب «بالفتحة ولايجوز أن تقدم الخبر فتقول «لى من منجدا».

ونحو عندى درهم ولى وطر	ملتزمٌ فيه تقدم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمر	مما به عنه مبيناً يخبر
كذا إذا يستوجب التصديرا	كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدِّم أبدا	كما لنا إلا إتباعُ أحمدا

بعد أن فرغ ابن مالك من بيان الأحوال التي يجب أن يتأخر فيها الخبر، ذكر هنا الأحوال التي يجب أن يتقدم فيها وهي:

١- أن يكون المبتدأ نكرة وليس لها مسوغ للابتداء بها إلا أن يكون الجار والمجرور أو الظرف (شبه الجملة) هو الخبر، ففي هذه الحالة لابد من تقدم الخبر أما إذا كان هناك مسوغ آخر للابتداء بالنكرة فيجوز تقدمها نحو رجل ظريف عندى.

٢- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو «في الدار صاحبها» فضمير الغائب في المبتدأ يعود على الدار من هنا وجب تقدم الخبر، لأننا لو قلنا (صاحبها في الدار) لعاد الضمير على المتأخر وهو الخبر لفظا ورتبة، لأن الخبر رتبته التأخر، وهو ملفوظ به في هذا المثال بعد المبتدأ.

٣- أن يكون الخبر له صدارة الكلام، كأسماء الاستفهام مثلا فتقول: أين زيد خبر مقدم ثم مبتدأ مؤخر، ولايجوز أن تؤخر اسم الاستفهام، وكذلك المثال الذى أتى به الناظم: أين مَنْ علمته نصيرا.

٤- أن يكون المبتدأ واقعا عليه الحصر نحو إنما في الدار زيد، ومافى الدار إلا

زيدٌ كالمثال الذى أتى به الناظم: مالنا إلا إتباعٌ أحمدا.

وحـــذف مايعلـــم جائـــز كما تقـــول (زيد) بعـد من عندكما
وفى جواب (كيف زيد) قل (دنف) فزيـــد استغنـــى عنـــه إذ عرف

يبيّن ابن مالك هنا مسألة يجوز فيها حذف المبتدأ أو حذف الخبر وذلك إذا دل على المحذوف دليل. فإذا سألك أحد «من عندكما» فتقول زيد عندنا، ويجوز حذف الخبر فتقول (زيد) اعتمادا على أن السؤال يدل على الخبر (عندنا). وكذلك إذا سألت «كيف زيد» فتجيب زيد دنف أو تحذف المبتدأ قائلا دنف، لأنه من المعلوم أن الكلام عن المبتدأ وهو زيد.

وقد يحذف المبتدأ والخبر كليهما إذا دل عليهما دليل كقوله سبحانه وتعالى:

«واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن». أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأو والخبر، لأن ماقبله يدل عليه.

وبعد لولا غالبا حذفُ الخبر حتم نص يمين ذا استقـر
وبعد واوعينت مفهوم مـــع كمثل كل صانع وماصنع
وقبل حال لايكون خـــبرا عن الذى خبره قد أضمـــــرا
كضربى العبد مسيئا وأتـــمُّ تبيينى الحقَّ منوطاً بالحكم

يبين ابن مالك فى هذه الأبيات الحالات التى يجب حذف الخبر فيها وجوبا

وهي:

١- بعد لولا ويشترط لذلك أن يكون الخبر وجودا عاما نحو "لولا زيد لهلكت" أما إذا كان خاصا فيجب ذكره، أي ذكر الخبر؛ تقول لولا زيد شجاع لهلكت، فالشجاعة هنا ليست وجوداً عاما بل ذكر صفة خاصة ومنه قول أبي العلاء:

يذيبُ الرعب منه كلّ عضبٍ فلولا الغمد يمسكهُ لَسَالاَ

٢- أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين نحو يمين الله لأفعلن، فيمين مبتدأ والخبر محذوف تقديره (قسمي) ويجوز أن يكون المذكور هو الخبر والمبتدأ هو المحذوف، أي «قسمي يمين الله» وفي قولنا (لعمرك لأفعلن) المحذوف الخبر، ولايكون المحذوف هو المبتدأ لاقتران (لعمرك) بلام الابتداء. فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين جاز حذف الخبر وجاز إثباته، تقول عهد الله عليٌّ لأفعلن «بذكر الخبر (عليّ) وتقول عهد الله لأفعلن بحذفه.

٣- أن يقع بعد المبتدأ واو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته، وكل واحد ونصيبه الخبر محذوف وتقديره مقترنان.

فإن لم تكن الواو نصا في المعية وجب ذكر الخبر نحو محمد وزيد مجتهدان.

٤- أن يكون المبتدأ مصدرا مضافا إلى فاعله ثم يأتي مفعوله وبعده حال وهذه الحال لاتصلح أن تكون خبرا نحو شربي اللبن ساخنا، فلايجوز أن يكون (ساخنا) خبرا عن شربي. فيعرب حالا والخبر محذوف والتقدير

شربى اللبن إذا كان (فى الاستقبال) أو إذ كان (فى الماضى) ساخنا. فالظرف إذ هنا نائب عن الخبر ومثله أكلى اللحم طازجا. فاذا كانت الحال تصلح أن تكون خبرا، فلايجوز النصب بل الرفع على الخبرية نحو زيد قائم، ولاتقول (زيد قائما) والمضاف إلى هذا المصدر حكمه حكم المصدر كالمثال الذى أتى به ابن مالك، أتم تبيني الحق منوطاً بالحكم».

وهنا مواضع يجب حذف المبتدأ فيها لم يذكرها ابن مالك. وهى:

١- النعت المقطوع إلى الرفع: فعندما تقول أثنيت على محمد الشجاعُ برفع الشجاع لكونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو وكذلك فى قولنا مررت بزيد البخيل برفع البخيل أو المسكين برفع المسكن فكل هذه الأمثلة محذوف فيها المبتدأ المقصود بها المدح أو الذم أو الترحم.

٢- فى أسلوب المدح بنعم أو الذم ببئس ففى قولنا نعم الرجل زيد، فعل وفاعل والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخرو على هذا الإعراب لايكون هناك حذف، أما حذف المبتدأ ففى إعرابنا (زيد) خبرا، ويكون المبتدأ محذوفاً تقديره هو.

٣- الحالة الثالثة لها صلة بالحالة الثانية فى حذف الخبر وهى ماكان الخبر فيها صريحا فى القسم نحو فى «ذمتى لأفعلن» فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف وتقديره (يمين).

٤- أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل، أى صبرى صبر جميل.

وأخبروا باثنين أو بأكثـــرا ... عن واحد كهم سراة شعــــــرا

يجوز أن يكون للمبتدأ خبر واحد أو اثنان أو أكثر نحو محمد مجتهد،

محمد مجتهد ذكي، محمد مجتهد ذكي مؤدب، ومنه قوله الله سبحانه وتعالى «وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد».

كـــان وأخواتهـــا

هذا باب كان وأخواتها وهي ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس وزال وبرح وفتىء وانفك وسميت (كان) أم الباب.

١ – لسعة أقسامها.

٢ – ولأن (كان) التامة دالة على الكون، وكل شيء داخل تحت الكون.

٣ – وأن (كان) دالة على مطلق الزمان الماضي، (ويكون) دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها، فإنها تدل على زمن مخصوص كالصباح والمساء.

٤ – وأنها أكثر في كلامهم، ولهذا حذفوا منها النون في قولهم: لم يك.

٥ – وأن بقية أخواتها تصلح أن تقع أخبارا لها، كقولك كان زيد أصبح منطلقا ولايحسن اصبح زيد كان منطلقا». «الأشباه والنظائر ص٢٢٣».

وهذه الأفعال تسمى ناقصة لأنها لاتدل على حدث وإنما تدل على زمن.

ولأنها لاتكفي بمرفوعها، بل لابد من ذكر منصوبها «إلا لو كانت تامة».

وسميت أيضا بالناسخة لأنها تنسخ الجملة الاسمية فتغير زمانها وترفع الاسم وتنصب الخبر.

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر	تنصبه ككان سيدا عمر
ككان ظل بات أضحى أصبحا	أمسى وصار ليس زال برحا
فتىء وانفك وهذى الأربعة	لشبه نفي أو لنفي متبعة
ومثل كان دام مسبوقا ب «ما»	كاعط مادمت مصيبا درهما

يتناول الناظم في البيت الأول عمل كان، فيذكر أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها مثل كان عمر سيدا. ثم يذكر في البيت الثاني بعد أخوات كان فيقول أن مثل كان في العمل الأفعال: ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس وهذه كلها تعمل الرفع ثم النصب مطلقا أى دون شروط. ثم يأتي إلى (زال، وبرح، وفتى وانفك) فذكر أن هذه الأفعال الأربعة لابد – لكي تعمل – أن يسبقها نفي أو شبه نفي، ملفوظا أو مقدرا، فالنفي مثل مازال زيد مجتهدا، وشبهه وهو (النهي أو الدعاء) نحو:

لاتزال قائما، لايزال الله محسنا اليك، والمقدر مثل قوله تعالى

تالله تفتأ تذكر يوسف» أى (لاتفتأ)

ثم يذكر في البيت الرابع فعلا واحداً له شرط عندما يعمل عمل كان وهو (دام) وشرطه أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية، نحو قوله سبحانه وتعالى «وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا».

وهذه الأفعال تدل على التوقيتات المعينة فكان لمطلق الماضي، ونجد أن العرب لاتقول ظل يظل إلاّ لكل عمل بالنهار[1]. وهذا جاء من الظل الذى تكفيه الشمس، ولايكون إلاّ نهاراً بالطبع، وأضحى كذلك، فالضحو

---

(١) اللسان : مادة ظلل.

الضحوة على مثال العشية ارتفاع النهار وقبل الضحى من طلوع الشمس ى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جدا أو حين تطلع الشمس فيصفو ضوؤها والضحاء إذا ارتفع النهار واشتد ووقع الشمس وأضحى يفعل ذلك، ى صار فاعلا له في وقت الضحى[1]، وأصبح من الصبح وهو أول طلوع النهار وهو نقيض المساء، وأصبح القوم دخلوا في الصباح كما يقال أمسوا دخلوا في المساء.

ويقولون إذا زالت الشمس إلى أن ينتصف الليل أمسيت بخير، وكيف مسيت[2] وبات يفعل كذا أي ظل يفعله بالليل....

وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماضي منه استعملا

الماضي من هذه الأفعال يعمل الرفع ثم النصب كما ذكرنا وكذلك يعمل العمل نفسه مايجيء من هذه الأفعال من مضارع أو أمر أو اسم فاعل.

وتنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف إلى:

١ — أفعال لاتتصرف : دام وليس.

٢ — أفعال يجيء منها المضارع وهي زال وفتيء وبرح وانفك.

٣ — أفعال تتصرف وهي باقي هذه الأفعال.

وفي جميعها توسطها الخبر أجز، وكلٌّ سبقه دامَ حظر.

يجوز أن تتوسط أخبار هذه الأفعال بينها وبين اسمها نحو قوله تعالى «وكان حقا علينا نصر المؤمنين» بشرط إلا يوجد مايوجب تقديم الاسم نحو: كان أخي رفيقي لأن الجزأ بين معرفتان.

ومن توسط خبر ليس بين ليس واسمها قول الشاعر

---

(١) اللسان : مادة ض ح ا.

(٢) اللسان : مادة ص ب ح .

سلى – إن جهلت – الناس عنا وعنهم

فليس سواءٌ عالمٌ وجهولُ

وكل النحاة منع سبق خبر دام عليها فلا يجوز نحو لا أصحبك قائما مادام زيد.

كذاك سبقُ خبرٍ ما النافية فجيء بها متلوة لا تالية

أى كذلك منع النحاة أن يسبق الخبر ما النافية سواء أكان هذا الحرف شرطاً للعمل مثل قائما مازال زيدٌ أم ليس شرطاً نحو قائما ماكان زيد.

ومنع سبق خبر ليس اصطفُى وذو تمام مايرفع يكتفى

أى أن بعض النحاة أجاز تقديم خبر ليس عليها وبعضهم – وهذا ما اختاره الناظم – منع ذلك، فلا تقول قائما ليس زيد.

أما الذين أجازوا التقديم فقد استندوا إلى الآية الكريمة (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم».

فيوم ظرف زمان متعلق باسم المفعول (مصروفا) الذى هو خبر ليس أى أن يوم وهو معمول الخبر قد تقد على ليس فأولى بالخبز نفسه (وهو العامل) أن يتقدم.

وقول الشارح (ذو تمام) أى مايجىء تاما من هذه الأفعال يكتفى بمرفوعة على أنه فاعل ولايحتاج إلى خبر وكل هذه الأفعال تستعمل ناقصة وتامة، عدا ليس فتىء وزال التى مضارعها يزال لا التى مضارعها يزول فإنها تكون ناقصة ليس غير.

وشاهد استعمال كان تامة «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» ، وقولهم كان الشتاء فكان البرد وشاهد استعمال دام تامة، قوله تعالى «

خالدين فيها مادامت السموات والارض» وأمسى رأصبح «فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون».

أما الفعلان فتيء وزال فلا يستعملان إلاَّ ناقصين

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

عندما نقول كان محمدكاتبا درسه فإن كاتبا خبر كان وهو اسم فاعل أى أنه عامل فى (درسه) فهو مفعول به لاسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل هذا المعمول (درسه) لايجوز أن يتقدم على عامله (كاتبا) فلايجوز لك أن تقول كان درسه محمدٌ كاتبا. وهذا معنى قوله ولايلى العامل معمول الخبر أى لايجيء العامل (أى الخبر) بعد معموله أما إذا كان المعمول شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجرورا) جاز تقدمه على الخبر العامل نحو كان عندك زيدٌ مقيما، وكان فيك زيدٌ راغبا.

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع

إنَّ جاء شاهد شعرى فيه هذا الامتناع أى تقدم معمول الخبر على الخبر العامل، فيجب إضمار ضمير شأن وعده اسما لكان. فبيت الشعر:

قنافذ هدا جون حول بيوتهم

بماكان إياهم عطية عودا

فاياهم معمول للفعل (عود) الذى هو خبر كان، ولتخريج هذا البيت تضمر اسما لكان وهو ضمير الشأن أى بما كان الشأن أو القصة أو الأمر أو هو ويكون عطية متبدأ ، وجملة (عودا) فى محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم مفعول به لعودا وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان الذى هو ضمير الشأن.

ونرى أن هذا التخريج لايمنع من تقديم معمول الخبر على الخبر، إلا إذا كان المقصود بهذا التخريج عدم تقدم معمول الخبر على اسم كان.

وقد تزاد كان فى حشو كما ... كان أصبح علما من تقدما.

عرفنا أن كان تأتى ناقصة مثل وكان الله غفورا رحيما وتأتى تامة نحو كان الشتاء فكان البرد.

ويضيف الناظم نوعا ثالثا لكان وهى كان الزائدة.

وتزاد بين المبتدأ والخبر ... محمد «كان مجتهد»

والفعـــــل والفاعـــل ... لم يوجد كان مثــلك

والصلة والموصـــــول ... جاء الذى كان أكرمته

والصفة والموصوف نحو قول الشاعر :

فكيف إذا مررت بدار قوم ... وجيران لنا كانوا كرام

وما وفعل التعجب: ماكان أصحَّ علمَ من تقدما وبين حرف الجر ومجروره:

سراة بنى بكر تسامى ... على كان المسومة العراب

ويكثر زيادتها بصيغة الماضى، وتقل فى المضارع ومنه

أنت تكون ماجد نبيل ... إذا تهب شمال بليــــلُ

ويحذفونها ويبقون الخبر ... وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر

هناك حالات لحذف كان مع اسمها وحذفها وحدها وحذف نونها.

وفى هذا البيت يبين متى تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها

وذلك بعد إن ولو الشرطيتين مثل

قد قيل ماقيل إن صدقا وإن كذبا

فما اعتذارك من قول إذا قيلا

أى إن كان المقولُ صدقا وإن كان المقولُ كذبا.

ومن أمثلة حذف كان مع اسمها بعد لو تقولهم ائتى بدابة ولو حمارا أى ولو كان المأتى به حمارا، وتصدق ولو بشق تمرة؛ أى ولو كان المتصدق به شقَّ تمرة.

وبعد (أن) تعويض (ما) عنها ارتكب

كمثل «أما أنت برا فاقترب».

يتناول فى هذا البيت حالة حذف كان وحدها بعد أن المصدرية ويأتى بمثال بعد الحذف وهو ما أنت بّرا فاقترب، وهذا المثال أصله قبل الحذف:

لأن كنت برا فاقترب، فحذف لام التعليل وحذف كان فانفصل الضمير الذى كان متصلا وجيء بما عوضا عن كان المحذوفة فأصبح المثال أن ما أنت براً فاقترب، ثم أدغمت أن فى ما فأصبح المثال أما أنت برا فاقترب

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون، وهو حذف ما التزم

يجوز حذف نون كان إذا كانت فى صيغته المضارع المجزوم (يكن) ولايكون بعدها ساكن، ولامتصلة بضمير نحو قوله تعالى «ولم أك بغيا» ومثال يكن وبعدها ساكن «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ...» ومثال يكن متصلة بضمير قول الرسول ﷺ «إن يكنه فلن تسلط عليه».

إن وأخواتها

لإنّ، أنّ، ليت، لكنّ، لعلّ كأنّ عكسٌ مالكان من عمل

كإنّ زيدا عالمٌ بأنى كفء ولكنَّ ابنه ذو ضغن

قلنا إن الجملة الاسمية تتكون من جزأين المبتدأ والخبر، ويدخل على هذين الجزأين أفعال وهى كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع وكذلك تدخل عليها حروفٌ مشبهات بليس وهى ما ولا ولات وإنْ وهذه كلها ترفع المبتدأ على أنه إسم لها وتنصب الخبر على أنه خبرها. وفى هذين البيتين تأتى الحروف التى تدخل على الجملة الأسمية فتعمل فيها عكس ماتعمل كان، إذ إنها تنصب المبتدأ على أنه اسم لها وترفع الخبر على أنه خبرها وهذه الحروف هى:

إن وأن للتأكيد نحو إن زيداً عالمٌ بأنى كفء

لكنَّ للاستدراك الشمس طالعة لكنّ السماء ممطرة

كأن للتشبيه كأن العروسَ بدرٌ

ليت للتمنى نحو

إلا ليت الشباب يعود يوما

فأخبره بما فعل المشيب

لعل للترجى لعلَّ الطالبَ ناجح

والفرق بين التمنى والترجى أن التمنى فى الممكن وغير الممكن أما الترجى فلا يكون إلاّ فى الممكن والمثال الذى أتى به الناظم فى لكن:

لكنَّ ابنه ذو ضغن

لكنَّ: حرف من أخوات إن ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ويفيد الاستدراك.

ابنَه: اسم لكن منصوب بالفتحة وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر مضاف اليه.

ذو: من الأسماء الخمسة مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه خبر لكن وهو مضاف

ضغن: أى كراهية وحقد مضاف الى مجرور بالكسرة.

وراع ذات الترتيب، إلا فى الذى كليت فيها - أو هنا - غير البذى.

وقوله وراع ذا الترتيب أى حافظ على هذا الترتيب بأن يأتى اسم إنّ أولا ثم يأتى خبرها.

أما إذا كان الخبر شبه جملة فلك أن تؤخره أو تقدمه كالمثال الذى أته به الناظم ليت فيها غيرَ البذىء أو ليت هنا غير البذىء.

فشبه الجملة (فيها أو هنا) متعلق بمحذوف خبر ليت وهو متقدم ويجوز تأخيره فتقول ليت غيرَ البذىء هنا أو فيها.

وإذا كان فى الأسم ضميرٌ يعود على الخبر فيجب حينئذ تقديم الخبر فتقول ليت فى الدار صاحبها، ولايجوز أن تؤخر الخبر فتقول ليت صاحبها فى الدار لأن الضمير تأخر عن مرجعه.

كذلك لايجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إن كان المعمول غير ظرف أو جار ومجرور، فلاتقولُ إن طعامَك زيداً آكلٌ طعامك.

أما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجرورا فمن النحاة من منع تقديمه أيضا فلا تقولُ إنّ بك زيداً واثق، ولا تقول إن عندك زيداً جالس، ومن النحاة من أجاز التقديم فى هذه الحالة استنادا إلى الشاهد

فلا تلحنى فيها؛ فإن بحبها أخاك مصاب القلب جمٌّ بلاله

الشاهد إنَّ بحبها أخاك مصاب. فقدّم الجار والجار بحب – الذى هو متعلق أو معمول للخبر مصاب – على الاسم (أخاك).

وهمز إنَّ افتح لسد مصدر   مسدها وفى سوى ذاك اكسر.

متى نفتح همزة إنّ ومتى نكسرها؟ للفتح أحوال وللكسر أحوال ولكن القاعدة العامة لكل هذه الأحوال أنه إذا صح أن يأتى مع سدر من أن ومعموليها فتفتح وإن لم يصح فتكسر.

فقول الله تعالى «قل أو حى إليّ أنه استمع نفر من الجن» تؤول أن مع معموليها: قل أوحى إلى إستماع وتكون استماع نائبَ فاعل، لذلك تفتح همزة إنّ ونحو يسرنى أنك مجتهد، تؤول: يسرنى اجتهادك تفتح همزة إن واجتهاد تعرب فاعلاً: مثلا يسر كليةَ الآداب أن تستضيف تؤول يسر كلية الآداب استضافةٌ ونحو عجبت من أن الطالب كسول تؤول.

عجبت من كسله   جار ومجرور متعلق بعجبت

ونحو عرفت أنك مؤدب تؤول عرفت أدبك أدب مفعول به

ففى كل هذه الأمثلة استطعنا أن تؤول أن ومعموليها بمصدر لذلك وجب فتح همزة إن أما إذا لم يصح ذلك فتسر نحو إنّ محمدا مجتهد ونحو جاء الذى إنه ناجح.

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صلة   وحيث إن ليمين مكملة

أو حكيت بالقول أو حلت محل   حال كزرته وإنى ذو أمل

وكسروا من بعد فعل علقا   باللام كاعلم إنه لذوتقى

بفصل الأحوال التى تكسر فيها همرة إنّ وهى:

- في الابتداء إنّ الله سميع عليم.
- في صدر جملة الصلة وآتيناه من الكنوز من إنّ مفاتحه لتنوء
- في القسم وإن يكون في خبرها اللام: والله إنّ الحقّ لمنتصر.
- أن تكون محكية بالقول: قال إني عبد الله.
- أن تكون في أول جملة الحال: زرته وإني ذو أمل. انتظرتك وإنّ الشمس طالعة.
- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وفي خبرها اللام علمت إنّ زيدا لقائم.

وهذه اللام تسمى اللام المعلقة أي أنها علقت (علم) عن العمل في اللفظ وليس في المحل، فلم يجز لذلك أن تؤول مفعولي علم - وهما أن ومعموليها - بمصدر فتقول علمت قيام زيد وفي القرآن الكريم: والله يشهد إنك لرسوله. بعكس المثال الذي ليس فيه اللام مثل علمت أنّ زيداً قائم، فتفتح الهمزة كما ذكرنا.

وهناك أحوال لم يذكرها الناظم:

١- بعد ألا الاستفتاحية ألا إنهم هم السفهاء.

٢- بعد حيث: ذهبت حيث إنك ذاهب وذلك أن حيث يأتي بعدها جملة، ولاتؤول هذه الجملة بمفرد.

٣- إذا جاءت مع معموليها خبرا عن اسم عين نحو محمدٌ إنه مجدٌ.

بعدَ إذا فجاءة أو قســـم	لا لام بعده بوجهين نمـــى
مع تلو فا الجزا وذا يطردّ	في نحو (خير القول إني أحمد)

بوجهين نُمي أي عُرِف وجهان (كسر وفتح) بعد إنّ الواقعة بعد:-

١- إذا الفجائية: نحو خرجتُ فإذا إنّ زيداً قائمٌ، على (إنّ زيداً قائم) جملة. والفتح خرجت فإذا أنّ زيداً قائم على أنّ أنّ ومعموليها تؤول بمصدر مبتدأ خبره إذا الفجائية، أي خرجت فإذا قيام زيد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا؛ أي خرجت فإذا قيام زيد موجود. ومن شواهد جواز الوجهين.

وكنت أرى زيدا - كما قيل - سيدا

إذ إنه عبد القفا واللهازم

٢- إذا وقعت جوابا لقسم ليس في خبرها اللام:

حلَفتُ إن زيد قائم

٣- إذا وقعت بعد فاء الجزاء نحو (من يأتني فإنه مكرم).

فجملة إنه مكرم لاتؤول بمصدر، وأنه مكرم على تأويلها بمصدر إكرام مبتدأ وخبره محذوف تقديره موجود أي فإكرامه موجود.

ومما جاء بالفتح والكسر قوله تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) فالكسر على الجملة فهو غفور رحيم والفتح على (فغفران ورحمة جزاؤه)؛ أي مبتدأ لخبر محذوف أو العكس (فجزاؤه الغفران والرحمة) خبر لمبتدأ محذوف.

٤- ويجوز الوجهان أيضا إذا وقعت إن مع معموليها خبراً عن قول قائله هو نفسه قائل خبر إنّ. نحو خيرُ القول إني أحمد الله، فقائل (أحمدُ الله) هو نفسه قائل خير القول. فلك هنا أن تكسر على أساس أن (إني أحمد الله) جملة وأن تفتح على التأويل بمصدر: خير القول حمد الله.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء، نحو: إني لوزر.

إذا قلت (محمد مجتهد) لم يكن في هذه الجملة تأكيد، فإذا أردت أن تؤكد نسبة الخبر إلى المبتدأ أى نسبة الإجتهاد إلى محمد قلت إنّ محمدا مجتهد. فإذا أردت أن تؤكد هذه النسبة أكثر وأكثر قلت: إن لمحمداً مجتهدٌ. ونلاحظ تتابع حرفي تأكيد في هذه الجملة إن واللام مما يجعل فيها ثقلا وغلظة لذلك فقد زحلقوا اللام من المبتدأ وجعلوها في الخبر فسميت اللام المزحلقة وصارت الجملة إن محمداً لمجتهد.

وهذه اللام لا تدخل إلاَّ في خبر إنَّ، أما باقي أخواتها فلا تجيء في خبرها إلاَّ نادرا وفي شواهد معدودة.

ولا يلى ذى اللام ماقد نفّيا   ولامن الأفعال ماكرضيـــــا.

وقد يليها مع قد كـــــإنّ ذا   لقد سما على العدا مستحوذا

أى أنّ هذ اللام لاتدخل على خبر إنّ عندما يكون فعلا منفيا فلا نقول إن زيداً لما يقوم، كذلك لاتدخل على الأفعال الماضية المتصرفة غير المقرونة بقد فلا تقول إن زيدا لرضى ومن ثمّ فهى تدخل على المضارع متصرفاً أم غير متصرف نحو إنّ محمدا ليرضى وإنّ محمد ليذر الشرّ.

وكذلك تدخل على الماضى الجامد نحو إنّ زيدا لنعم الرجل

.وكذلك تدخل على الماضى المتصرف المقترن بقد: إنّ زيدا لقد قام

وتصحب الواسط معمول الخبر   والفصلَ، واسما حلّ قبله الخبر

أى إذا توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر جاز دخول اللام عليه مثل: إنّ محمداً لَدرسه كاتب، بشرط أن يصح دخول اللام على الخبر نفسه. فلايجوز أن تقول: إنّ محمداً لدرسه كتب لان (كتب) وهى الخبر فعل ماضى لايصح دخول اللام عليه فالأولى ألاّ يصح دخولها على معموله.

وكذلك تدخل على ضمير الفصل، وسمى كذلك لأنه يفصل بين الخبر والصفة ففى قولك محمد هو القائم هو ضمير فصل لامحل له من الإعراب والقائم خبر محمد ولولاوجود هو لكانت الجملة محمد القائم ويكو هناك احتمال إعراب القائم صفة لمحمد ولم يأتِ الخبر بعد.

ضمير الفصل هذا يوجوز دخول اللام عليه فتقول

إنّ محمداً لهو القائم

وكذلك تدخل هذه اللام على اسم إنّ إذا تأخر عن الخبر مثل إن فى الدار لزيدا.

وَوَصْلُ (ما) بذى الحروف مبطل إعمالها وقد يبقىّ العمل

(ما) تكون نافية وموصوله وزائدة وكافة إن وأخواتها عن العمل واستفهامية والتى توصل بأن ربما تكون الكافة أو الموصولة بمعنى الذى.

وفى هذا البيت يبيّن أن ما إذا اتصلت بانّ وأوخواتها كفها عن العمل فيكون الجزأ الأول مرفوعا بالابتداء والثانى يكون مرفوعا على أنه خبر المبتدأء ويستثنى من هذه القاعدة الحرف ليت فإذا اتصلت به مايجوز إهمال ليت ويجوز إنّ محمداً قائم وإنما محمد قائم ويجوز أيضاً إعمالها فتقول ليتما محمداً غنى وليتما محمد غنى.

كأن العروسّ بدرّ – كأنما العروسّ بدر

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا

تقول إن محمداً مجتهدا، فإذا عطفت علي منصوب إن أى اسمها بعد أن تستكمل أن جزأيها فتقول إنّ محمداً مجتهد وعلىّ وإعراب (على) مبتدأ لخبر محذوف تقديره كذلك، ويجوز أن يكون معطوفا على محل اسم إنّ فإنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ.

ويجوز لك أن تنصب فتقول إنّ محمدا مجتهدٌ وعلياً بالعطف على اسم إنّ.

أما إذا عطفت قبل أن تستكمل جزأيها؛ أى قبل الخبر فليس لك إلا النصب فتقول:

إن محمداً وعلياً مجتهدان

وألحقت بأنّ لكنّ وأنّ   من دون ليت ولعل وكأنّ

الحكم الذى ذكر فى البيت السابق وشرحناه مطبقا على إنّ ينطبق أيضا على لكنّ وأنّ. أما ليت ولعل وكأنّ.

فلايجوز فى المعطوف إلا النصب سواء تقدم أم تأخر تقول ليت زيداً وعمرا قائمان. وليت زيداً قائم وعمرا

وخففت إن فقلّ العمـــل   وتلزم اللام إذا ماتهمل

وربما استغنى عنها إن بدا   ما ناطق أراده معتمدا

إنّ المشددة إذا خففت تصبح إنْ التى لا تعمل غالبا وتلزم اللام فى خبرها فتقول إن محمدٌ لمجتهد وهذه اللام تسمى اللام الفارقة؛ لأنها تفرق أى تميز بين إنْ المخففة وإنْ النافية فى قول الله سبحانه وتعالى إن الكافرون إلاّ فى غرور فإنْ ظهر الفرق بينهما من سياق الجملة فيستغنى عنها أى عن اللام كما فى قول الشاعر:

ونحن أباة الضيم من آل مالك   وإن مالك كانت كرام المعادن

فسياق المدح يظهر إنّ (إنْ) للإثبات وليس للنفى

والفعل إن لم يكن ناسخا فلا   تلفيه غالبا بإنْ ذى موصلا

إنْ المخففة التي بيناها في البيت السابق لايجيء بعدها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة (كان وأخواتها وظن وأخواتها) قال الله تعالى: وإن كانت لكبيرة إلاّ على الذين هدى الله. وقال الله تعالى: وإنْ يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم. وقال الله تعالى. وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين. وقول الناظم تلغيه غالبا بإنْ ذى موصلا، أى نجد أن المخففة متصلة بفعل ناسخ غالبا.

وعلى ذلك فاتصالها بغير الناسخ نادر وفى شواهد معدودة كقولهم

إن يزنيك لنفّسك وإنْ يشينك لهيه.

وإن تخفف أنّ فاسمها استكن   والخبر اجعل جملة من بعد أنْ

أنّ المفتوحة المشددة تخفف فتصبح أنْ وحينئذ يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً والجملة بعدها تكون خبرا تقول علمت أن زيد قائم

أن: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير بشأن محذوف أى أن الأمر أو الشأن أو الحكاية أو القصة أو أنه زيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة

قائم خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة

والجملة من المبتدأ أو الخبر فى محل رفع خبر أن

وإنْ يكن فعلا ولم يكن دعا   ولم يكن تصريفه ممتنعـــــا

فالأحسن الفصل بقد أو نفى أو   تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

يبين أحكام خبر أن المخففة من الثقيلة فإذا كان الخبر جملة اسمية فلا يحتاج إلى فاصل بينها وبين خبرها نحو علمت أن زيد قائم

وإذا كان الخبر جملة فعلية - وهو المقصود بقوله (وإن يكن فعلا) فلايحتاج الى فاصل:-

١ – إذا كان الخبر فعلا غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله الله سبحانه وتعالى وأن ليس للإنسان إلا ماسعى وقوله الله سبحانه وتعالى وأنْ عسى أن يكون قد اقترب اجلهم.

٢ – كذلك إذا كان الخبر فعلا يتصرفا مقصودا به الدعاء كقوله سبحانه وتعالى والخامسة أن غضبت الله عليها.

ويحتاج الخبر إلى فاصل في غير الحالتين السابقتين أى إذا كان فعلا متصرفا غير مقصود به الدعاء وقد ذكر الناظم أنواع الفاصل وهى قد أو النفى أو سوف أو السين أو لو قليلا نحو :

١ – قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقتنا.

٢ – السين كقوله تعالى علم أنه سيكون منكم مرضى.

٣ – سوف نحو أعلم أن سوف يأتينى ماهو مقدر لى.

٤ – النفى نحو قوله تعالى: أفلا يرون أن لايرجعّ اليهم قولا، وقوله تعالى أيحسب الإنسان. أن لن نجمع عظامه.

٥ – لو واستعمال لو فاصلاً قليلٌ نحو قوله سبحانه وتعالى وأن لو استقاموا على الطريقة.

وخففت كأن ايضا فَنُوى   منصوبها وثابتا ايضا روى

تخفف كأن فتصبح كأنْ وينوى منصوبها أى يكون اسمها ضمير شأن محذوفا وربما يذكر لم يجىء خبرها جملة فتقول كأنْ زيدٌ قائم.

فاسمها ضمير شأن محذوف والجملة بعدها خبر كأنْ زيداً قائمٌ.

كأنْ عاملة واسمها زيدا. وخبرها قائم. كأنْ لم تغن بالأمس.

كأنْ المخففة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة بعدها خبر والفاصل لم .

المفعول لأجله

ينصب مفعولا له المصدر إن	أبان تعليلا كـ «جد شكرا ودن»
وهو بما يعمل فيه متحـــــد	وقتا وفاعلا وإن شـــــرط فقـــــد
فاجرره بالحرف وليس يمتنع	مـــع الشـــــروط كلزهد ذا اقنع

المفعول لأجله أو المفعول معه هو المصدر الذى يفيد سببا (علة) ويشارك العامل فيه فى الوقت والفاعل.

وقد أتى الناظم بمثال: جُدْ — أمر من الجود — شكرا

فشكرا مصدر مبين لعلة أى لسبب الجود وهو الشكر لله

ففاعل الجود هو نفسه الشاكر لله وهو المخاطب ووقت الفعلين واحد

وكذلك ذهبت إلى الطبيب طلباً للشفاء

ففاعل ذهبت هو فاعل (طلبا) والاثنان فى وقت واحد.

ويعرف المفعول لأجله بأنه جواب لسؤال يبدأ بلمَ أو لماذا أو ما السبب؟

وينصب إذا وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة : المصدرية وإبانة السبب ومشاركة العامل فى الفاعل والوقت.

فإن فقد واحدا من هذه الشروط يعيّن جره بحرف الجر مثل:

جئتك للسمن	فقد المصدرية
جئتك اليوم للإكرام غدا	فقد الإتحاد مع عامله فى الوقت
جاء زيد لإكرام عمرو له	فقد الاتحاد مع عامله فى الفاعل

ومع ذلك فإنه يجوز جر المفعول له إذا استكمل الشروط ومثل الناظم

بالمثال: قنع هذا لزهد أو قنع هذا زهدا.

وقل أن يصحبها المجرد والعكس فى مصحوب آل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

ولو توالت زمرّ الأعداء

وقل أن يصحب (المصدرّ) المجردّ من آل والإضافة حروف الجر. والعكس فى مصحوب آل؛ أى أن المصدر المقترن بأل كثيرا مايجر بحرف الجر وتفصيل ذلك أن المصدر على ثلاثة أنواع:

١ – الأول أن يكون مجردا من آل والإضافة وحينئذ يكثر نصبه ويقل جره نحو ضربت ابنى تأديبا هذا هو الغالب. والقليل أن تقول: ضربت أبنى للتأديب.

٢ – الثانى أن يكون المصدر مقترنا بأل وحينئذ يكثر جره ويقل نصبه فتقول ضربت ابنى للتأديب والقليل: ضربت ابنى التأديب ومن هذا القليل ما أنشده الناظم.

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

وعلى اللغة الغالبة كان يقول لا أقعد للجبن إلا أنه نصب الجبن للضرورة الشعرية ومثله قوله

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا شنّوا الإغارة فرسانا وركبانا

٣– المصدر المضاف ويستوى فيه الجر والنصب:

ضربت ابنى تأديبه

وضربت أبنى لتأديبه

ومن شواهد النصب قولّه تعالى «يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت».

وقول الشاعر: وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما.

التمييز

أسم بمعنى (مِنْ) مبينٌ نكرة ينصب تمميزا بما قد فسره

كشبـــرٍ أرضـــا وقفيز بُرًا ومنويـــن عســـلا وتمـــرا

هذا باب التمييز وهو من المنصوبات أيضا مثل المفعول لأجله الذى سبق ويسمي أيضا لمفسر والتفسير.

وهو أسم نكرة مبينٌ لإحمال قبله أى مفسر ومميز له فإذا قلت اشتريت أقةً، كانت (اقة) مجملة لاتفسير لها أو تمييز، حتى إنَّ السامع ليسألك أقة م؟ فاذا قلت عنبا مثلا أو تفاحا زال الغموض والإجمال وميزت الأقة أو فسره كنهها.

لذلك يعرب هذه المفسر تمييزا منصوبا متضمنا معنى (من) فتقول أقة من عنب وتقول طاب زيدٌ فيكون في زيد إبهام وإجمال فتقول مفسراً ومميزا طاب زيدٌ نفسا. وحينئذ يكون المعنى طاب زيد من نفس.

والتمييز نوعان:

١ – مبيّنٌ لإجمال الذات:

(أ) يقع بعد المقادير وهي مادل على مساحات نحو زرعت فدانا قطنا أو دلّ على مكيلات نحو اشتريت صاعا قمحا أو دلّ عل وزن مثل بعت رطلا سكراً

(ب) يقع بعد الأعداد نحو قرأت عشرين رواية

والتمييز فى هذه الأمثلة ومثلها منصوب بما قد فسّره أى أن العامل فى التمييز الاسم المبهم الذى قبله (المساحة أو الكيل أو الوزن أو العدد).

٢- مبين لإجمال نسبة وهو المسوق لبيان ماتعلق به العامل من فاعل أو مفعول.

فإذا قلت طاب زيدٌ كان (زيد) فاعلاً، والعامل فيه طاب. فكأن الفاعل أسند أو نسب الى الفعل وهذه النسبة مبهمة أو مجملة؛ أى أن نسبة الطيب إلى زيدٍ مبهمة تحتاج الى تفسير فاذا قلت طاب زيد نفسا، ومثلها قرَّ محمد عينا وفاض البئر ماء، أزلت إبهام النسبة. والتمييز فى هذه الأمثلة محول عن الفاعل. اذ هى بمعنى طابت نفس زيد وقرت عينُ محمد وفاض ماء البئر.

ومثلها التمييز المحول عن المفعول غرست الأرض شجرا وقوله الله سبحانه وتعالى

وفجرنا الارض عيونا، فهى بمعنى غرست شجر الأرض، وفجرنا عيون الأرض.

والناصب للتميز فى هذه الأمثلة العامل الذى قبله.

وبعد ذى وشبهها اجرره إذا　　　أضفتها كـ (مُدُّ حنطة غذا

والنصب بعد ما اضيف وجبا　　　إن كان (ملء الأرض ذهبا)

أى وبعد هذه والأمثلة ومايشبهها، أى التمييز الواقع بعد المساحة أو الكيل أو الوزن يجوز جره ويكون مضافاً إليه؛ أى إلى المساحة أو الكيل أو الوزن نحو عندى قيراطُ أرضٍ وأقّة خبزٍ ورطل سكرٍ

فإذا كانت هذه المساحة أو الكيل أو الوزن مضافاً إلى غير التمييز ثم جيء بالتمييز فيجب نصبه نحو قوله تعالى :

- فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبا، والمثال: مافى السماء قدر راحة سحابا.

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا   مفضلا: كـ (أنت أعلى منزلا)

يجب نصب التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان يحمل معنى الفاعلية نحو المثال الذى أتى به الناظم: أنت أعلى منزلا. فمنزلا يحمل معنى الفاعلية إذ تقول أنت علا منزلك ونحو أنت أكثر مالاً، على معنى كثر مالك.

أما إذا كان التمييز الواقع بعد فعل التفضيل لايحمل معنى الفاعلية فيجب جرّه بالإضافة. زيد أفضل رجلٍ، إلاّ إذا أضفت أفضل إلى غير التمييز، فحينئذ تأتى بالتمييز منصوبا نحو زيد أفضل الناس رجلاً.

وبعد كل مااقتضى تعجبا ميز، كـ (أكرم بأبى بكر أبا)

قلنا إن التمييز نوعان مبين لإجمال الذات أو مبينٌ لأجمال النسبة، وفى هذا البيت يأتى الناظم بالتمييز الواقع بعد التعجب، وهو أيضا تمييز نسبة عند جمهور النحاة وأمثلته أكرم بأبى بكر أبا ولله درّك عالما وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما. إلا إذا كان فى الكلام ضميرٌ غائب لم يعرف مرجعه ففى هذه الحالة يكون تمييز ذات نحو لله درٌ فارساً. وعندى أن ذكر مرجع الضمير ضرورى وليس من المعقول ذكر ضمير دون معرفة مرجعه. وعلى هذا فإن تمييز النسبة بعد التعجب هو الغالب المقرر.

واجرره بمن إن شئت غير ذىَ العدد   والفاعل المعنى كطب نفسا تفد.

قلنا إن التمييز يصح أن يتضمن معنى (من) مثل عندى شبرٌ أرضا بمعنى عندى شبرٌ من أرض. غرست الارض شجراً، أى غرست الارض من شجر؛ إلا إذا كان التمييز فيه معنى الفاعلية نحو طاب زيد نفسا أو بعد العدد فلايجوز جره بمن نحو طاب زيد نفسا وعندى عشرون درهما،

فلاتقول طاب زيدٌ من نفس، أو عندى عشرون من درهم.

وعامل التمييز قدم مطلقا　　　　والفعل ذو التصريف نزر سبقا

قلنا إن عامل التمييز، أى الذى يعمل فى التمييز النصب هو الفعل إن كان التمييز محولا عن الفاعل أو المفعول به أو الاسم الذى قبله إن كان التمييز عن ذات والناظم هنا يقول إنّ هذا العامل يجب أن يتقدم على لتمييز سواء أكان فعلا متصرفا أم غير متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد، ولا عندى درهما وعشرون.

وعند بعض النحاة أن العامل إن كان فعلا متصرفا فيجوز تقدمه على التمييز وجاء على هذا قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالعراق حبيبها　　　　وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقول الآخر

ضيّعت حزمى فى إبعادى الأملا　　　　وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا

أما إذا كان غير متصرف فعند النحاة جميعا عدم تقدم التمييز عليه سواء أكان فعلا نحو ما أحسن زيداً رجلا أم غيره نحو عندى عشرون درهما.

ثالثا

نصوص من

مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب

لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى

المتوفى سنة ٧٦١ هـ

الباب الأول

فى تفسير المفردات وذِكر أحكامهَا

وأعنى بالمفردات الحروف ومانضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك. وقد رتبتها على حروف المعجم، ليسهل تناولها. بما ذكرت أسماءً غير تلك وأفعالا لمسيس الحاجة إلى شرحها.

حرف الألف

الألف المفردة – تأتى على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً ينادى به القريب، كقوله:

٣– أفاطم مهلاً بعضَ هذا التدلل..........

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذى للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم، نحو «أزيد قائم؟».

وقد أجيز الوجهان فى قراءة الحرميين ﴿أمن هُو قانتٌ آناء الليل﴾ وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويبعده أنه ليس فى التنزيل نداء بغير «يا» ويقربه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لايكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمَن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أى المخاطب بقوله تعالى: ﴿قلْ تمتّعْ بكفْرِكَ قليلا﴾ فحذف شيئان: معادل الهمزة، والخبر. ونظيره فى حذف المعادل قول أبى ذويب الهذلى:

٤– دعانى إليها القلب إنى لأمره سميع فما أدرى أرشدٌ طِلابها؟

تقديره: أم غَى ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعة قبل أم: ﴿أفَمنْ يلقى في النارِ خيرٌ أم من يأتي آمنا يومَ القيامة﴾ ولك أن تقول: لاحاجة إلى تقدير معادل في البيت، لصحة قولك: «ما أدري هل طلابها رشد» ، وامتناع أن يؤتى ل «هل» بمعادل.وكذلك لاحاجة في الآية الى تقدير معادل، لصحة تقدير الخبر بقولك: «كمن ليس كذلك» وقد قالوا في قوله تعالى ﴿فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت﴾، إن التقدير: «كمن ليس كذلك» أو ﴿لم يوحدوه» ويكون ﴿جعلوه للهَ شركاء﴾ معطوفا على الخبر على التقدير الثاني وقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة﴾ أى كمن ينعم في الجنة، وفي قوله تعالى: ﴿أفمن زينَ له سوء عمله فرآه حسنا﴾ أى من هداه الله، بدليل ﴿فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء﴾، أو التقدير: ﴿ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل قوله تعالى ﴿فلا تذهب نفسك عليهم حسرات﴾ وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى ﴿كمن هو خالدٌ في النار وسُقوا ماءً حميما﴾ أى أمَّن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار. وجاءا مصرحا بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أوَ من كان.ميتاً فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثلُه في الظلمات ليس بخارج منها﴾، ﴿أفمنْ كان على بينه من ربه كمن زين له سوء عمله﴾.

والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها سواء تقدمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة:

٥- بدا لي منها معطم حين جمَرت وكفٌ خضيبٌ زينت ببنـانِ

فوالله ما أدرى وإن كنت داريـا بسبع رَمَين الجمر أم بثمان؟

أراد: أبسبع، أم لم تتقدمها كقول الكميت:

٦- طربتُ وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني، وذو الشيب يلعب؟

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟ اختلف في قوله عمر بن ابى ربيعة

٧- ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بهراً عدد الرمل والحصى والتراب. فقيل: أراد «أتحبها؟» وقيل: إنه خبر، أى أنت تحبها، ومعنى «قلت بهرا»: قلت أحبها حبا بهرنى بهرا، أى غلبنى غلبة، وقيل: معناه: عجبا.

وقال المتنبى:

٨- أحيا، وأيسر ماقاسيت ماقتلا والبين جارَ على ضعفى ماعدلا

أحيا: فعلٌ مضارع والأصل أأحيا؟ حذفت همزة الاستفهام، والواو للحال والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيرى؟ والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحل عليه قوله تعالى ﴿وتلك نعمةٌ تمنها على﴾ وقوله تعالى: ﴿هذا ربى﴾ فى المواضع الثلاثة، والمحققون على أنه خبر وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكى كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة. وقرأ ابن محيصن ﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: «وإن زنى وإن سرق؟» فقال«وإن زنى وإن سرق».

الثانى: أنها ترد لطلب التصور نحو «أزيد قائم أم عمرو؟» ولطلب التصديق نحو «أزيد قائم»؟ و«هل» مختصة بطلب التصديق نحو «هل قام زيد؟» وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو «من جاءك؟ وماصنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك ومتى سفرك؟».

الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النفى نحو ﴿ألم

نشرح لك صدرك﴾ ﴿أو لما أصابتكم مصيبة﴾ وقوله:

٩ـ إلا اصطبار لسلمى أم لها جلدٌ   إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى؟

ذكره بعضهم، وهو منتقض بأم، فإنها تشاركها فى ذلك، تقول: أقام زيد أم لم يقم؟

الرابع: تمام التصدير، بدليلين أحدهما: أنها لاتذكر بعد أم التى للاضراب كما يذكر غيرها، لاتقول: أقام زيد أم أقعد، وتقول: أم هل قعد. والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير، نحو ﴿أو لم ينظروا﴾ ﴿أفلم يسيروا﴾ ﴿أثم إذا ماوقع آمنتم به﴾ وأخواتها تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو ﴿وكيف تكفرون﴾ ﴿فأين تذهبون﴾، ﴿فأنى تؤفكون﴾ ﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾، ﴿فأى الفريقين﴾، ﴿فما لكم فى المنافقين فئتين﴾. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشرى فزعموا أن الهمزة فى تلك المواضع فى محلها الأصلى، وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون التقدير فى ﴿ألم يسيروا﴾، ﴿أفنضرب عنكم الذكرَ صفحا﴾، ﴿أفإن مات أو قُتل انقلبتم﴾، ﴿أفما نحن بميتين﴾: أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا، أتؤمنون به فى حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مخلدون فما نحن بميتين. ويضعف قولهم مافيه من التكلف، وأنه غير مطرد فى جميع المواضع. أما الأول فلدعوى حذف الجملة، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه، لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظاً. مع أنَّ فى هذا التجوز تنبيها على أصالة شىء فى شى، أى أصالةِ الهمزة فى التصدير، وأما الثانى فلأنه غير ممكن فى نحو ﴿أفمن هو قائمٌ على كل نفس بما كسبت﴾ وقد جزم الزمخشرى فى مواضع بما يقوله

لجماعة، منها قوله في ﴿أفأمنَ أهلُ القرى﴾ أنه عطف على ﴿فأخذناهم بغتة﴾ وقوله في ﴿أئنا لمبعوثون أو آباؤنا﴾ فيمن قرأ بفتح الواو: إن ﴿آباؤنا﴾ عطف على الضمير في مبعوثون، وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوّز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿أفغيرَ دين الله يبغون﴾: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره أيتولون، فغير دين الله يبغون.

فصــــل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان:

أحدها: التسوية، وربما توّهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» وما «ماأدري» و«ليت شعري» ونحوهن. والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدرمحلها نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو «ما أبالي أقمت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

والثاني: الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن مابعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب نحو ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنينَ واتخذَ من الملائكة إناثا﴾، ﴿فاستفتهم ألربك البناتُ ولهم البنون﴾ ﴿أفسحر هذا﴾ ﴿أشهدوا خلقهم﴾، ﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحمَ أخيه ميتا﴾ ﴿أفعيينا بالخلق الأول﴾. ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي مابعدها لزم ثبوته إن كان منفيا. لأن نفي النفي اثبات ومنه ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ أي الله كاف عبده، ولهذا عطف ﴿ووضعنا﴾ على ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ لما كان معناه: شرحنا، ومثله ﴿ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى﴾، ﴿ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسلَ عليهم طيرا أبابيل﴾.

ولهذا أيضا كان قول جرير في عبد الملك:

١٠- ألستم خيرَ من ركب المطايا وأندى العالمين بطونَ راحِ

مدحا، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا ألبتة.

والثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن مابعدها واقع وأن فاعله ملوم

نحو ﴿أتعبدون ماتنحتون﴾، ﴿أغير الله تدعون﴾، ﴿أئفكاً آلهة دون الله تريدون﴾.

﴿أتأتون الذكران﴾، ﴿أتأخذونه بهتانا﴾ وقول العجاج:

١١ - أطـــربا وأنت قنسرى والدهر بالإنسان دوارى؟

أى أتطرب وأنت شيخ كبير؟

والرابع: التقرير ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذى تقرره به، تقول فى التقرير بالفعل: أضربت زيدا؟ وبالفاعل أأنت ضربت زيدا؟ وبالمفعول: أزيدا ضربت؟ كما يجب ذلك فى المستفهم عنه. وقوله تعالى ﴿أأنت فعلت هذا﴾ محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقى بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولايكون استفهاما عن الفعل ولاتقريرا به، لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد اجابهم بالفاعل بقوله ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾.

فإن قلتَ ماوجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى: ﴿ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ على التقرير؟

قلت: قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفى، لا التقرير بالنفى، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخى أو الإبطالى، أى ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

والخامس: التهكم، نحو ﴿أصلاتّك تأمرك أن نترك ما يعبدّ آباؤنا﴾.

والسادس: الأمر، نحو ﴿أسلمتم﴾ أى أسلموا

والسابع: التعجب: نحو ﴿ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل﴾

والثامنَ: الاستبطاء، نحو ﴿ألم يأن للذين آمنوا﴾.

وذكر بعضه معانى آخرَ لاصحة لها

تنبيه

قد تقع الهمزة فعلا، وذلك أنهم يقولون «وأى» بمعنى وعد، ومضارعه يئى بحذف الواوا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وفى يفى، ووئى يئى، والأمر منه (إه) بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف. وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله:

١٢- إنّ هندُ المليحةَ الحسناءَ وأى من أضمرَت لخل وفاء

فإنه يقال: كيف رفع اسم إنَّ صفته الأولى؟ الجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتوكيد، والأصل إينّ بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة من النون المدغمة كما في قوله:

١٣- لَتقْرَعِنَّ علَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إذَا تذَكَّرْتَ يَوْماً بَعْضَ أخلاَقى

وهند : منادى مثل ﴿يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هذا﴾ والمليحة : نعتٌ لها على اللفظ كقوله :

١٤- يَاحَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عبْدِ الْمَلِكْ

والحسناءَ إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه :

١٥- يعـودُ الفضْلُ منكَ على قُرَيْش وتَفرجُ عنهُمُ الكُـربَ الشِّدَادَ
فـمـا كعْبُ ممةَ وابن سُعْدَى بأجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجوَادَا

وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف، أى عدى يا هند الخلّةَ الحسناءَ، وعلى الوجهين الأوّلَيْنِ فيكون إنما أمرَهَا بإيقَاعِ الوعد الوفى، من غير أن يعين لها الموعود. وقوله «وأىَ» مصدر نوعى منصوب

بفعل الأمر، والأصل : وأيا مثل وأى مَنْ، ومثله ﴿فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر﴾. وقوله «أضمرتْ» بتاء التأنيث محمول على معنى مَنْ، مثل «مَنْ كانت أمك؟».

(آ) بالمد

حرفٌ لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكر سيبويه، وذكره غيره.

(أيا)

حرف كذلك، وفي «الصحاح» أنه حرف النداء لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر :

١٦ – أيَا جبَلَيْ نَعمان بالله خلّيا   نَسيمَ الصبَا يخلص إلى نسيمها

وقد تبدل همزتها هاء، كقوله:

١٧ – فأصَاخَ يرجُو أنْ يكونَ حياً   ويَقُول مِنْ فَـرح هَيَا ربـــا

أجلْ

بسكون اللام – حرف جواب مثل نَعَمْ، فيكون تصديقا للمخبر، وإعلاما للمستخبر، ووعْداً للطالب، فتقع بعد نحو «قام زيد» ، ونحو «أقام زيد؟» ونحو «اضرب زيدا» وقيد المالقى الخبرَ بالمثبت، والطلبَ بغير النهى. وقيل لاتجىء بعد الاستفهام. وعن الأخفش:: هى بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها. وقيل تختص بالخبر، وهو قول الزمخشرى، وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ماتكون بعده.

إذن

فيها مسائل:

الأولى: في نوعها، قال الجمهور هى حرف، وقيل: اسم، والأصل فى «إذن أكرمك» إذا جئتنى أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض التنوين عنها،

وأضمرت أن، وعلى القول الأول فالصحيح أنها بسيطة، لامركبة من إذْ وأنْ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لا أن مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي: «في الأكثر، وقد تتمحّض للجواب، بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً، إذ لامجازاة هنا ضرورة» اهـ

والأكثر أن تكون جواباً لأن أو ظاهرتين أو مقدرتين فالأول كقوله:

١٨ – لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلّها

وقول الحماسي:

١٩ – لو كنت من مازن لم تستبحْ إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إنْ ذو لُوثة لانا

فقوله «إذن لقام بنصري» بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب، والثاني نحو أن يقال: آتيك فتقول: «إذن أكرمَك» أي: إن أتيتيني إذن أكرمك، وقال الله تعالى ﴿ما اتخذ الله من ولدٍ وما كانَ معه مِنْ إلهٍ، إذن لذهب كل إله بما خلقَ، ولعلا بعضهم على بعض﴾ قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون؛ لأنها كنون لن، وإن روى عن المازني والمبرد. وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون،

للفرق بينها وبين إذا وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية، يقال آتيك، فتقول «إذنْ أكرمك» ولو قلت «أنا إذن» قلت «إذنْ أكرمَك» ولو قلت أكرمُك بالرفع، لفوات التصدير، فأما قوله:

٢٠- لاتتركنى فيهمْ شطيرا　　　إنى إذن أهلكَ أوْ أطيرا

فمؤول على حذف خبر إنّ، أى إنى لا أقدر على ذلك، ثم استأنف مابعده، ولو قلت إذن ياعبد الله» قلت: «أكرمُك» بالرفع، للفصل بغير ماذكرنا.

تنبيه

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان نحو ﴿وإذاً لايَلْبثّون خلافك إلا قليلاً﴾ ﴿فإذاً لا يؤتون الناس نقيرا﴾ وقرىء شاذا بالنصب فيهما، والتحقيق أنه إذا قيل «إن تزرنى أزركَ وإذَنْ أحْسن إليك» فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل: يتعين النصب، لأن مابعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول.

ومثل ذلك «زيد يقُومُ وإذن أحسن إليه» إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الأسمية فالمذهبان.

(إن) المكسورة الخفيفة

ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية، نحو ﴿إنْ ينتهوا يُغفرْ لهم﴾ ﴿وإنْ تعودوا نَعُدْ﴾ وقد تقترن بلا النافية فيظنّ من لا معرفة له أنها «إلا» الاستثنائية، نحو ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله﴾، ﴿إلا تنفروا يعذّبكم﴾، ﴿وإلاّ تغفرْ لي وترحمني أكنْ من الخاسرين﴾ ﴿وإلاّ تصرف عني كيدهنّ أصْبُ إليهن﴾ وقد بلغني أن بعض من يدعي الفضل سأل في ﴿إلا تفعلوه﴾ فقال: ماهذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو ﴿إنِ الكافرون إلاّ في غرور﴾ ﴿إنْ أمهاتُهم إلا اللائي ولدْنهم﴾ ومن ذلك ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمننّ به قبل موته﴾ أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به فحذف المبتدأ، وبقيت صفته، ومثله ﴿وإنْ منكم إلا واردُها﴾ وعلى الجملة الفعلية نحو ﴿إن أردنا إلا الحسنى﴾، ﴿إنْ يَدعون من دونه إلا إناثا﴾ و﴿تظنون إن لبثتم إلا قليلا﴾، ﴿إنْ يقولون إلا كذبا﴾.

وقول بعضهم: «لا تأتي إن النافية إلا وبعدها «إلا» كهذه الآيات، أو لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ﴿إنْ كلُّ نفس لمّا عليها حافظ﴾ بتشديد الميم، أي ماكل نفس إلا عليها حافظ» مردود بقوله تعالى: ﴿إنْ عندكم من سلطان بهذا﴾، ﴿قل إنْ أدري أقريبٌ ماتوعدون﴾، و﴿إنْ أدري لعله فتنه لكم﴾.

وخرّج جماعة على «إن» النافية قوله تعالى: ﴿إنكنا فاعلين﴾، ﴿قل إن كان للرحمن ولد﴾ وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى ﴿ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه﴾ نأي في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول

﴿مكناهم في الأرض مالم نمكّن لكم﴾، وكأنه إنما عدل عن «ما» لئلا يتكرر فيثقل اللفظ، قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطية «ما» قلبوا ألف «ما» الأولى هاء، فقالوا: مهما وقيل: بل هي في الآية، بمعنى قد، وإن من ذلك «فذكر إن نفعت الذكرى» وقيل في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل ﴿سرابيلَ تقيكمُ الحر﴾ أي والبردَ، وقيل إنما قيل ذلك بعد أن عمّهم بالتذكير ولزمتهم الحجة، وقيل ظاهرة الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك، عظ الظالمين إن سمعوا منك، وتريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿ولئن زالتا إنْ أمسكهما من أحد من بعده﴾ الأولى شرطية، والثانية نافية، جواب القسم الذي آذنتْ به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوبا.

وإذا دخلت على الجملة الأسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عملَ ليس، وقرأ سعيد بن جبير، ﴿إنِ الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم﴾ بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب ﴿عبادا﴾ و﴿أمثالكم﴾ وسمع من أهل العالية «إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية» و«أن ذلك نافعك ولا ضارك»، ومما يتخرج على الإعمال الذي هو لغة الأكثر بين قول بعضهم إنّ قائم وأصله: إن أنا قائم، فحذفت همزة أنا اعتباطا، وأدغمت نون «إن» في نونها وحذفت ألفها في الوصل، وسمع «إن قائما» على الإعمال، وقول بعضهم: «نقلت حركة الهمزة الى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت» مردود، لأن المحذوف لعلة كالثابت، ولهذا تقول «هذا قاضٍ» بالكسر لا بالرفع، لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة الثبوت، وحينئذ فيمتنع الإدغام، لأن الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعالى ﴿لكنا هو الله ربي﴾.

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل في الجملتين، فإن دخلتْ على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين، لنا قراءة الحرميّين وأبي بكر ﴿وإنْ كلاًّ لما ليوفينّهم﴾ وحكاية سيبويه «إن عمراً لمنطلقٌ» ويكثر إهمالها نحو ﴿وإن كلّ ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾، ﴿وإن كلٌّ لما جميعٌ لدينا مُحضرون﴾، وقراءة حفص ﴿إنْ هذان لساحران﴾ وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان ومن ذلك ﴿إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظ﴾، في قراءة من خفف لما وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا، نحو ﴿وإنْ كانت لكبيرة﴾، ﴿وإنْ كادوا ليفتنونك﴾، و﴿إن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾، ودونه أن يكون مضارعا ناسخا ﴿وإنْ يكادُ الذين كفروا ليزلقونك﴾، ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾، ويقاس على النوعين اتفاقا، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله:

٢١- شلّت يمينك إن قتلت لمسلما　　　حلت عليك عقوبةُ المتعمد

لايقاس عليه خلافا للأخفش، أجاز «إن قامَ لأنا، وإن قعد لأنتَ» ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم «إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيهْ» ولايقاس عليه إجماعاً، وحيث وجدت «إن» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة كقوله:

٢٢- ما إن أتيتَ بشيءٍ أنت تكرههُ

وأكثر مازيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت أو اسمية كقوله:

٢٣- فما إن طبّنا جبنٌ ولكنْ　　　منايانا ودولة آخرينا

وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وأما قوله:

٢٤- بني غدانةَ ما إن أنتّم ذهبا ولاصريفا ولكن أنتمّ الخزف

في رواية من نصب ذهبا وصريفا، فخرج على أنها نافية مؤكدة لـ(ما).

وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله:

٢٥- يُرجّي المرءٌ ما إنْ لايراهٌ وتعرِضٌ دوّن أدناهٌ الخطوب

وبعد ما المصدرية كقوله:

٢٦- ورج الفتى للخير ما إن رأيَتهٌ على السن خيرا لايزالٌ يزيد

وبعد ألا الاستفتاحية كقوله:

٢٧- إلا أن سرى ليلى فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النّوى بغضوّبا

وقبل مدة الإنكار، سمع سيبويه رجلا يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه؟ مكنرا رأيه على خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لما الإيجابية، وهو سهو وإنما تلك أنْ المفتوحة

وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران، فزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما مر في ﴿إن نفعتِ الذكرى﴾، وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذْ، وجعلوا منه ﴿واتقوا الله إن كنتم مؤمنين﴾، ﴿لتدخلُنّ المسجد الحرام إن شاء الله امنين﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وقوله:

٢٨- أتغضبٌ إن أذّنا قُتيبة حزتا جهارا، ولم تغضب لقتل ابن خازم؟

قالوا: وليست شرطية؛ لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت.

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا.

وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك، أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله إلا يموت منكم أحد قبل الدخول وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى (الله) لنا ذلك، أو من كلام المَلَك الذى أخبره فى المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين: أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذني قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا على الحز. الثاني: أن يكون على معنى التبين، أى أتغضب إن تبين فى المستقبل أنّ أذني قتيبة حزتا فيما مضى، كما قال الآخر:

٢٩- إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ... ولم تجدي من أن تقري به بدا

أى، يتبين أنى لم تلدنى لئيمة

وقال الخليل والمبرد: الصواب «أن أذناه» بفتح الهمزة من «أن» أى لأن أذنا، ثم هى عند الخليل أن الناصبة، وعند المبرد أنها أن المخففة من الثقيلة.

ويرد قول الخليل أنّ الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لإن المكسورة، نحو ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾.

وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر:

٣٠- إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عارا عليك ورب قتل عار

أى إن يفتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبين أنه لم [illegible]

(أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون

على وجهين: اسم، وحرف

والاسم على وجهين: ضمير المتكلم في قول بعضهم «أنْ فعلت» بسكون النون، والأكثرون على فتحها وصلاً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً، وضمير المخاطب في قولك «أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتمْ، وأنتنّ» على قول الجمهور إن الضمير هو أنْ والتاء حرف خطاب.

والحرف على أربعة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع، وتقع في موضعين أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع نحو ﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾ و﴿وأن تصبروا خير لكم﴾، ﴿وأن يستعففنَ خير لهن﴾، ﴿وأن تعفوا أقربُ للتقوى﴾، وزعم الزجاج، أن منه ﴿أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس﴾، أي خير لكم، فحذف الخبر، وقيل التقدير مخافة أن تبروا، وقيل في ﴿فالله أحقّ أن تخشوه﴾، إن ﴿أحق﴾ خبرٌ عما بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه وفي ﴿والله ورسوله أحقّ أن يُرضوه﴾ كذلك والظاهر فيهما أن الأصل: أحق بكذا، والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع: نحو ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم﴾ ﴿وعسى أن تكرهوا شيئا﴾ الآية، ونحو ﴿يعجبني أن تفعل﴾، ونصب: نحو ﴿وما كان هذا القرآنُ أن يُفترى﴾، ﴿يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة﴾ و﴿فأردتُّ أن أعيبها﴾، وخفض: نحو ﴿أوذينا من قبل أن تأتينا﴾، ﴿من قبل أن يأتي أحدكم الموت﴾، ﴿وأمرت لأن أكون﴾، ومحتملة لهما: نحو ﴿والذي أطمع أن يغفر لي﴾ أصله في أن يغفر لي ومثله ﴿أن تبرّوا﴾، إذا قدر: في أن تبروا أو لئلا تبروا، وهل المحلّ بعد حذف الجار جر أو نصب؟ فيه خلاف وسيأتي وقيل: التقدير

مخافة أن تبروا، واختلف في المحل من نحو «عسى زيد أن يقوم» المشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل على المفعولية، وإن معنى «عسيت أن تفعل» قاربت أن تفعل، ونقل عن المبرد. وقيل: نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى: دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأول بعيد، إذ لم يذكر هذا الجار في وقت، وقيل: رفع على البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ في قراءة حمزة ﴿ولاتَحسبنّ الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم﴾ مسدّ المفعولين.

و«أن» هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعا كان كما مر، أو ماضيا نحو ﴿لولا أنْ منّ اللهُ علينا﴾ ﴿ولولا أن ثبتناك﴾ أو أمرا كحكاية سيبويه «كتبت اليه بأن قم» هذا هو الصحيح.

وقد اختلف من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصوله بالمضارع، والمخالف ذلك ابن طاهر، رغم أنها غيرها، بدليلين أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلاتدخل على غيره كالسين وسوف، والثاني، أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، ولا قائل به.

والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد، فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط فأنها ايضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

وعن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه.

الأمر الثانى: كونها توصل بالأمر، والمخالف فى ذلك أبو حيان، زعم أنها لاتوصل به وأن كل شيء سمع من ذلك ف «أن» فيه تفسيرية، واستدل بدليلين، أحدهما: أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر، والثانى: أنهما لم يقعا فاعلا ولامفعولا، لايصح «أعجبنى أن قم» ولا «كرهت أن قم» كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع.

والجوب عن الأول أن فوات معنى الأمرية فى الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو ﴿والخامسةَ أنْ غضِب الله عليها﴾، إذ لايفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا.

وعن الثانى أنه إنما امتنع ماذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لما لا ذكر، ثم ينبغى له إلا يسلم مصدرية كى، لأنها لاتقع فاعلا ولا مفعولا، وإنما تقع مخفوظة بلام التعليل.

ثم مما يُقْطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قُمْ» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها فى قوله:

٣١- .... لايقرأن بالسور.

وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر، زائدة كانت أو غير زائدة – لاتدخل إلا على الاسم أو ما فى تأويله.

تنبيه

ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأنْ، ونقله اللحيانى

عن بعض بني صباح من ضبة، وأنشدوا عليه قوله:

٣٢- إذا ماغدونا قال ولدان أهلنا   تعالوا إلى أن يأتِنا الصيدُ نحطبِ

وقوله:

٣٣- أحاذرُ أن تعلمْ بها فتردَّها   فتتركَها ثقلا علـى كماهيــــا

وفي هذا نظر، لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم.

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن ﴿لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة﴾ وقول الشاعر:

٣٤- أن تقرأ ان على أسماء ويحكما   مني السلام وأن لاتُشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين أنها أن الناصبة حملا على «ما» أختها المصدرية، وليس من ذلك قوله:

٣٥- ولا تدفنني في الفلاه فإنني   أخاف إذا ما متُّ أن لا أذوقُها

كما زعم بعضهم، لأن الخوفَ هنا يقين، فأن مخففة من الثقيلة.

٢- الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو ﴿أفلا يرون أن لايرجع إليهم قولا﴾، ﴿علِم أنْ سيكون﴾ و﴿حسبوا أنْ لاتكون﴾ فيمن رفع تكون وقوله:

٣٦- زعم الفرزدق أن سيقتلُ مربعا   أبشِرْ بطول سلامة يامربع

و«أن» هذه ثلاثية الوضع، وهي مصدرية ايضا، وتنصب الأسم وترفع الخبر، خلافا للكوفيين، زعموا أنها لاتعمل شيئا، وشرط أسمها أن يكون

ضميرامحذوفا وربما ثبت كقوله:

٣٧- فَلَوْ أنكِ في يوم الرخاء سألتني   طلاقك لم أبخل وأنتِ صديق

وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولايجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله:

٣٨- بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ   وأنْــكَ هنــاك تكــون الثمالا

٣- الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة، أى نحو ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾، ﴿ونودوا أن تلكم الجنة﴾ وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر، فتكون في الأول أن الثنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية.

وعن الكوفيين إنكار «أن» التفسيريه البتة، وهو عندى متجه، لأنه إذا قيل كتبت إليه أن قم» لم يكن «قم» نفس «كتبت» كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أى ذهب، ولهذا لو جئت ب «أى» مكان «أن» في المثال لم تجده مقبولا في الطبع.

ولها عند مثبتها شروط

أحدها: أن تُسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها ﴿وآخر دعواهم أنِ الحمد الله﴾.

والثاني: أن تتأخر عنها جملة، فلايجوز «ذكرت عسجدا أن ذهبا» بل يجب الإتيانِ بأى أو ترك حرف التفسير، ولافرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو «كتبت إليه أن ما أنت وهذا».

والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا﴾، إذ ليس المراد بالانطلاق المشى، بل انطلاق

ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى ﴿أن اتخذي من الجبال بيوتا﴾ مفسرة، ورده أبو عبد الله الرازي بأنَّ قبله ﴿وأوحى ربك إلى النحل﴾ والوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول، قال وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتا.

والرابع: ألايكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلايقال «قلت له أن أفعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى ﴿ماقلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله﴾ أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط، ألا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره، ولايجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني، لأنه لا يصح أن يكون ﴿اعبدوا الله ربي وربكم﴾ مقولا لله تعالى؛ فلايصح أن يكون تفسيرا لأمره، لأن المفسر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلا من ما، أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزله النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لاينعت كذلك لايعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السيد، وابن مالك، والقياس معهما في ذلك، وأما الثاني فلإن العبادة لايعمل فيها فعل القول، نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنافأطلق المنع.

فإن قيل: لعل امتناعه من إجازته لأن «أمر» لايتعدى بنفسه إلى

الشيء المأمور به إلا قليلا، فكذا ما أول به.

قلنا: هذا لازم له على توجيهه التفسيرية، ويصح أن يقدر بدلا من الهاء في «به» ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع.

والخامس: ألا يدخل عليها جار، فلو قلت «كتبت إلى بأن افعل» كانت مصدرية .

مسألة

إذا ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا» نحو «أشرت إليه أن لاتفعل» جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما ف «أنْ» مفسرة، ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية فإن فقدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

٤- والوجه الرابع: أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع:

أحدها: - وهو الأكثر - أن تقع بعد لما التوقيتية نحو ﴿ولما أنْ جاءت رسلنا لوطا سيء بهم﴾.

والثاني: أن تقع بين لوْ وفعل القسم، مذكورا كقوله:

٣٩- فأقسمُ أن لو التقينا وأنتمُ   لكان لكم يومٌ من الشر مظلم

أو متروكا كقوله:

٤٠- أما والله أنْ لو كنت حراً   وما بالحر أنت ولا العتيق

هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة

ليس كذلك.

والثالث: وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:

٤١- ويوماً توافينا بوجهٍ مقسمٍ كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم

في رواية من جر الظبية

والرابع: بعد إذا، كقوله

٤٢- فأمهله حتى إذا أنْ كأنّه معاطي يدٍ في لجة الماء غامر

وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسمَ، وجعل منه ﴿وما لنا أنْ لانتوكل على الله﴾، و﴿مالنا أن لانقاتل في سبيل الله﴾ وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضمن «مالنا» معنى مامنعنا، وفيه نظرا لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الاصل ألا تكون لا زائدة، والصواب قول بعضهم، إن الأصل ومالنا في أن لانفعل كذا، وإنما لم يجز للزائدة، أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكأنّ في البيتين، وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم؛ فذلك عمل فيه.

مسألة

ولامعنى لـ أن» الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الخشرى أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى ﴿ولما أنْ جاءت رسلنا لوطا سيء بهم﴾: دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى «ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما» تنبيها وتأكيدا على أن «الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة

لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة ابراهيم، اذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين، لما كانت «أن للسبب في «جئت أن أعطي» أى للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه وكذلك في قولهم «أما والله أن لو فعلتَ لفعلتُ» أكدت «أن» ما بعد لو وهو السبب في الجواب وهذا الذى ذكراه لايعرفه كبراء النحويين انتهى.

والذى رأيته في كلام الزمخشرى في تفسير سورة العنكبوت مانصه: «أن» صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لافاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأن قيل: لما أحسن بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث، انتهى، والريث: البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين، ولإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ماجيء به لتوكيده، و«لما» تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ثم إن قصة الخليل التى فيها ﴿قالوا سلاما﴾ ليست في السورة التى فيها ﴿سيء بهم﴾ بل في سورة هود، وليس فيها «لما». ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها ﴿قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية﴾ ثم إن التعبير ب «الاساءة» لحن، لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصواب «المساءة» وهى عبارة الزمخشرى.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا أن.

والثاني: أنَّ أنْ في المثال مصدرية والبحث في الزائدة.

تنبيه

وقد ذكر لـ «أن» معان أربعة أخر:

أحدها: الشرطية كإنْ المكسورة واليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندى (أمور):

(أحدها): توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرى بالوجهين قوله تعالى ﴿أنْ تضلَّ إحداهما﴾، ﴿ولا يجرِمنكم شنآنُ قومٍ أن صدوكم﴾، أفنضرب عنكم الذكر صفحا إنْ كنتم قوماً مسرفين﴾ وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله:

٤٣– اتغضب أن أذنا قتيبة حزتا ....

(الثاني): مجيء الفا بعدها كثيرا كقوله

٤٤– أبا خراشة أما أنتَ ذا نفرٍ فإن قومى لم تأكلهم الضبع

(الثالث) عطفها على إن المكسورة في قوله:

٤٥– إما أقمتَ وأما أنت مرتحلا فالله يكلأُ ما تأتــى وما تذر

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريةً لزم عطف المفرد على الجملة، وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك «إن جئتني أكرمتك» وقولك «أكرمك لإتيانك إياى» واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول «إن جئتنى وأحسنت إلى أكرمتك» ثم تقول «إن جئتني ولإحسانك إلى أكرمتك» فتجعل الجواب لهما ، انتهى

وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوما ما

المعنى الثاني: النفي كإن المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى

﴿أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾ وقيل: إن المعنى ولاتؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

الثالث: معنى إذْ كما تقدم عن بعضهم فى إن المكسورة، وهذا قاله بعضهم فى ﴿بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾ و﴿يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا﴾ وقوله:

٤٦- أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا

والصواب أنها فى ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة،

والرابع: ان تكون بمعنى لئلا، قيل به فى ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ وقوله.

٤٧- نزلتم منزل الأضياف منا   فعجلنا القرى أن تشتمونا

والصواب أنها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا وهو قول البصريين، وقيل: هو على إضمار لام قبل أن و«لا» بعدها، وفيه تعسف.

(إنَّ) المكسورة المشددة

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، وقيل: وقد تنصبهما فى لغة، كقوله:

٤٨- إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا، إن حراسنا أسدا

وفى الحديث «إن قعر جهنم سبعين خريفا» وقد خُرِّج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أى تلقاهم أسدا، والحديث على أن القعر مصدر «قعرت البئر» إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف، أى إن بلوغ قعرها يكون فى

، سبعين عاما.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام، «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» الأصل إنه أي الشأن.

كما قال:

٤٩- إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء

وإنما لم تجعل «من» اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ماقبله.

وتخريج الكسائي الحديثَ على زيادة «من» في اسم إن يأباه غيرُ الأخفش من البصريين، لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضا يأباه لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس.

وتخفف فتعمل قليلا، وتهمل كثيرا، وعن الكوفيين أنها لاتخفف، وأنه إذا قيل «إن زيد لمنطلق»، ف «إن» نافية «واللازم بمعنى إلا، ويرده أن منهم من يعملها مع التخفيف، حى سيبويه «إن عمرا لمنطلق» وقرأ الحرميان وأبو بكر ﴿وإنْ كلاً لما ليوفينَّهم﴾.

الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم، خلافا لأبي عبيدة، استدل المثبتون بقوله:

٥٠- ويقلن: شيب قد علا ك، وقد كبرت، فقلت: إنه

ورد بأنا لانسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها والخبر محذوف، أي إنه كذلك، الجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه لمن قال له «لعن الله ناقة حملتني اليك». «إن وراكبها» أي نعم ولعن

راكبها، إذ لايجوز حذف الاسم والخبر جميعا.

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ ﴿إنَّ هذان ساحران﴾ واعترض بأمرين: أحدهما، أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت ،الثاني: أن اللام لاتدخل فى خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أى لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد أن هذه لشبهها بأنَّ المؤكدة لفظا كما قال:

٥١- ورج الفتى للخير ما إن رأيتهٌ على السن خيرا لايزال يزيد

فزاد «إن» بعد ما المصدرية لشبهها فى اللفظ بما النافية ويضعف الأول أن زيادة اللام فى الخبر خاصة الشعر والثانى أن الجمع بين لام الوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، وقيل: اسم إن ضمير الشأن، وهذا أيضا ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام لايناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا فى باب إن المفتوحة إذا خففت فاستسهلوه،لوروده فى كلام بنى على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد، إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها إلا ترى أن من يقول: لد ولم يك، ووالله يقول لدنك، ولم يكنه، وبك لأفعلن لم يرد إشكال دخول اللام. وقيل: هذان اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بلحارث ابن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائما كقوله:

٥٢- .... قد بلغا فى المجد غايتاها

واختار هذا الوجه ابن مالك، وقيل «هذان» مبنى لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين «هذين» جرا ونصبا ليس إعرابا أيضا، واختاره ابن الحاجب، وقلت على هذا فقراءة «هذان» أقيس، إذ الأصل فى المبنى ألا يختلف صيغه، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه الياء فى ﴿إحدى ابنتيَّ هاتين﴾ فهيَّ هنا أرجح لمناسبة ياء «ابنتى» وقيل: لما اجتمعت ألف هذا

والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف «هذا التغيير.

تنبيه

تأتي «إنّ» فعلا ماضيا مسنداً لجماعة المؤنث من الأين - وهو التعب - تقول «النساء إنّ» أي تعبن، أو من آن بمعنى قرب، أو مسندا لغيرهن على أنه من الأنين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال في رُدَّ وحُبَّ، رِدَّ وحِبَّ، بالكسر تشبيها له بقيل وبيع، والأصل مثلاً «أن زيد يوم الخميس» ثم قيل «إن يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من الأين أو من آن بمعنى قرب، أو للواحدة مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعدّ كقوله:

٥٣- إن هند المليحةَ الحسناء ....

وقد مرّ، ومركبة من إنِ النافية وأنا كقول بعضهم «إن قائم» والأصلُ إن أنا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه.

فالأقسام إذَن عشرة: هذه الثمانية والمؤكدة، والجوابية.

(أنّ) المفتوحة المشددة النون

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن إن المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن «أنما» بالفتح تفيد الحصر كإنما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿قل إنّما يُوحى إلي إنما إلهكم إله واحد﴾ فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيان «هذا شيء انفرد به، ولايعرف القول بذلك إلا في

إنما بالكسر» مردود بما ذكرت، وقوله «إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوحَ إليه غيرُ التوحيد» مردود أيضا بأنه حصر مقّيد، إذ الخطابُ مع المشركين، فالمعنى ما أوحي إليَّ في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، ويسمى ذلك قصرُ قلْب، لقلْب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذى يقول هو في نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾ فإن «ما» للنفي، و﴿إلا﴾ للحصر قطعا، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم فجاءالحصر باعتبار ذلك، ويسمى قَصَرَ إفراد.

والأصح أيضا أنهـ موصول حرفي مؤول من معموليه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير «بلغنى أنك تنطلق» أو «أنك منطلق»: بلغنى الانطلاق، ومنه «بلغنى أنك في الدار» التقدير استقرارُك في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر، وإن كان جامدا قدر بالكون نحو «بلغنى أن هذا زيد» تقديره بلغنى كونه زيدا، لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول «هذا زيد» وإن شئت «هذا كائن زيدا» إذ معناهما واحد وزعم السهيلى أن الذى يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف، وأنَّ المشددة إنما تؤول بالحديث، قال: وهو قول سيبويه ، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو «علمت أن الليث الأسد» وهذا يشعر بالمصدر، انتهى، وقد مضى أن هذا يقدر بالكون.

وتخفف أن بالاتفاق، فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم شرحه في أن الخفيفة.

الثاني: أن تكون لغة في لعل كقول بعضهم «أئت السوق أنك تشترى لنا شيئا» وقراءة من قرأ ﴿ومايشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون﴾ .

(حـــتى)

(حتى) حرف يأتي لأحد ثلاثة معان : إنتهاء الغاية[1] وهو الغالب والتعليل[2]، إلا في الإستثناء[3]، وهذا أقلها، وقل من يذكره.

ونستعمل على ثلاثة أوجه أحدها :

أحدها : أن تكون حرفاً جاراً بمنزله إلى ، في المعنى، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أن لمخفوضها شرطين : أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد، فأما قوله :

أتتِ حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تجيب[4]

فضرورة، واختلف في علة المنع، فقيل : هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضها مما قبلها أو بعض منه، فلم يكن عود ضمير بعضاً على الكل، ويرده قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل، كقولك (زيد ضربت القوم حتاه) وقيل : العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة (قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك) بالفصل، لأن

---

(١) نحو : سلام هي حتى مطلع الفجر.

(٢) نحو : أسلم حتى تدخل الجنة.

(٤) نحو : ما أفعل حتى تفعل ونحو البيت :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

(٤) البيت من الوافر والفج الطريق الواسع بين جبلين وشاهد الإتيان بمخفوض حتى مضمراً وهذا شاذ، ثم أن هناك شاهداً آخر في البيت وهو مجيء إسم أن المخفضه ضميراً مذكوراً لا محذوفاً.

الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة (حتاك) بالوصل كما في البيت، وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب (رأيتك أنت) وفي البدل منه (رأيتك أياك) فلم يحصل لبس، وقيل : لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى، وهي فرع عن إلى، فلا تحتمل ذلك، والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذى أجزاء[1]، وهو أن يكون المجرور آخرا نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) أو ملاقياً لآخر جزء نحو (سلام هي حتى مطلع الفجر) ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري واعترض عليه بقوله :

عيّنتْ ليلةً، فما زلت حتى   نصفها راجياً، فعدت يؤوساً[2]

وهذا ليس محل الاشتراط، إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به.

الثاني :[3] أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها[4] كما في قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله

والـزاد، حتى نعـــله ألقاهـــا[5]

---

(١) أي أنّ ما قبل حتى يكون ذا أجزاء وفي هذه الحالة لابد أن يكون ما بعد حتى هو آخر جزء من الأجزاء التي لما قبلها.

(٢) هذا البيت من الخفيف واستدل به ابن مالك على أنه لا يشترط في مجرور حتى كونه آخر الجزء. ورد ابن هشام بأن الشاعر لم يعين ليله بعينها.

(٣) الثاني من الأمور التي تخالف (حتى) فيها (إلى).

(٤) أي دخول ما بعدها فيما قبلها.

(٥) البيت من الكامل والشاهد في وجود قرينة تقتضي دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها وهي (ألقاها) أي ألقى (النعل) وهو داخل في الملقى.

أو عدم دخوله كما في قوله :

سقى الحيا الأرض حتى أمكنُ عُزِيتْ

لهم، فلا زال عنها الخير مجدوداً[١]

حمل على الدخول[٢]، ويحكم في مثل ذلك لما بعد (إلى) بعدم الدخول[٣] حملاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين[٤]، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الإتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو.

والثالث : أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فما إنفردت به (إلى) أنه يجوز (كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو) أي هو غايتي كما جاء في الحديث (أنا بك وإليك) و (سرت من البصرة إلى الكوفة) ولا يجوز : حتى زيد، وحتى عمرو، وحتى الكوفة، أما الأولان[٥] فلأن حتى موضوعة لأفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغايه، وإلى ليست كذلك وما الثالث فلضعف حتى في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية[٦].

---

(١) البيت من البسيط والشاهد وجود قرينة تقتضي عدم دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها وهو دعاء الشاعر أن يظل الخير مقطوعاً عن الأرض التي نسبت إليهم فلا يسقيها المطر.

(٢) أي إذا وجدت القرينة أو انعدمت حمل على الدخول أي دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها.

(٣) إذا وجدت القرينة أو انعدمت في حال الحركة إلى ألا يدخل ما بعدها تبعاً قبلها بعكس (حتى).

(٤) أي باب (إلى) وباب (حتى).

(٥) أي المثال الأول (حتى زيد) والمثال الثاني (حتى عمرو).

(٦) ابتداء الغاية الذي يستفاد من الحرف (من). وإذن فإن (إلى) تنفرد في الاستعمال عندما لا يقضي الفعل شيئاً فشيئاً.

ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو (سرت حتى أدخلها) وذلك بتقدير حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى، ولا يجوز: سرت إلى أدخلها وإنما قلنا أن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس[1].

ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان: مرادفة إلى نحو: (حتى يرجع إلينا موسى)[2] ومرادفة كي التعليلية نحو (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم)[3]، (هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا)[4]، وقولك: (أسلم حتى تدخل الجنة) ويحتملها (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله)[5] ومرادفة إلا في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قوله سيبويه في تفسير قولهم (والله لا أفعل إلا أن تفعل) المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في (وما يعلمان من أحد حتى يقولا)[6]، والظاهر في هذه الآية خلافه[7]، وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في

---

(١) أي أن حتى تخفض الاسم الذي بعدها، ومن ثم لا يجب أن تكون عاملة في الفعل كذلك فإن الناصب للفعل بعدها هو (أن) مضمره وجوباً. على أن القاعدة التي أوردها ابن هشام من أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال يرد عليها بنحو أي رجل تضرب أضرب فإن شرطية جزمت الفعل وهي في الوقت نفسه مضافه جرت ما بعدها.

(٢) آية ٩١ من سورة طه.

(٣) آية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٤) آية ٧ من سورة المنافقون.

(٥) آية ٩ من سورة الحجرات.

(٦) آية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٧) أي خلاف الاستثناء.

قوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل[1]

وفي قوله :

والله لا يذهب شيخي باطلاً حتى أبير مالكاً وكاهلاً[2]

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانيه فتكون فيه التعليل ولك أن تخرجه على أن فيه محذوفاً، أي يولد على الفطره ويستمر على ذلك حتى يكون.

ولا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم فالنصب واجب، نحو (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى)[3] وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول)[4] الآية : فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع بعد

---

(١) البيت من الكامل ومحل الشاهد فيه استعمال (حتى) بمعنى (إلا) والبيت للمقنع الكندى.

(٢) البيت من الرجز وقاله امرو القيس حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وشيخي يعنى أباه، وأبير : أهلك ومالك وكاهل : قبيلتان، ومحل الشاهد إستعمال (حتى) بمعنى (إلا).

(٣) آية ٩١ من سورة طه ومحل الشاهد أن رجوع موسى عليه لسلام كان مستقبلاً بالنسبة للزمن الذى تكلموا فيه، وبالنسبة لسادتهم العجل للملك وجب نصب ما بعد حتى.

(٤) الآية ٢١٤ من سورة البقرة والشاهد أن ما بعد حتى يجوز فيه وجهان : الأول النصب وهى قراءة الجمهور فيكون ما بعد حتى مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال والثانى الرفع وهى قراءة نافع فيكون الفعل بعدها حال مقارن لما قبلها فيكون الأخبار بشيئين الزلزال والقول، وذلك نظير قولك (مرض زيد حتى لا يرجونه).

(حتى) إلا إذا كان حالاً، ثم أن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن المتكلم فالرفع واجب، كقولك : (سرت حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليته ليست حقيقه - بل كانت محكية - رفع وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو (وزلزلوا حتى يقول الرسول) قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

وأعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدهما أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا، والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها، فلا يجوز (سرت حتى تطلع الشمس) ولا (ما سرت حتى أدخلها، وهل سرت حتى تدخلها) أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ولا يجوز (أيهم سار حتى يدخلها) و (متى سرت حتى تدخلها) لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان وأجاز ألا خفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابيا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك، والثالث أن يكون فضله، فلا يصح في نحو (سيرى حتى أدخلها) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو (كان سيرى حتى أدخلها) إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت (سيرى أمس حتى أدخلها) جاز الرفع إلا أن علقت أمس بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

الثاني[1] من أوجه حتى : أن تكون عاطفه بمنزلة الواو، إلا أن بينهما

(١) الأول هو . أن تكون حرفاً جاراً بمنزله إلى ....

فرقا من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط، أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوى، ولم أقف عليه لغيره، والثانى : أن يكون اما بعضاً من جمع[1] كـ (قدم الحاج المشاة) أو جزءاً كل نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) أو كجزء نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها.

ويمتنع أن تقول (حتى ولدها) والذى يضبط لك ذلك[2] أنها تدخل حيث يصبح دخول الاستثناء[3]، ويمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز (ضربت الرجلين حتى أفضلهما)[4] وإنما جاز (حتى نعله القاها) لأن القاء الصحيفه والزاد فى معنى ألقى ما يثقله والثالث : أن يكون غاية لما قبلها أما فى زيادة أو نقص، فالأول نحو (مات الناس حتى الأنبياء)[5]، والثانى نحو (زارك الناس حتى الحجامون)[6]، وقد اجتمعا فى قوله :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا[7]

الفرق الثانى : أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن

(١) أى أن يكون معطوفاً ....

(٢) أى يضبط صحة العطف بحتى.

(٣) الاستثناء المتصل.

(٤) أى لأنه لا يصح الاستثناء، فلا تقول (ضربت الرجلين إلا أفضلهما) لأن شرط الاستثناء المتصل أن يكون ما قبل إلا شاملاً لما بعدها ظهوراً لا نصاً فلا يجوز ضربت الرجال إلا أفضلهم جاز (شرح الدسوقى).

(٥) الأنبياء بالرفع فهم زيادة فى الشرف عن باقى الناس.

(٦) الحجامون لأنهم أنقص قدراً من الناس.

(٧) البيت من الطويل والكماة جمع كام وهو الشجاع وفى البيت شاهدان العطف بحتى على الأكثر شرفاً (حتى) الكماة، والعطف بها على الأقل منزلة (حتى بيننا الأصاغرا).

يكون جزاء مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو صحيح وزعم ابن السيد في قوله امرئ القيس :

سريت بهم حتى تكلُّ مطيهم   وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسان[1]

فيمن رفع (تكل) أن جمله (تكل مطيهم) معطوفه بحتى على سريت بهم.

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، فرقاً بينها وبين الجارة فتقول : (مررت بالقوم حتى بزيدٍ) ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو (عجبت من القوم حتى بنيهم) وقوله :

جود يمناك فاض الخلق حتى   بائس دان بالرساءة دينا[2]

وهو حسن، ورده أبو حيان، وقال في المثال : هي جاره، إذ لا يشترط في تالي الجاره أن يكون بعضاً أو كبعض بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا (أعجبتني الجارية حتى ولدها) قال: وهي في البيت محتملة، انتهى وأقول : أن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أوكبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقره أبو حيان عليه، ولا يلزم من إمتناع (أعجبتني الجارية حتى ابنها) امتناع (عجبت القوم حتى بينهم)

---

(١) البيت من الطويل، والسرى هو السير ليلاً والأرسان جمع رسن وهو الحبل ومحل الشاهد أن ابن السيد البطليوسي وهو من نحاة الأندلس زعم أن هناك من يرفع تكل فتكون حتى عاطفه على جملة وهذا شاذ.

(٢) ملخص هذا أن ابن الخباز أطلق إعادة الخافض في معطوف (حتى) سواء أكانت للجر أم للعطف لكن ابن مالك اشترط في إعادة الخافض أن يكون (حتى) جارة أما إن كانت عاطفة فلا يعاد الخافض، والبيت من الخفيف ومحل شاهده أن (حتى) فيه عاطفة فلم يعد الخافض (حتى بائس) والبائس الشديد الفقر.

لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجاريه لا يشمل ابنها، ويظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحل فيه (إلى) محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو (اعتكف فى الشهر حتى فى آخره) بخلاف المثال والبيتين السابقين وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن، ولم يجعلها واجبة.

تنبيه : العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البته، ويحملون نحو (جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك) على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل[1].

الثالث من أوجه حتى : أن تكون حرف ابتداء، أى حرفاً تبدأ بعده الجمل أى تستأنف، فيدخل على الجمله الإسمية، كقول جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجله حتى ماء دجله أشكل[2]

وقال الفرزدق :

فواعجباً حتى كليب تسبنى ... كأن أباها نهشل أو مجاشع[3]

ولابد من تقدير محذوف قبل حتى فى هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية له أى فواعجباً يسبنى الناس حتى كليب تسبنى، وعلى الفعلية[4] التى

(١) العامل فى المثال الأول الفعل (جاء)، وفى الثانى الفعل (رأى) وفى الثالث حرف الجر الباء.

(٢) البيت من الطويل : و (تمج) ترمى. دجله بكسر الدال وفتحها أشكل اختلط فيها البياض بالحمرة. ومحل الشاهد الإتيان بجملة بعد حتى على أنها حرف ابتداء وما بعده مستأنف.

(٣) البيت من الطويل : وكليب من يربوع رهط جرير، ونهشل وتمتنع رهط الفرزدق. وشاهده كشاهد سابقه، واعجبا نداء. عجباً منادى مندوب، منصوب بفتحه مقدرة لأنه مضاف إلى ياء المتكلم التى حذفت لاتصاله بألف الندبة.

(٤) أى فتدخل على الجملة الفعلية.

فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله (حتى يقولُ الرسول) برفع يقول : وكقول حسان :

يُغْشَونَ حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل[1]

وعلى الفعليه التى فعلها ماض نحو (حتى عفَوا وقالوا)[2]. وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة، وإن بعدها أن مضمرة، ولا أعرف له فى ذلك سلفاً وفيه تكلف أضمار من غير ضرورة، وكذا قال فى حتى الداخلة على إذا فى نحو (حتى إذ فشلتم وتنازعتم)[3] أنها الجاره، وإن إذا فى موضع جر بها[4] وهذه المقاله سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرف إبتداء.

وإن إذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها[5] والجواب فى الآية محذوف، أى امتحنتم أو انقسمتم، بدليل (منكم من يريد الدنيا، ومنكم من يريد الآخرة) ونظيره حذف جواب لما فى قوله تعالى (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد)[6] أى انقسمروا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك،

---

(١) البيت من الكامل ويمدح قوماً بالكرم فيقول بأتى الناس إليهم ولا تهر كلابهم من الهرير وهو صوت الكلاب عند البرد، فهى قد تعودت على غشيان الناس لدور أصحابهم ومحل الشاهد دخول حتى على الجملة الفعلية (حتى ما تهر كلابهم).

(٢) الآية ٩٥ من سورة الأعراف وتمامها ﴿ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون﴾.

(٣) ﴿إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم فى الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنه ﴾(آية ١٥٢/ آل عمران.

(٤) وعلى هذا لا تكون (إذا) ظرفاً بل اسماً بمعنى الوقت مجروراً بحتى والمعنى تقتلونهم (الحس : القتل) بإذن الله إلى وقت فشلكم أى جبنكم وخوفكم.

(٥) من المستقر عليه أن (إذا) تخفض شرطها وتنصب بجوابها.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة لقمان.

وأما قول ابن مالك إن (فمنهم مقتصد) هو الجواب فمبنى على صحة مجيء جواب لما مقروناً بالفاء، ولم يثبت، وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو (عصيتم) أو (صرفكم) وهذا مبنى على زيادة الواو ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت حتى الابتدائيه على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله :

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[1]

فيمن رواه برفع تكل، والمعنى حتى كلت، ولكنه جاء (بلفظ المضارع) على حكاية الحال الماضية كقولك (رأيت زيدا أمس وهو راكب) وأما من نصب فهي حتى الجارة كما قدمنا ولابد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكل، أى إلى زمان كلال مطيهم.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام (حتى الثلاثة)، كقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) فلك أن تخفض على معنى إلى، وأن تنصب على معنى الواو، ولن ترفع على الابتداء[2]، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

عممتهم بالندى حتى غواتهم ... فكنت مالك ذى غي وذى رشد[3]

وقوله :

---

(١) سبق شرح هذا البيت ومحل الشاهد فيه دخول حتى في شطره الأول على الجملة الفعلية، وفي شطره الثاني على الجملة الاسمية.

(٢) والمعنى على الوجه الثالث : أكلت السمكة حتى رأسها مأكولة، فدخول الرأس في الأكل لا نزاع فيه على الثاني والثالث، وأما على الأول فيجرى على الخلاف في الآيتين ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ و ﴿حتى مطلع الفجر﴾.

(٣) البيت من البسيط ومعناه أن كرمك قد شملهم جميعهم، ولذلك فقد ملكتهم به من كان منهم غوياً أو رشيداً، ومحل الشاهد (حتى غواتهم) بالأوجه الثلاثة ولكل وجه معنى كما في المثال (أكلت السمكة حتى رأسها).

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

ألا أن بينهما فرقاً من وجهين.

أحدهما : أن الرفع في البيت الأول شاذ، لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت (حتى رأسها) بالرفع أن تقول (مأكول).

والثاني : أي النصب في البيت الثاني من وجهين، أحدهما : العطف والثاني إضمار العامل على شريطه التفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت (قام القوم حتى زيد قام) جاز الرفع والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه، أحدهما : الابتداء، والثاني : العطف والثالث إضمار الفعل والجملة التي بعدها خبر على الأول، ومؤكدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة، وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز (ضربت القوم حتى زيد ضربته) بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل، لأنه يمتنع جعل (ضربته) توكيداً لضربت القوم، وقال : وإنما جاز الخفض في حتى نعله لأن ضمير (ألقاها) للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للفعل.

ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية، خلفاً للزجاج وابن درستويه زعما أنها في محل جر بحتى، ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إن كسروها فقالوا (مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أن فتحت همزتها نحو (ذلك بأن الله هو الحق)[1].

(١) الآية ٦ من سورة الحج.

رابعــا

أبحــاث للمؤلف

الإعراب والفقه

نتنقل الآن إلى وجهة أخرى من وجهات البحث وهى تأثير الإعراب فى الأحكام الشرعية وتوجيهها. فالمعروف أن المعانى تختلف باختلاف وجوه الإعراب، والمعروف أيضاً أن الفقهاء كلهم كانوا على درايه واسعه بالنحو واللغه، الأمر الذى كان يمكنهم من التفرقه بين الأساليب المختلفه مما صغر هذا الإختلاف، ومن الفقهاء من كان يعتز اعتزازاً بالغاً بالنحو وبمعرفته به، ويتخذه نبراساً يهتدى به إلى العلوم الأخرى فهذا الإمام الشافعى مثلاً يقول : «من تبحر فى النحو اهتدى إلى كل العلوم»[1].

ويقول أيضاً : «لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو»[2] وكان أبو عمر الجرمى يدل بمعرفته بالفقه والنحو معاً وكان يقول : «أنا أفتى الناس فى الفقه من كتاب سيبويه» وكان يقول «سلونى عما شئتم من الفقه فأنى أجيبكم على قياس النحو» فقالوا له : ما تقول فى رجل سها فى الصلاة سجدتى السهو فسها؟ فقال : لا شيئ عليه فقالوا له : من أين قلت ذلك؟ قال : «أخذته من باب الترخيم، لأن المرخم لا يرخم»[3].

ويربطابن هشام بين جواز يصلى الحاج عن غيره ركعتين الطواف، وبين حذف الفاء فى خبر (أما) مع أنها واجبة الذكر، كقوله تعالى : ﴿فأما الذين

---

(١) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى ص ٢٣١.

(٢) هو صالح ابن اسحق، أخذ عنه المبرد، وانتهى إليه علم النحو فى زمانه، وتوفى سنة ٢٢٥ هـ (بغيه الوفاه ص ٢٦٨).

(٣) مجالس العلماء لأبى القاسم الزجاجى ص ٢٥١ : ٢٥٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. الكويت سنة ١٩٦٢م.

آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم، وإنما الذين كفروا فيقولون ...﴾[1] يربط ابن هشام بين هذا وذاك بقوله : فإن قلت : قد حذفت الفاء في التنزيل في قوله تعالى : ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾[2]. قلت: الأصل (فيقال لهم أكفرتم) فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح إستقلالاً، كالحاج من غيره، يصلي عنه ركعتين الطواف، ولو صلى أحد من غيره ابتداء لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور[3].

وإبن الأنبارى يصنف كتابه «الأنصاف في مساءل الخلاف بين نحوى البصره والكوفه» ليكون على ترتيب المسائل الخلافيه بين الشافعي وأبى حنيفة[4] بل انهم يشترطون في مفسر القرآن، وهو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامى، أن يكون ملماً بقواعد النحو والصرف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ومعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

فلا عجب والحال هكذا - أن يتدخل الإعراب تدخلاً ملحوظاً في بعض المسائل الفقهيه ويوجهها توجيهات متباينة تبعاً لاختلاف وجوه الإعراب. واختلاف الأحكام الشرعيه - التى يسببها إختلاف وجوه الإعراب - ليست إختلافات طفيفه، بل هى اختلافا جوهرية تمس كيان الأحكام نفسه.

من ذلك ما ذكر في حكم الميراث الذى أوجبته الآيه ﴿للذكر مثل حظ

---

(١) آية ٢٦ من سورة البقرة.

(٢) آية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٣) المغنى جـ ١ ص ٥٦.

(٤) مقدمة «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٣.

الأنثيين فأن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك﴾[1] فكلمه (فوق) ظرف متعلق بمحذوف صفة النساء، ولكن بعض النجاه حكم بزيادتها، وبذلك يتغير الحكم الشرعى فى الميراث بناء على هذه الزياده، إذ يكون للبنتين ثلثا تركة المتوفى. وقال أبو العباس المبرد : أن فى الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين، وذلك أنه لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا إنفردت، علمنا أن للأنثيين الثلثين، وإستدلوا - بالإضافة إلى ذلك بأن (فوق) جاءت زائده فى قوله تعالى ﴿فاضربوا فوق الأعناق﴾[2] وقد رد القرطبى هذه الأقوال كلها بأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز فى كلام العرب أن تزاد لغير معنى وقوله تعالى ﴿فأضربوا فوق الأعناق﴾ هو الفصيح، وليست (فوق) زائدة، بل هى محكمة للمعنى، لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام دون الدماغ[3].

ونحن لا يعنينا هنا مناقشة هذه الأحكام الشرعية من حيث عدد الإناث أهما إثنتان، أم أكثر من ذلك؟ فهذا ليس مجال البحث، ولكن نود أن نبين أن إختلاف الإعراب فى كلمة (فوق) ترتب عليه اختلافات جوهريه فى الأحكام الفقهية.

مسألة أخرى تتصل بحكم الشرع فى الخنزير : أهو محرم كله : لحمه وشحمه وغضروفه وعظمه وجلده أم أن لحمه ليس غير هو المحرم بدليل الآية الكريمة ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه، إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به﴾[4]

(١) آية ١١ من سورة النساء.

(٢) آية ١٢ من سورة الأنفال.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى جـ ٥ ص ٦٣.

(٤) آية ١٤٥ من سورة الأنعام.

فهذا الحكم يتوقف على ما يعود إليه الضمير فى (فإنه رجس) أيعود إلى أقرب مذكور فيكون الخنزير كله محرماً أم يعود على المضاف وهو (لحم) فيكون اللحم دون غيره محرماً. يقول أبو حيان الأندلسى فى ذلك عندما تعرض لهذه الآية : الظاهر أن الضمير فى (فإنه) عائد على لحم الخنزير. وزعم أبو محمد بن حزم أنه عائد على (خنزير) فإنه أقرب مذكور، وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح. وغرضى (أى ابن حزم) بأن المتحدث عنه إنما هو اللحم، وجاء ذكر الخنزير على سبيل الإضافة إليه، لا أنه هو المحدث عنه المعطوف[1].

وإذن فإن أبا حيان يرى عودة الضمير على (لحم) دون أقرب مذكور لأن هذا الأقرب فضلة وهو المضاف إليه : خنزير، أما المتحدث عنه الذى يجب أن يعود عليه الضمير حتى إن لم يكن الأقرب فهو (لحم). ويؤيد أبو حيان رأيه هذا عند تعرضه للآيتين الثامنة والتاسعة والثلاثين من سورة ﴿طـــه﴾ إذا أوحينا إلى أمك ما يوحى. أن أقذفيه فى التابوت، فاقذفيه فى اليم، فليلقه اليم بالساحل يأخذه عدولى وعدوله، حيث يقول : ولقائل أن يقول ان الضمير إذا كان صالحاً لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحاً. وقد نص النحويون على هذا فعوده على التابوت فى قوله ﴿فاقذفيه فى اليم، فليلقه اليم﴾ أرجح.

والجواب أنه إذا كان أحدهما هم المتحدث عنه، والآخر فضلة كان عوده على المحدث عنه أرجح، ولا يلتفت إلى القرب. ولهذا رددنا على أبى محمد بن حزم – فى دعواه : أن الضمير فى قوله (فإنه رجس) عائد على خنزير، لا على لحم لكونه أقرب مذكور، فيحرم لذلك شحمه وغضروفه

---

(١) البحر المحيط حـ ٦ ص ٢٤١ لأبى حيان القاهرة ١٣٧٨ هـ.

وعظمه وجلده – بأن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير[1].

وما يتصل بأحكام تأجيل الدين وهل لأهل الربا خاصة أو أن التأجيل للمعسر أياً كان بصفة عامة، هذه الأحكام مرهونة برفع أو بنصب (ذو) من الآية الكريمة.

﴿وإن كان ذو عسرةفنظرة إلى ميسرة﴾[2] فيرى القرطبي أن قراءة الرفع (ذو) في هذه الآية بمعنى : وإن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين، وارتفع (ذو) بكان التامة التي بمعنى وجد أو حدث، وبذلك تكون الآية لكل معسر ينظر (أي يصبر عليه) في الربا والدين كله. ولو كان في الربا خاصة لكان الوجه، بمعنى (إن كان الذى عليه الربا ذا عسرة). وقال ابن عباس وشرح : ذلك في الربا خاصة، فأما الديون وسائر المعلومات، فليس فيها نظرة، بل يؤدى إلى أهلها، أو يحبس فيه حتى يوفيه، واحتجوا بقوله تعالى ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾ قال ابن عطية : فكأن هذا القول يترتب إذا لم يكن فقر مدقع وأما مع العدم والفقر الصريح فالحكم هو النظرة ضرورة[3].

وإذن فهناك وجهان لإعراب (ذو) الأول : رفعها وهذا يؤدى إلى تأجيل الدين للمعسر بصفة عامة، والثاني نصبها فيكون التأجيل للمعسر من أهل الربا دون غيره، حيث إن السياق القرآني كان يتناول مسائل الربا.

وكذلك نرى أن اختلاف التقدير النحوى يؤدى إلى الخلط بين الاستثناء والنسخ، ففي قوله تعالى : ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون ألم ترأنهم في

---

(١) آية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) الجامع لأحكام القرآن جـ ٣ ص ٣٧٢.

(٣) آيات ٢٢٤ / ٢٢٧ من سورة الشعراء.

كل وادٍ واد يهيمون وأنهم يقولون مالا يفعلون، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾[1].

قال القرطبي : وروى الضاحك عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون﴾ منسوخ بقوله ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ قال المهدوى : وفي الصحيح عن ابن عباس أنه استثناء[2]. ويرى أبو جعفر النحاس أن الكلام عام، الغاوون هم الكفار فاستثنى منهم المؤمنين، وهذا قول صحيح في العربية وهو الذى تسميه العرب استثناء لا نسخاًو تقول : جائى القوم إلا عمرا، ولا يقال : هذا نسخ[3].

وأظهر من هذه الآية في اختلاف الحكم بالنسخ الآية السادسة من سورة المائدة، حيث يترتب على إختلاف حركة الإعراب (نصب أو رفع أو جر) إختلاف الحكم بالنسخ، ففى قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ نجد أن هناك قراءتين في (أرجلكم) الأولى بالنصب وبه قرأ نافع وابن عامر والكسائي، وعامل النصب فعل الأمر (فاغسلوا). وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة بالخفض عطفاً على (رؤوسكم) وعلى ذلك فإن قراءة النصب توجب الغسل للرجلين كما هو واجب للوجه، في حين أن قراءة الخفض توجب المسح للرجلين كما هو واجب للرأس. قال قوم في قراءة من قرأ (وأرجلكم) بالخفض : أنه منسوخ بفعل النبي ﷺ[4] وفسر

(١) الجامع لأحكام القرآن جـ ١٣ ص ١٥٣.

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٠٤ لأبي جعفر النحاس. المكتبة الإسلامية بجوار الأزهر الشريف بالقاهرة سنة ١٩٣٨م.

(٣) السابق ص ١٢٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٦ ص ٩١.

القرطبي ذلك بأن الغسل هو الثابت من فعل النبي ﷺ واللازم من قراءة في غير ما حديث وقد رأى قوماً يتوضئون، وأعقابهم تلوح فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار اسبغوا الوضوء «فدل على وجوب غسلها»[1].

وإذن فقد أثر عن الرسول ﷺ الغسل، وفي ذلك يقول الفراء : حدثني محمد بن أياس القريشي عن أبي اسحق المهمد اني عن رجل عن علي أنه قال : نزل الكتاب بالمسح والسنه بالغسل. قال الفراء : وحدثني أبو شهاب عن رجل عن الشعبي قال : نزل جبريل بالمسح على محمد ﷺ عليهما وعلى جميع الأنبياء. قال الفراء السنه الغسل[2].

هذه الأقوال – إذن – بعضها ينسب إلى الرسول ﷺ أنه كان يمسح على رجليه، وبعضها ينسب إليه أنه كان يغسلها فإذا صح أن السنه الغسل فإن قراءة الآية بالخفض ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾ تعني مسح الرجلين وبذلك يكون في الآية نسخ لما كان في السنة. أما من قرأها بالنصب، أي غسل الرجلين عطفاً على (وجوهكم) فليس في الآية نسخ، بل هي مطابقة لما جاء في السنه.

ولكن أمر النسخ لا يؤخذ هكذا بمثل هذه البساطة، لأن النسخ أمر له خطورته، فإلغاء حكم وإتيان آخر بدله ليس من السهولة بحيث نوقفه على أمر الإعراب والمناسب هو أن نورد ما قاله ابن النباري «المسح في اللغة يقع على الغسل، ومنه يقال تمسحت للصلاة أي توضأت». وقال أبو زيد الأنصاري – وكان من هذا الشأن بمكان : المسح خفيف الغسل فبينت السنه أن المراد بالمسح في الرجل هو الغسل[3].

---

(١) معاني القرآن حـ ١ ص ٣٠٢ دار الكتب سنة ١٩٥٥م.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن حـ ١ ص ٢٨٥. الهيئة المصرية للنشر ١٩٦٩م.

(٣) مغنى اللبيب ابن هشام حـ ٣ ص ٣٥٤.

وفي هذه الآية أيضاً اختلاف في مباحث فقهيه أخرى نتجت عن اختلاف النحاه في وظائف حروف المعاني فمن ذلك :

حرف العطف في الآية وهو الواو، قال بعض النحاه ومنهم قطرب والربعي والفراء وثعلب : أنها تفيد الترتيب[1]، واستدل الدينورى على ذلك بأن الترتيب في اللفظ يستدعي شبباً والترتيب في الوجود صالح له فوجب العمل عليه[2].

والشافعيه يستندون إلى هذا الرأى فيرون وجوب الترتيب؟ يقول العكبرى : قيل (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى ﴿ويزدكم قوة إلى قوتكم﴾[3] وليس هذا المختار، والصحيحأنها على بابها، وأنها الإنتهاء الغايه، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة، وليس بينهما تناقض، لأن (إلى) تدل على إنتهاء الفعل ولا يتعرض لنفي المحدود إليه، ولا بإثباته. ألا ترى أنك إذا قلت سرت إلى الكوفه، فغير ممتنع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها، وأن تكون دخلتها، فلو قام الدليل على أنك دخلتها لم يكن مناقضاً لقولك سرت إلى الكوفه فعلى هذا تكون (إلى) متعلقة (باغسلوا)[4].

وفي قوله تعالى : ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهم ولكن لا تواعدوهن سراً﴾[5] ملحظ لطيف فإن المعربين على أن (سراً) مفعول به ليست حالاً أو صفة لمصدر محذوف. وما ذلك إلا أن (سراً) بمعنى نكاحاً فكان المعنى (لا

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي حـ ٢ ص ١٢٩ دار المعرفة بيروت دون تاريخ.

(٢) آية ٥٢ من سورة هود.

(٣) إعراب القرآن على حاشية الجمل حـ ٣ ص ٣٩١

(٤) آية ٢٣٥ من سورة البقرة.

(٥) حاشية الجمل على الجلالين حـ ١ ص ١٩١

تواعدوهن نكاحا) وفي ذلك الإعراب توافق مع التشريع بأن عقدة النكاح مشروطه بالإعلان، وتقدير المعربين (نكاحا) في مقابلة كلمة (سرا) تقدير مقبول ومناسب، «لأن النكاح سمي (سرا) لأن مسببه الذي هو الوطء مما يسر»[1]. بعكس الخطبة فإنه مما يجوز التعريض أي التاريخ والإشارة.

ولا يتوقف تدخل الإعراب في الأحكام الفقهي المستمدة من المصدر الأول، للتشريع، وهو القرآن بل يمتد هذا التدخل أيضاً حتى يشمل الأحكام الوضعيه التي هي من صنع البشر، فمن ذلك ما حدث لأبي يوسف القاضي عندما اجتمع هو والكسائي عند الرشيد، وأخذ أبو يوسف يذم النحو ويسخر منه، فقال له الكسائي وقد أراد أن يعلمه فضل النحو : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتل غلامك، وقال له آخر : أنا قاتلٌ غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال أبو يوسف : آخذهما جميعاً فقال له الرشيد : أخطأت. وكان له علم بالعربية فاستحيا، وقال : كيف ذلك؟ قال : الذي يؤخذ بقتل الغلام الذي قال : أنا قاتلُ غلامك بالإضافة، لأنه فعل ماض. وأما الذي قال : أنا قاتلٌ غلامك بالنصب، فلا يؤاخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل : ﴿ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾، فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه (غداً)، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو[2].

ولننظر في الرفع والنصب في كلمة (ثلاث) من هذا البيت فإن حركة الإعراب تبين عدد مرات الطلاق التي وقعت :

فأنت طلاق[3] والطلاق عـــزيمة (ثلاث) ومن يخـــرق أعق وأظلم

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي جـ٣ ص ٢٢٤، ط الهندية ١٣٥٩ هـ.

(٢) أنت طلاق بمعنى أنت طالق، أو أنت ذات طلاق.

(٣) مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٣٨.

فقد بعث الرشيد إلى أبي يوسف القاضي يسأله عن عدد مرات الطلاق في حالة نصب (ثلاث) وفي حالة (رفعها) فبعث هذا بدوره إلى الكسائي الذي رأى أن من نصب (ثلاثا) فإن الطلاق يقع ثلاث مرات، فكأنه قال : أنت طالق ثلاثاً، وجعله (الطلاق عزيمة) مبتدأ وخبر جملة معترضة، وأما من رفع هذه الكلمة فيكون الطلاق وقع منه مرة واحدة فكأنه قال : (أنت طالق)، ثم استطرد فقال (والطلاق عزيمة ثلاث) (الطلاق) رفع بالابتداء، (وعزيمة) خبره، و(ثلاث) خبر ثان[1].

(١) النشر في القراءات العشر جـ ١ ص ٢٤٠ للحافظ أبي الخير الشهير بابن الجزري، مطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة دون تاريخ.

الوقف والإعـراب

يرتبط كل من الوقف والإعراب بالآخر ارتباطاً وثيقاً، إذ إن الوقف يؤثر في المعنى، وهذا بدوره يؤثر في الإعـراب، ومن ثم كـان لازمـاً لمن يدرس الوقف في القرآن أن يكون ملماً بأوجه الإعراب المختلفة وما يستوجبها كل وجه من وقف في القراءة عند موضع معين. بل إن من المشتغلين بعلوم القرآن من اتخذ الإعراب والفصائل النحوية مقياساً لبيان مواضع الوقف، ولبيان أنواعه. والوقف عنصر من العناصر الصوتيه في اللغه وقد عرفه ابن الجزري بأنه قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله[1].

ولأهمية الوقف، ولأنه يؤثر في المعنى والإعراب – كما سيجيء – فإننا نجد كثيراً منن النحاة والقراء – على السواء – قد كتبوا فيه وبينوا أنواعه وما يترتب عليه من إختلاف في المعاني والإعراب، فقد ذكر ابن النديم[2] حمزة والفراء وخلف وابن الأنباري وابن كيسان وغيرهم، ونسب لكل منهم كتاباً بإسم كتاب الوقف والابتداء وكذلك ذكر الزركشي أبا جعفر النحاس وابن عباد والداني والعماني – وهم من النحويين القراء، ولكل منهم مؤلف في هذا الفن[3].

ومما يدل على إهتمـام المسلمين الأوائل بعلم الوقف في القـرآن أنهم كانوا يساوون بين تعلم الوقف وتعلم القرآن نفسـه، يدل على ذلك ما رواه عبد الله بن عمر من أنهم كانوا يعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده كما

---

(١) الفهرست ص ٣٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٣٤٢.

(٣) النشر في القراءات العشر جـ ص ٢٢٥.

يتعلمون القرآن، ذلك المعنى متوقف على الموضع الذى يقف عنده القارئ، وربما يقف القارئ على موضع بخل بالمعنى ويؤدى إلى التعسف فى الإعراب، وفى ذلك يقول ابن الجزرى، ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقضى وقفا أو إبتداء - ينبغى أن يعتمد الوقف عليه، بل ينبغى تحرى المعنى الآتم والوصف الأوجه[1]. ثم يأتى ابن الجزرى بأمثله من التعسف والتمحل فى الوقف الذى يؤدى إلى التعسف فى لإعراب أيضاً، فمن ذلك أن يقف القارئ على (أنت) من الآية : «وأرحمنا أنت. مولانا فإاصرنا»[2] فتكون (أنت) تأكيداً لضمير الفاعل فى (ارحمنا) وتكون (مولانا) منادى بحرف نداء محذوف. ومن ذلك أيضاً أن يقف على (لا تشرك) فى الآية «يا بنى لا تشرك» . بالله أن الشرك لظلم عظيم[3]. على معنى القسم.

ويصف ابن الجزرى هذا النوع من الأمثله بقوله «كله تعسف وتمحل وتحريف للكلم عن مواضعه»[4].

فهذا مما يبين أن لكل موضع من مواضع الوقف وجهاً خاصاً من وجوه الإعراب وأن التحليل فى مواضع الوقف يؤدى بدوره إلى التمحل فى وجوه الإعراب المختلفة، وإيجاد ما يتناسب من هذه الوجوه لموضع الوقف.

ويوثق ابن الأنبارى الرابطه بين الوقف والإعراب مستخدماً الفصائل النحويه المزدوجة مقياساً لعدم الوقف، فلا يصح عنده الوقف على المضاف دون المضاف إليه ولا المنعوت دون نعته، ولا المؤكد دون توكيده، ولا

---

(١) آية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) آية ١٣ من سورة لقمان.

(٣) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ٢٢٥.

(٤) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى جـ ١ ص ٨٤.

المعطوف دون المعطوف عليه ولا البدل دون مبدله، ولا أن أو كان أو ظن وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء ولا الموصول دون صلته[1].

والنظر إلى الوقف وعدمه يؤثران في الإعراب في قوله تعالى : قال : الله على ما نقول وكيل[2]. إذ يجب الوقف على (قال) وقفه لطيفة، لئلاً يتوهم كون الاسم الكريم فاعلاً للفعل (قال)، وإنما الفاعل يعقوب عليه السلام. كذلك يجب الوقف على قوله ﴿ولا يحزنك قولهم﴾[3]. ويبتدئ إن العزة لله جميعاً لئلاً يتوهم أن الآية الأخيرة هي مقول قولهم في محل نصب بل هي مستأنفة[4]. كذلك يجب الوقف على (عوجا) من قوله تعالى ﴿الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا﴾[5]، ثم يبتدئ فيقول «قيماً لينذر بأساً ....﴾[6]، لئلا يتخيل كون (قيما) صفة (عوجا) في حالة عدم الوقف، إذ العوج لا يكون قيماً. ومن قال في قوله تعالى : ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم﴾[7]، أن (ملة)منصوبة بنزع الخافض - أي (كلمة) - أو عمل فيها ما قبلها، لم يقف على ما قبلها[8].

ولقد أكد بعض العلماء الوقف على قوله تعالى ﴿ولقد همت به﴾

---

(١) آية ٦٦ من سورة يوسف.

(٢) الآية ٦٥ من سورة يونس.

(٣) البرهان في علوم القرآن حـ ١ ص ٣٤٥ بتصرف.

(٤) الآية الأولى من سورة الكهف.

(٥) الآية الثانية من سورة الكهف.

(٦) آية ٧٨ من سورة الحج.

(٧) البرهان في علوم القرآن حـ ١ ص ٣٤٤ بتصرف.

(٨) آية ٢٤ من سورة يوسف.

والابتداء بقوله ﴿وهم بها﴾[1]، وذلك للفصل بين الخبرين[2]، أى أن (الواو) في الآية استئنافية وليست من باب العطف، لأنها لو كانت من باب العطف لكان يوسف وامرأة العزيز مشتركين في ذنب واحد، وهو أنه هم بها تماماً مثلما همت هي به، ولكنه - عليه السلام هم بدفعها، أى على حذف مضاف، في حين أنها همت به، أى أرادت الفاحشه معه لذلك ففى الآية التاسعة والعشرين من السورة نفسها يجب الوقف على قوله يوسف أعرض عن هذا «والابتداء بقوله» واستغفرى لذنبك فإنه بذلك يتبين الفصل بين الأمرين لأن يوسف أمر بالإعراض، وهو الصفح. عن جهل من جهل قدره، وأراد ضره، والمرأة أمرت بالاستغفار لذنبها، لأنها عملت بما يجب الاستغفار منه، ولذلك أمرت به[3].

وعن أبي كعب وعائشة وعروة بن الزبير وغيرهم أنه يجب الوقف على (إلا الله) من قوله تعالى ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾. والراسخون فى العلم يقولون آمنا به[4]. على أن الراسخين فى العلم لا يعلمون تأويله، وتكون الواو للاستئناف، والراسخون مبتدأ، وجملة يقولون خبره. وجرى قوم على عدم الوقف، وأن الواو للعطف على لفظ الجلاله، والمعنى أن تأويل المتشابه يعلمه الله الراسخون فى العلم[5].

ويبدو تحكيم صنعه الإعراب فى موضع الوقف من قوله تعالى ﴿لا

(١) البرهان في علوم القرآن جـ١ ص ٣٤٦.

(٢) السابق جـ ١ ص ٣٤٦ بتصرف.

(٣) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٤) حاشية الجمل عمل الجلالين جـ ١ ص ٢٤٣.

(٥) آية ٩٢ من سورة يوسف.

تثريب عليكم﴾ ثم يبتدأ ﴿اليوم يغفر الله لكم﴾[1]، فالوقف على (عليكم) بين أن الظرف (اليوم متعلق بالفعل (يغفر) وليس متعلقاً باسم (لا). والسبب في ذلك أنه - أى الظروف لو تعلق بتثريب لصار اسم (لا) عاملاً في الظرف، أى أنه حينئذ يكون شبيهاً بالمضاف فيجب نصبه وتنوينه، ولما كانت قراءة (تثريب) بالبناء على الفتح، وجب تعلق الظرف بالفعل (يغفر)[2].

والأكثر من ذلك أن تقسيمات الوقف عند القراء مقيسة بمقياس الإعراب ولنلق نظرة على هذه التقسيمات مشفوعة بأحكام إعرابية حتى نتبين ذلك.

قسم القراء الوقف إلى تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك[3]. فالتام هو الذى لا يتعلق بشئ مما بعده فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده[4] ومن مواضعه الوقف قبل ياء النداء، وفعل الأمر، والقسم ولامه دون القول و (الله) بعد رأس كل آية[5] والشرط ما لم يتقدم جوابه[6].

ويجب الوقف أيضاً عند انتهاء مقول القول، إذ لو وصلنا لتوهم السامع إن ما بعد ذلك داخل في مقول القول نحو (وجعلوا أعزة أهلها أذلة)[6] هنا

---

(١) منار الهدى في الوقف والإبتداء لأحمد بمن محمد بن عبد الكريم الأمشونى. طبعة المطبعة المصرية ببولاق سنة ١٢٨٦ هـ.

(٢) البرهان في علوم القرآن حـ ١ ص ٣٥٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي حـ ١ ص ٣٥٠.

(٤) رأس الآية هي كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع (البرهان حـ١ ص ٥٣).

(٥) البرهان حـ١ ص ٣٥١.

(٦) آية ٣٤ من سورة النمل.

وقف تام لأنه انقضى كلام بلقيس ثم قال تعالى (وكذلك يفعلون)[1].

ويطلق السجاوندى على الوقف التام اصطلاح الوقف اللازم[2]، ويقيسه بمقياس الإعراب أيضاً، فعند قوله تعالى ﴿وما هم بمؤمنين﴾[3] يلزم الوقف، إذ لو وصل بقوله يخادعون الله[4] توهم السامع أن الجملة صفه لقوله (مؤمنين) ويترتب على ذلك إنتفاء الخداع عنهم، وتقرير الإيمان لهم خالصاً عن الخداع، كما تقول لـ ما هو مؤمن مخادع. وكذلك يلزم الوقف عند قوله تعالى : ﴿سبحانه أن يكون له ولد﴾ فلو وصلها بقوله : ﴿له ما فى السموات وما فى الأرض﴾. لتوهم السامع أنه صفه لولد، وأن المنفى ولد بأن موصوف بأن له ما فى السموات وما فى الأرض، فى حين أن المراد نفى الولد مطلقاً[5].

والنوع الثانى وهو الوقف الكافى. وهو ما يكون منقطعاً فى اللفظ متعلقاً فى المعنى فيحسن الوقف عليه والإبتداء أيضاً بما بعده، ومواضعه محكومة أيضاً بإحكام نحويه، منها الوقف بين المعطوفات نحو حرمت عليكم أمهاتكم، وبناتكم، وأخواتكم[6]، وكل رأس آية بعدها (لام كى) إلا بمعنى لكن، وإن (أن) المكسورة المشددة والإستفهام، (بل) و (إلا) المخففه و (السين) و (سوف) على التهدد و (نعم) و (كيلا) ما لم يتقدمهن قول أو قسم[7].

(١) البرهان حـ١ ص ٣٥١.

(٢) التقان حـ ١ ص ٨٤.

(٣) آية ٨ من سورة البقرة.

(٤) آية ٨ من سورة البقرة.

(٥) آية ١٧١ من سورة النساء.

(٦) الإتقان حـ ١ ص ٨٤.

(٧) آية ٢٣ من سورة النساء.

والوقف الحسن هو الذى يحسن الوقف عليه ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده، كالوقف على (الحمد لله)[1] ثم الإبتداء (رب العالمين)[2] فلا يحسن الإبتداء هنا، لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح، لأنه تابع[3].

والنوع الآخير الوقف القبيح وهو مقيس بمقاييس النحو فلا يوقف على الموصوف دون الصفة، والزمخشرى يجوز ذلك إذا كانت الصفه مقطوعة نحو ﴿من شر الوسواس الخناس﴾[4] هنا الوقف ثم يبتدئ ﴿الذى يوسوس﴾[5] أن جعله القارئ على القطع بالرفع أو بالنصب[6] ومن الوقف القبيح أيضاً الوقف على القول ثم الابتداء بمقول القول بما يوهم أن مقول القول حقيقة وليس قول الكفار نحو الوقف على ﴿لقد كفر الذين قالوا﴾[7] ثم يبدأ فيقول ﴿أن الله هو المسيح بن مريم﴾[8].

ومثله فى القبح الوقف على ﴿فبهت الذى كفر والله﴾[9] مما يفهم منه عطف لفظ الجلاله على الاسم الموصول. وأقبح وشنع الوقف على النفى

---

(١) الإتقان حـ ١ ص ٨٤.

(٢) الآية الثانية من سورة الفاتحه.

(٣) البرهان حـ١ ص ٣٥٢.

(٤) البرهان حـ١ ص ٣٥٢.

(٥) آية ٤ من سورة الناس.

(٦) آية ٥ من سورة الناس.

(٧) الكشاف حـ ٢ ص ٥٦٩ والرفع على أنه مبتدأ لخبر محذوف بأى : هو الذى والنصب على تقدير فعل : أعنى أو أخص.

(٨) آية ١٧ من سورة المائدة.

(٩) آية ٧٨ من سورة البقرة.

(١٠) آية ١٩ من سورة محمد.

دون حرف الإيجاب، نحو ﴿لا إله﴾ يقف ثم يبدأ ﴿إلا الله﴾[١٠] ونحو ﴿وما أرسلناك﴾[١] يقف ثم يبدأ ﴿إلا مبشراً ونذيرا﴾[٢].

ويزيد صاحب منار الهدى قسماً خاصاً من أقسام الوقف، وهو الوقف الجائز الذى يجوز الوقف عليه وتركه، وكلاهما - أى الوقف وتركه - مبنى على وجوه الإعراب فمن هذا القسم ﴿وما أنزلنا من قبلك وبالآخرة هم يوقنون﴾[٣] يجوز الوصل بعد (قبلك)، لأن واو العطف تقتضى عدم الوقف، ويجوز أيضاً الوقف، لأن تقديم المفعول على الفعل يقتضى الوقف، فإن التقدير (يوقنون) بالآخرة، لأن الوقف عليه يفيد معنى. ومن الوقف الجائز عند صاحب منار الهدى أيضاً قوله سبحانه وتعالى : ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح بن مريم﴾[٤] هنا الوقف ثم يبتدأ ﴿رسول الله﴾[٥] على أنه منصوب بفعل مقدر لأن اليهود لم يقروا بأن عيسى رسول الله فلو وصفنا (عيسى بن مريم) بـ (رسول الله) لذهب فهم من لا مساس له بالعلم أنه من كلام اليهود - أى ضمن مقول القول - فيفهم من ذلك أنهم مقرّون أنه رسول الله، وليس الأمر كذلك. وهذا التعليل برقيه ويقتضى وجوب الوقف على (ابن مريم) ويرفعه ذلك إلى التمام[٦].

وبعد، فلعلنا أوضحنا أن الوقف مرتبط بالإعراب كل الارتباط بل هو

---

(١) آية ١٠٥ من سورة الإسراء

(٢) آية ١٠٥ من سورة الإسراء

(٣) البرهان في علوم القرآن حـ ١ ص ٣٥٣.

(٤) آية ٤ من سورة البقرة.

(٥) آية ١٥٧ من سورة النساء.

(٦) منار الهدى في الوقف والإبتداء ص ٩.

أفعالٌ متفرقةٌ

في هذا الفصلِ نُحاولُ أن نجمعَ من كتب اللغة والأدب الأفعالَ غيرَ المتصرفةِ التي لم يجمعْها بابٌ واحدٌ من أبواب النحو، وهذه هي السمة المميِّزة لأفعال هذا الفصل، ومِنْ ثَمَّ جمعناها معًا، فهي ليس من النواسخ مثلا حتى نجدَها مجتمعةً في بابٍ واحدٍ شأن عسى وليس وكاد وكرب ... أو الاستثناء كخلا وعدا وحاشا أو من أفعال الذم والمدح كنعم وبئس وحبذا وساء. على أن بعض النحاة قد أتى ببعض هذه الأفعالِ مجتمعةً عندما تحدث من تقسيم الفعل إلى متصرف و (جامد)؛ أي غير متصرف، فالسيوطي مثلا قبْلَ أن يتحدثَ عن نعم وبئس وحبذا ولاحبذا، ألمَّ ببعض هذه الأفعال غيرِ المتصرفة فقال "الفعلُ متصرفٌ وهو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه، وهو كثير، وجامد بخلافه وهو معدود، ومنه غير ما مرَّ في النواسخ والاستثناء: قَلَّ للنفي المحض فترفع الفاعل متلوًا بصفة .... ومنه تَبَارَكَ من البركة وَهَدَّكَ من رجل ... وسُقط في يده ... وكَذَبَ في الإغراء ويَهبط أي يَصيح ...."[1].

ولقد ذكر السيوطي أيضا بعضَ هذه الأفعالِ في المزهر[2] نقلا عن التسهيل لابن مالك، قال: ابن مالك: "مُنِعتْ التَصرفَ أفعالٌ منها المثبتةُ في نواسخ الابتداء وباب الاستثناء، والتعجب ومايليه، ومنها (قَلَّ) النافيةُ، و(تبارك) و (سُقط في يده) و (هدك من رجل) و (عَمَرْتُك الله) و (كَذَبَ) في الإغراء، و (ينبغي) و (يهبط) و (أهَدُمُّ) و (أهَاءُ) بمعنى آخذ و (أعطي) و (هَلُمَّ) التميمية و (هَا) و (هاءِ) بمعنى خُذْ و (عِمْ صباحا) و (تعلّم) بمعنى أعلم، وفي زجر الخيل أقدم وأقدم وهب وأرحب وهجد، وليس أصواتا ولا أسماء أفعال لرفعها الضمائر البارزة، واستغنى غالباً بترك عن (وَذَرَ) وبالتَّرك عن الوذْرِ والدَّعِ، وربما قيل وَدَعَ ووَدْعٌ

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٨٣، ومكان النقط شرح لبعض أحكام هذه الأفعال وسنتعرض لها بالتفصيل بعد قليل.

(٢) المزهر جـ٢ ص ٤٥.

وودَّر"[1].

ونحن في بحثنا هذا نحاولُ درسَ هذه الأفعال مبينين استعمالاتِها وشواهدَها وآراءَ النحويين في كلٍّ منها. والتتبعُ التاريخي لاستعمال هذه الأفعال أمرٌ بالغُ الصعوبة، "ذلك أن العقلَ ينسى خطواتِ التطورِ المعنوي التي مرَّتْ بها، ونقول يتساها إذا افترضنا أنّه عرَفَها في يوم من الأيام، فللكلمات دائما قيمة حضورية actuelle ، يعني أنها محدودة باللحظة التي تستعمل فيها، ومفردة بمعنى أنها خاص بالاستعمال الوقتي الذي تستعمل خلاله"[2].

ومع ذلك فسنحاول قدرَ جهدِنا القاءَ الضوءِ على التتبع التاريخي لاستعمال هذه الأفعال أو بعضِها.

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٢٤٦ و ٢٤٧ تحقيق محمد كامل بركات دار الكتاب بمصر سنة ١٩٦٧ م.

(2) اللغة فندريس ص ٢٢٦ بتصرف.

وذر – ودع

من هذه الأفعال الفعلان وَدَعَ، وَذَرَ فالمستعمل منهما الأمرُ دَعْ وذَرْ والمضارع يَدَعُ ويَذَرُ، أما وَدَعَ ووَذَرَ الماضيان فلم يستعملا، ونستطيع أن نقول إنّ هذين الفعلين شبهُ متصرفين من ناحية الاستعمال ليس غير، إذ إنّ القياسَ لا يأبى مجئ الماضي أيضاً، كما هو الحالُ في وَزَنَ زِنْ وَزْنًا. يؤيد ذلك ما قاله ابنُ درستويه "واستعمالُ ما أهملوا من هذا جائزٌ صوابٌ، وهو الأصلُ بل هو في القياس الوجهُ، وهو في الشعر أحسنُ منه في الكلام لقلةِ اعتياده، لأنّ الشعرَ أيضاً أقلُّ استعمالاً من الكلام"[1].

ويرى بعضُ اللغويين أنّ استعمالَ وَذَرَ وَوَدَعَ ثقيلٌ لابتدائهما بالواو، وهو حرفٌ مستثقل فاستُغنيَ عنهما بما خلا منه وهو تَرَكَ[2].

وربما كان في هذا تعليلٌ لاستعمال وزن مع أن أولَها واو؛ إذ لا نجد بديلا لها كما وجدنا بديلا للفعلين وذر وودع وهو ترك.

وقد عولّ الشيخُ خالد الأزهري على أن للفعلين وذر وودع بديلاً وهو ترك – عولّ على ذلك تعليله لعدم تصرفهما. قال "... والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإنْ كانَ باقيًا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان، كيذر ويدع حيث استُغني عن ماضيهما بماضي ترك" (شرح التصريح ٩٢/٢).

وهذا خطأ لأن الفعلين متصرفان كما بينّا. إلاّ أنّ الاستعمالَ هو الذي هجر الماضيَ منهما، وبقي المضارعُ والأمرُ. وفي ذلك يقولُ ابنُ جني "فإنْ كان الشئُ شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحامَيْتَ ما تَحامَتِ العربُ من ذلك وجَرَيْتَ في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من وذر وودع، لأنهم لم يقولوهما ولا غَرْوَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فأما قولُ أبي الأسود:

---

(١) المزهر جـ٢ ص ٤٦.

(٢) المزهر جـ٢ ص ٤٦.

لَيْتَ شِعْرِى عنْ خَلِيلِى ما الّذى		غَالَهُ فِى الحبِّ حَتّى وَدَعَهْ[1]

فشاذٌ، وكذلك قراءةُ بعضِهم (ما وَدَعَكَ ربُّك وما قَلَى) بتخفيف الدال فأما قولهم: ودع الشئ يدع - إذا سكن - فاتدع مسموع متبع، وعليه أُنشد بيتُ الفرزدق:

وعضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مروانَ لم يَدَعْ		مِن المالِ إلاّ مُسْحَتٌ أوْ مُجَلَّفُ[2]

فمعنى لم يدع - بكسر الدال، أى لم يتّدعْ ولم يثْبُتْ"[3] والاستغناء عن الشئ بالشئ نَصَّ عليه سيبويه فى مواضعَ من كتابه فيقول "فقد يستغنون عن الشئ بالشئ، وقد يستعملون فيه جميعَ ما يكون فى بابه"[4].

ويقول "هذا باب يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ (ما أفعلَ فعلَه) وعن (أفعل منه) بقولهم (هو أفعل منه فعلا)، كما استغنى بتركت عن ودعت"[5].

ويقول "... كما أنّ يَدَعُ على وَدَعْتُ، ويَذَرَ على وَذَرْتُ وإن لم يستعملا، استُغْنِىَ عنهما بتركت"[6].

على أنّ بيتَ أبى الأسود:

لَيْتَ شِعْرِى عنْ خَلِيلِى ما الّذِى		غَالَهُ فِى الحبِّ حَتّى وَدَعَهْ[7]

(١) سنحقق هذا البيتَ بعد قليل.

(٢) شرح ديوان الفرزدق. عبد الله إبراهيم الصاوى ص ٥٥٦ التجارية بمصر سنة ١٩٣٦ م.

(٣) الخصائص ج١ ص ٩٩.

(٤) الكتاب جـ٢ ص ١٩١.

(٥) الكتاب جـ٢ ص ٢٥١.

(٦) الكتاب جـ٢ ص ٢٣٨.

(٧) هذا البيتُ أنشدَه ابنُ جنّى فى خصائصه جـ١ ص٩٩ كما سبق، ولم يحققه الأستاذُ النجار محققُ الخصائص فى هذا الموضع، غيرَ أنّه عاد وذكر فى ص ٢٦٦ من الجزء نفسه أنّ نسبةَ هذا البيتِ لأبى الأسود خطأ، وإنّما قائلُه هو أنس بن زنيم الليثى فى عبيد الله ابن زياد بن أبيه، وكذلك عدلّ فى روايته بأن جعلَهُ:

سَلْ أميرِى ما الّذى غيَّرَهُ		عن وِصالى اليومَ حتّى وَدَعَهْ

له دلالةٌ كبيرةٌ من حيث التتبعْ التاريخى لاستعمال الفعل (ودع) ذلك أنّنا إذا أضفنا إلى هذا البيت قراءةَ الآية الكريمة "ما وَدَعَكَ ربُّك ومَا قَلَى[1]" بتخفيف الدال وهى قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام وابن أبى عبلة[2] وأضفنا أيضا ما ورد فى اللسان وفى حديث ابن عباس أنّ النبى صلى الله عليه وسلم قال: لَيَنْتَهِيَنَّ

وقد بحثت فى الكتب التى تَرْجمت لأبى الأسود على أجدُ الحقيقية فى هذا البيت، لأنى سأبنى عليه حكما، فبحثت فى الأغانى للأصفهانى جـ١٢ ص ٣٠١، دار الثقافة بيروت ١٩٧٤، وأسْدُ الغابه فى معرفة الصحابة لابن الأثير، نسخة قديمة دون ذكر الناشر أو تاريخ النشر، ونزهة الألباء فى طبقات الأدبا ء لابن الأنبارى: تحقيق ابراهيم السامرائى ص ١، دار المعارف ببغداد ١٩٥٩، ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ص ٦ نهضة مصر ١٩٥٥، فلم أجد ذكراً لهذا البيت فى كل هذه المراجع التى ترجمت لحياة أبى الأسود. ثم بحثت فى بُغية الرعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى جـ٢ ص ٢٣ تحقيق محمد إبراهيم طبعة عيسى الحلبى ١٩٦٤، فلم أجد هذا البيتَ فيه، إلاّ أننى وجدت بيتين آخرين من نفس البحر (الرمل) والقافية:

لايَكُنْ بَرْقُك بَرْقاً خُلَّباً ... إن خيْرَ البرقِ ما الغيثُ معه

لا تهنّى بعد إكرامِكَ لى ... فشديدٌ عــادةٌ مُنْتَزَعَــةْ

وقد ورد هذا البيت فى اللسان إلاّ أنّ فيه روايةً أخرى وقائلاً آخرَ غيرَ أبى الأسود. يقول صاحب اللسان "وهذا البيت، رَوَى الأزهرىُ عن ابن أخى الأصمعى أنّ عمَّه أنشده لأنس بن زنيم الليثى:

لَيْتَ شِعْرِى عنْ خَليلِى ما الَّذى ... غَالَهُ فى الحُبِّ حَتّى وَدَعَــهْ

لايَكُــنْ بَرْقُــك بَرْقــاً خُلَّبــاً ... إن خيْرَ البرقِ ما الغيثُ معه

وإذا عرَفْنا أنّ أنساً هذا قد قال البيتَ فى عبيد الله بن زياد بن بيه الملقب بابن مرجانة، وعرفنا أيضا أنّ عبيدَ الله تُوفى سنة ٦٧هـ، وأنّ أبا الأسود توفى سنة ٦٩هـ - إذا عرفنا كلَّ ذلك فلا يهمنا من قائل البيت بقدر ما يهمنا الفترة التى قيل فيها وهى الستينات من القرن الأول.

(١) الآية الثالثة من سورة الضحى.

(٢) اللسان جـ ١ ص ٢٦٣.

أقوامٌ عن وَدْعِهم الجمعاتِ أو ليُختَمَنَّ على قلوبهم" أي عن تركهم إياها[1]. استنتجنا أن هذا الفعل (ودع) بصيغته الماضية وكذلك المصدر (وَدْعاً) لم يكونا مهجورين في فترة نزول القرآن الكريم وعلى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، واستمر استعمالهما حتى السنينَ الأولى من النصف الثاني من القرن الأول، وبعد ذلك هُجِر استعمالهما ولم يبقَ مستعملا إلا المضارعُ والأمرُ.

(١) اللسان جـ١٠ ص ٢٦٣.

كَذَبَ عليك

أما الفعلُ (كَذَبَ) فَغَنِيٌّ أنّه متصرف: كَذَبَ يكذِبُ كَذِبا وكِذابا وكُذّابا فهو كاذب وكذّاب وكَذُوب"[1].

وأما (عليك) فهو جار ومجرور، هذه، هي النظر الأولى لهذا الأسلوب ولكنهم يعدونه من أساليب الاغراء، وقد جاء على هذا النمط أو هذه الصورة دون تغيير، وتكون الكلمة (كذب) في هذه الحالة فعلاً غيرَ متصرف، لزم صورة واحدة وهي الماضي، و (عليك) يشبهونها بتلك التي تستعمل في الإغراء، كما في قوله تعالى: "يا أيّها الذينَ آمنُوا عليكم أنفسَكم"[2] فعليك هنا اسمُ فعلٍ منقولٌ عن الجار والمجرور بمعنى الزم أو احفظ.

وربما استُعمل الفعلُ (كذِب) غيرَ متعدٍ بالحرف، بل يجئُ بعدَه المفعُولُ به مباشرةً فيقال (كذبك) وذلك كقولِ عمرَ بنِ الخطاب حين جاءه رجل يشكو النقرس "كَذَبَتْكَ الظهائرُ، أي بالمشي فيها، والظهائر جمع ظهيرة وهي شدة الحر"[3].

أما شواهد (كَذَبَ عَلَيْكَ) فقولُ عمرَ أيضا حين شكا إليه عمروُ ابن معد يكرب المَعَصَ (التواء عصب القدم) فقال له: كَذَبَ عليك العسلُ. يريد العَسَلانَ وهي مشيُ الذئب، أي عليك بسرعة المشي، وقولُه أيضاً: "كَذَبَ عليك العمرةُ، كذب عليكم الحجُّ، ثلاثةُ أسفارٍ كذبن عليكم قال ابن السكيت: بمعنى عليكم به، كلمة نادرة جاءت على غير القياس. وقال "الأخفش الحج مرفوع به ومعناه نصب، لأنه يريد الأمر به كقولهم أمكنك الصيدُ، يريد ارْمِه"[4]. أي أن المُغرَى به كان حقُّه النصبَ، ولكنه جاء بالرفع شاذا على غير قياس. يقولُ الأصمعيُّ في ذلك "معنى

(١) اللسان مادة ك ذ ب

(٢) المائدة آية ١٠٥.

(٣) اللسان مادة ك ذ ب جـ٢ ص ٢٠٤.

(٤) النهاية في غريب الحديث لأبي السعادات بن محمد الجزري المعروف بابن الاثير جـ٤ ص ١٣ المطبعة الخيرية بمصر دون تاريخ

(كذب عليكم) معنى الاغراء أي: عليكم به، وكان الأصل في هذا أن يكون نصب، ولكنه جاء عنهم بالرفع شاذا على غير قياس[1].

ونستطيع القولَ بأن هذا الأسلوبَ قد هُجر الآن، ولم يُعد مستعملا ألتبة، وجميع شواهده - كما سيتضح بعد قليل - لم يتعدَّ زمنُها زمنَ الرسولِ عليه الصلاة والسلام والخلفاءِ الراشدين من بعده يدلُّ علىَ ذلك أن سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ[2]. أورد في كتابه كلمة (كَذَبَ) - من حيث تعلقها بأحكام نحوية أو لغوية - مرتين[3]: الأولى، عندما أنشد بيتَ الأخطل:

كَذَبَتْك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خَيالا[4]

وقد استشهد بهذا البيت على إتيان الشاعر بأم منقطة بعد الخبر[5].

والثانية: عندما أنشد بيتَ خزز بن لودان أو عنترة:

كَذَبَ العتيقُ وماءُ شنٍّ بارد إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقا فاذهبي[6]

ولم يعلّقْ سيبويه على البيت إلاّ بقوله يريد (فاذهبي)، وكان ذلك في (باب وجوه القوافي في الإنشاد)، ولم يذكرْ سيبويه أنّ (كذب) في أول البيت قد أتت بمعنى الإغراء، وربما يكون سببُ ذلك ندرةَ هذا الأسلوب على عهد سيبويه، بل انعدامه. صحيحٌ أن سيبويه قد أورد البيتَ في مُقامٍ غيرِ مُقامِ استعمالِ (كَذَبَ) للإغراء، ولكننا لاننسى أن سيبويه من طبعه الاستطراد، والدخول في موضوع جديد طارئ، ثم الرجوع إلى الموضع الذي كان يبحثه

---

(١) الهمع جـ٢ ص ٨٣.

(٢) اللسان مادة كذب جـ٢ ص ٢٠٥.

(٣) عرفت ذلك من فهرس كتاب سيبويه الذي صنعه عبد السلام هارون جـ٥ ص١٦٩. الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧م.

(٤) الكتاب جـ١ ص ٤٨٤.

(٥) الكتاب جـ١ أسفل هامش ٤٨٤ (الشنتمري).

(٦) الكتاب جـ٢ ص ٣٠٢.

على أن الشنتمرى ذكر ذلك حيث قال:

"ومعنى (كذب العتيق) عليك به، وهى كلمة نادرة تغرى بها العرب فترفع ما مدها وتنصب"[1].

ومهما يكن من أمرٍ فإن هذا التعبيرُ نادرُ الاستعمالِ فى عصره، مهجورٌ الآن تامّ الهجرِ. إلاّ أن السؤالَ الذى يطرأ للباحث: ماعلاقةُ الفعلِ (كَذَبَ) سواءً أكان متصرفًا أم غيرَ متصرفٍ بالاغراء أو بالوجوب، فنقول: كَذَبَ عليكم الحجُّ، بمعنى يجب؟

ظللتُ أفكرُ فى هذا السؤالِ علّى أحظى بإجابةٍ مقنعةٍ، وقد رأيتُ أن العلاقةَ بين الكذب والإغراء علاقةٌ غريبةٌ، والأسلوب نفسه نادر غير مألوف، وقد قال ابن فارس كلاما قيما في هذا الصدد: "ذهب علماؤنا أو أكثرُهم إلى أنّ الذى انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقلُّ، ولو جاءنا جميعُ ما قالوه لجاءنا شعرٌ كثيرٌ وكلامٌ كثيرٌ وأحرى بهذا القولِ أن يكون صحيحاً، لأنّا نرى علماءَ اللغةِ يختلفون فى كثير مما قالته العرب، فلا يكادُ واحدٌ منهم يُخبرُ عن حقيقةِ ما خولف فيه، بل يسلكُ طريقَ الاحتمالِ والإمكان، ألا تَرَى أنّا نسألهم عن حقيقة قول العرب فى الإغراء: كَذَبَكَ كذا، وعمّا جاء فى الحديث من قوله: كَذَبَ عَلَيْكُمُ الحَجُّ، كذب الصَلُ، وعن قولِ القائلِ:

كَذَبَتْ عَلَيْكُمْ أَوْعِدونى وعلّلوا ... بِىَ الأرضَ والأقوامَ قِرْدانَ مَوْظِبِ

وعن قول الآخر:

كَذَبَ العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ ... إنْ كنتِ سائلتى غَبُوقًا فاذهبِ

ونحن نعلمُ أنّ قولَ (كَذَبَ) يَبْعُدُ ظاهرُه عن باب الإغراء، وكذلك قولهم..."[2].

---

(١) الكتاب جـ٢ أسفل ص ٣٠٢.

(٢) المزهر جـ١ ص ٦٦ و ٦٧، والصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب لأحمدَ بن فارس ص ٦٧ و ٦٨ تحقيق مصطفى الشويمى، بيروت ١٩٦٤، والبيت الأول - فى اللسان - لخداش بن زهير والبيت الثانى هو الذى أنشده سيبويه جـ٢ ص ٣٠٢.

ثم يَذْكُر بعدَ ذلك أمثلةً أخرى في سعَة اللُّغة وغريبها، لايهمنا منها إلاّ أسلوب (كذب عليك)، ثم يعلق على كل ذلك قائلا "وقد كَانَ لذلك كلّه ناسٌ يعرفُونه، وكذلك يعلمُونَ معنى ما نَسْتَغرِبُهُ اليَوْمَ....."[1].

فهذا الأسلوب إذاً كان له تفسيرُه عند قائلية في الماضي بالرغم من استغرابنا إياه اليوم. ونحنُ هنا نجتهدُ، فنتقدّمُ على استحياءٍ تفسيراً له، لقد اشتهر القولُ بيْن العامة في عصرنا الحاضر "عليك الحرام تفعل كذا ..." يقول العاميُّ ذلك مخاطبا غيرَه أو قل مغرياً غيرَه، وربما قال مغريا نفسه أو مُقْسِماً" عليَّ الحرام أفعل كذا ..." أليس هذا مشابها للأسلوب (كذب عليك)؟ بلى هو مشابهٌ. فالأسلوبُ العاميُّ يعني أنَّ الحرامَ يَحِلُّ بي إنْ لمْ أفعلْ كذا، والأسلوبُ الثاني يعني أنَّ الكذبَ يكون عليَّ - أي أني أكونُ كاذبا - إن لمْ أفعلْ كذا، والعلاقةُ بين الكَذبَ والحرام علاقةٌ وثيقة.

(١) المزهر جـ١ ص ٧ و ٧١ والصاحبي ص ٧١ و ٧٢.

تبارك

يَرْجِعُ هذا الفعلُ إلى المادة ب رك، ومن هذه المادة: البَرَكَةُ أي النماءُ والزيادةُ، والتَّبْرِيكُ أي الدعاءُ للإنسان، فيقال برَّكْتُ عليك تَبْرِيكا، أي قلت : بارك اللهُ عَلَيْكَ. وفي التَّشهد "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته" البركات أي السعادة[1].

وتَبَارَكَ على وزن تفاعل مثلَ تقاتلَ، وكان القياسُ أنْ يكونَ متصرفًا مثلَه، ولكنه جاء "غيرَ متصرفٍ فلا يأتي منه مضارعٌ ولا أمرٌ ولا اسمُ فاعلٍ، وهو بمعنى تعظَّم وتمجَّد وارتفع"[2]. وقد ذكرَ السيوطي هذا الفعلَ مع الأفعالَ التي لاتتصرف[3]. وكذلك ذكره ابنُ مالكٍ[4]. وقد استعملَ القرآنُ الكريمُ كثيراً من اشتقاقات هذه المادة كقوله تعالى: "وجَعَلَ فيها رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِها وبَارَكَ فيها"[5]. و "فلَمَّا جاءها نُودِيَ أنْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ ومَنْ حَوْلَها"[6]. و "اهبطْ بسلام منَّا وبركاتٍ عليك وعلى أممٍ مِمَّنْ مَعَكَ"[7]. و "وهذا ذِكْرٌ مباركٌ أنْزَلْنَاهُ أفَأنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ"[8].

ولكنَّه لَمْ يستعمل الفعل تَبَارَكَ إلاَّ مُسْنَداً إلى اللهِ سبحانَه وتعالى في كلِّ المواضع التي ذُكِرَ فيها وهي:

---

(١) اللسان مادة ب ر ك جـ١٢ ص ٢٧٥.

(٢) حاشية الجمل على الجلالين جـ٢ ص ١٥٠.

(٣) همع الهوامع جـ٢ ص ٨٣.

(٤) تسهيل الفرائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٢٤٦، تحقيق محمد بركات دار الكاتب العربي بمصر ١٩٦٧ م.

(٥) فصلت: ١٠.

(٦) النمل: ٨.

(٧) هود: ٤٨.

(٨) الأنبياء: ٥٠.

١- تَبَارَكَ اللَّهُ ربُّ العالمين[١].

٢- فتبارك الله أحسنُ الخالقين[٢].

٣- تبارك الذي نزّل الفرقانَ على عَبْدِه، ليكونَ للعالمين نذيرا[٣].

٤- تبارك الذي إنْ شاءَ جَعَلَ لكَ خيْراً من ذلك[٤].

٥- تبارك الذي جعل في السماء بروجا[٥].

٦- فتبارك الله رب العالمين[٦].

٧- وتبارك الذي له ملكُ السَّمَوات والأرضِ وما بينَهما[٧].

٨- تبارك اسمُ ربِّك ذي الجلال والإكرام[٨].

٩- تبارك الذي بِيَدِه المُلكُ وهو على كلِّ شيءٍ قدير[٩].

فهذا الفعلُ غيرُ المتصرفِ مقصورٌ استعمالُ على إسناده لله سبحانه وتعالى. وربما كان هذا هو سببَ عدم تصرّفه؛ للإشعار بأنّ التمجيدَ والعظمةَ والرفعةَ لله سبحانَه دونَ غيره، وللإشعار أيضا بأنّ هذا الفعلَ - وإن كان قد توقَّفَ منذ صيغة الماضي - يدلُّ على الحال والاستقبال أيضا، مَثَلُهُ في ذلك مَثَلُ الفعلِ (كان) في مواضعَ كثيرةٍ من القرآن الكريم كقوله تعالى: "وكان اللهُ غفورا رحيما"[١٠]، و "كان الله عليما حكيما[١١]" و "كان الله سميعا بصيرا"[١٢]

(١) الأعراف: ٥٤.
(٢) المؤمنون: ١٤.
(٣) الفرقان: ١.
(٤) الفرقان: ١٠.
(٥) الفرقان: ٦١.
(٦) غافر: ٦٤.
(٧) الزخرف: ٨٥.
(٨) آخر سورة الرحمن.
(٩) الملك ١.
(١٠) النساء: ١٠.
(١١) النساء: ١١١.
(١٢) النساء ١٣٤.

قـــل

غَنِي عن القول أنَّ الفعلَ (قَلَّ) فعلٌ متصرفٌ، وقد كَتَبَ فيه صاحبُ اللسان مايزيد على ست صفحاتٍ مبيناً اشتقاقات هذه المادة (قلل) واستعمالاتها. فمن ذلك قوله تعالى: "وللنساء نصيبٌ مما تَرَكَ الوالدَانِ والأقربون مما قَلَّ منه أو كثُر[1]" و "مَتَاعٌ قليلٌ ثم مأواهم جهنَّمُ وبئسَ المِهادُ[2]" و "إنْ تَرَنِ أنا أقلُّ منك مالاً وولدا[3]" و "إنَّ هؤلاءِ لَشِرذِمَةٌ قليلُون"[4].

غير أنَّ بعضَ النحويين قد جعلوا الفعل (قَلَّ) غيرَ متصرفٍ، وذلك فى استعمال خاص به لايتعداه، وذلك إذا كان بمعنى (ما) التى هى للنفى المحض، كقولهم "قَلَّ رجلٌ يفعل ذلك" ويساوى فى المعنى "ما رجل يفعل ذلك" وم (ما) هنا حرف، ومادام الفعل (قل) قد استعمل موضعَها فهو غيرُ متصرفٍ لشبهه بالحرف.

يقول السيوطى فى ذلك "ومنه - أى من الجامد - قلَّ للنفى المحض فترفع الفاعلَ متلوا بصفةٍ مطابقةٍ له نحو (قل رجلٌ يقول ذلك) و (قل رجلان يقولان ذلك بمعنى (ما رجل ...)[5].

وقد كرر هذا القول فى المزهر نقلا عن ابن مالك فى التسهيل حيث قال "مُنعت التصرفَ أفعالٌ: منها المثبتةُ فى نواسخ الإبتداء وباب الاستثناء والتعجب ومايليه، ومنها قَلَّ النافية ...".

ولم يذكر ابنُ مالك تفصيلاً لاستعمال هذا الفعلِ فى هذا الموضع، إلا أنَّه عَقَدَ

---

(١) النساء/ ٧.

(٢) آل عمران/ ١٩٧.

(٣) الكهف/ ٣٩.

(٤) الشعراء/ ٥٤.

(٥) الهمع / ٢/٨٣.

(٦) المزهر ٢/٤٥.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٤٦.

فصلا قبله مباشرةً بيّن فيه الصلةَ بين (قَلّ) و (ما) النافية، قال فيه "قد يقومُ مَقام (مايفعلُ أحدٌ) (أقلُّ) ملازما للابتداء، والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مُغْنِيَة عن الخبر لازمٌ كونُها فعلاً أو ظرفاً، وقد تُجعل خبراً، ولابدَّ مِنْ مطابقةِ فاعلِها للنكرة المضاف إليها، ويساوى (أقلُّ) المذكور (قلَّ) رافعاً مجرورَ (أقلّ).

ولسنا مع ابن مالك أو السيوطى فى ذلك لِمَا يأتى:

١- أننا - فيما اطلعنا عليه من المراجعِ النحوية - لم نجدْ هذا الفعلَ إلاّ فى المرجعين اللذين ذكرناهما ليس غير.

٢- أنّ (قلّ رجلٌ يفعل ذلك) مثالٌ لايُعتدُّ به، ولم نجد شاهدا على نمط هذا المثال يؤيدُ قولهما.

٣- أنّ القولَ بأن (قلّ) تساوى (ما)، ومن ثَمَّ فإنّ (قلّ) غيرُ متصرفٍ لشبهه بالحرف - هذا القولُ يَحْتاجُ إلى دليلٍ، وهو بعيدٌ عن واقعِ اللّغة فعلاقةُ المساواةِ هذه نجدها فى المسائل الرياضية، وفرقٌ كبيرٌ فى اللغة بيْن استعمال الفعل واستعمال الحرف.

وإذا دَخَلَتْ على (قلّ) (ما) الكافة، أصبحت (قلما)، وحينئذ يجئ بعدَها جملةٌ فعليةٌ، بعكس (قلّ) مفردةً، فإنها تتطلب بعدَها فاعلا، وقد ذكر سيبويه أنه من قبح الكلام أن تجئ (قلما) وبعدَها اسمٌ يقول "ويحتملون قبح الكلام حتي يضعوه فى غير موضعه؛ لأنّه مستقيم ليس فيه تناقض، فمن ذلك قولُ عمرَ بن أبى ربيعة:

صَدَدْتِ فأطوَلْتِ الصُّدودَ وقلّما   وصالٌ على طول الصدود يدومُ

ولكنَّ الكلام: قلما يدوم وصال"[1].

ذكر سيبويه ذلك، ولكنه لم يذكر فى هذا المقام أنَّ قلَّ فعلٌ غيرُ متصرفٍ أو أنّها تساوى (ما) ولم يذكرْ أيضاً المثالَ (قلَّ رجلٌ يفعل ذلك)، مع أن منهج

---

(١) الكتاب جـ١ ص ١٢.

سيبويه أنه قد يستطرد فيذكر موضوعا أو حكما متعلقا بالموضوع الذى يتكلم عنه ثم يرجع إلى هذا الموضوع مرةً ثانيةً.

وذكر سيبويه (قلّما) مرةً أخرى فى كتابه عند عرضه "للحروف التى لايَليها بعدَها إلاّ الفعلُ، ولا تغير الفعل عن حاله التى كان عليها قبل أن يكون شئٌ منها[1]" وذكر من هذه الحروف قد وسوف والسين وربما قلما، أى أنه عد (قلما) كلها حرفا[2]، يقول "ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباهُهما، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ وهيؤها ليُذكرَ بعدَها الفعلُ، لأنّه لم يكن لهم سبيلٌ إلى (رُبَّ يقول) ولا إلى (قلَّ يقول)"[3].

والمُهمُّ فى ذلك كلّه أن سيبويه لم يستطردْ فيذكرَ أثناءَ ذلك أن (قلَّ) فى استعمال بعينه فعلٌ غيرُ متصرفٍ أو أنه يساوى (ما) فى المثال (قلَّ رجلٌ يفعل ذلك).

(١) الكتاب جـ١ ص ٤٥٨.

(٢) يرى النحاة أنّ قلّما مكونةٌ من الفعل الماضى (قلّ) وما الكافة عن عمل الرفع (انظر المغنى ص ٤٠٣).

(٣) الكتاب جـ١ ص ٤٥٩.

"سُقِطَ في يَدِه"

رأى النحاةُ أنّ الفعل "قَلّ" متصرفٌ إلاّ في استعمال خاص لا يتعداه يكون فيه غيرَ متصرف، وهو ماكان على مثال "قل رجل يفعل ذلك" بمعنى "مارجل يفعل ذلك" ، وقد اختلفنا مع النحاة في ذلك لعدم وجود شواهدَ تؤيدُ رأيَهم وتدل على أن (قل) تستعمل للنفي المحض مكان (ما).

أما بالنسبة للفعل (سُقِطَ) ، فالأمرُ يختلف كلَّ الاختلاف، إذ نجده غيرَ متصرفٍ في استعمالٍ بعينه دالاً على الندم والحسرة، ويؤيد ذلك قولُه سبحانه وتعالى "ولما سُقِطَ في أيْديهم ورأوا أنَّهُم قد ضَلّوا قالوا لئنْ لمْ يَرْحَمْنَا ربُّنا ويغفرْ لنا لنَكُونَنَّ من الخاسرينَ"[1].

فاستعمالُ هذا الفعل دالاً على الندم والحسرة مقصورٌ على صيغة الماضي الذي لم يُسم فاعلُه دونَ إسنادِ أيةِ ضمائر له فلا يُقال يسقط ولا سقطوا ولا يسقطون...

أمّا بَقيّةُ استعمالاته فيكون فيها متصرفا ومن ذلك قولُه تعالى "وهُزّي إليكِ بجذعِ النّخلةِ تُساقِطْ عليكِ رُطَباً جَنيا"[2] وَ "أوْ تُسْقِطَ السّماءُ كما زَعَمْتَ علينا كِسَفًا"[3] و "إنْ يَروا كِسفاً منَ السّماءِ ساقطا يقولوا سحابٌ مركومٌ"[4].

ومن النحاةِ من يُجيزُ (أُسْقِطَ في يَدِه)، إلاّ أنّ الجمهورَ لا يُعتدُّ بها ويرى أنّ (سُقِطَ) التي استعملها القرآنُ هي الأجود والأحسن"[6].

وقد ذكر هذا الفعلَ السيوطيُّ وابنُ مالك ضمنَ الأفعالِ غيرِ المتصرفة وأثبتا له

---

(١) الأعراف - ١٤٩.

(٢) مريم - ٢٥.

(٣) الإسراء- ٩٢.

(٤) الشعراء - ١٨٧.

(٥) الطور - ٤٤.

(٦) حاشية الجمل على الجلالين جـ٢ ص ١٩٥. ومعاني القرآن للفراء جـ١ ص ٣٩٢ ص ٣٩٣ تحقيق الأستاذين محمد نجاتي ومحمد النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب ٩٨٠.

ذا التركيبَ دونَ غيره[١].

وهذا التركيبُ لمْ تعرفه العربُ إلاَّ بَعْدَ نزولِ القرآن[٢] ويُبرهن أبو القاسم زجاجى على ذلك قائلا "سُقِطَ فى أَيْدِيهم نظمٌ لمْ يُسمع قبلَ القرآنِ لا عرفته عربُ، ولم يوجد ذلك فى أشعارهم، والذى يدلُّ ذلك أن شعراء الإسلام لمَّا سمعوا ذا النظم واستعملوه فى كلامهم خَفِى عليهم وجهُ الاستعمال، لأن عادتهم لم تجرِ .. فقال أبو نواس:

ونَشْوَةٌ سَقَطْتُ مِنْها فِى يَدِى[٣].

وأبو نواس هو العالم النحرير، فأخطأ فى استعمال هذا اللفظ، لأن (فَعَلْتُ) يُبنى إلاَّ من فعلٍ يَتَعَدّى، لايُقال رغبت ولايقال غضبت، وإنَّما يقال رغبت فى، غضبت على"[٤].

وقد اهتم كثيرٌ من النحاة واللغويين والمفسرين بتأصيل هذا التركيب، وجميعهم رجعوه إلى صورة مشخصة ملموسة. قال سليما الجمل" ... وأصله سقطت واههم على أيديهم، فـ (فى) بمعنى (على) وذلك من شدة الندم، فإنَّ العادةَ أنَّ إنسانَ إذا ندم على شئ عضَّ بفمه على أصابعه فسقوط الأفواه على الأيدى زم للندم فأطلق اسمُ اللازم وأُريدَ الملزوم على سبيل الكناية"[٥].

---

١) المزهر ٢/٤٥ والهمع ٢/٨٣ والتسهيل ٢٤٦.

٢) حاشية الجمل على الجلالين جـ٢ ص ١٩٢، ومجمع الأمثال لأبى الفضل أحمد بن محمد النيسابورى المعروف بابن الاثير جـ١ ص ٣٤٤. الناشر: عبد الرحمن محمد. ميدان الأزهر بمصر ١٣٥٢هـ.

٣) أجهدت نفسى فى البحث عن البيت بتمامه فى ديوان أبى نواس، فلمْ أجده، وربما كنتُ غيرَ موفقٍ فى ذلك. فحرفُ الروى يحتمل أن يكون الدالَ وغيرَه، ومع ذلك فقد بحثت فى كل القصائد التى من بحر الرجز، ثم من الكامل على سبيل الاحتياط، ولا أدرى كيف أتى به صاحبُ مجمع الأمثال.

٤) مجمع الأمثال جـ١ ص٣٤٤.

٥) حاشية الجمل جـ٢ ص ١٩٢.

وقال أبو جعفر الطبرى " ..... وأصله الاستئسار، وذلك أن يضربَ الرجلُ الرجلَ أو يصرعَه، فيَرْمِيَ به بين يديه ليأسرَه، فيكتفه فالمَرْمِيُّ به مسقوطٌ في يدى الساقط به، فقيل لكل عاجز عن شئ وصارع لعجزه فنتدم على ما فاته"[1].

وقد عقب المحققان على ذلك بقولهما "والذى قاله أبو جعفر تفصيل جيد وبيان عن أصل الحرف قلما يوجد فى كتب اللغة"[2].

وقال الزمخشرى "... لأنَّ من شأن من اشتد ندمُه وحسرته أن يَعضَّ يده غمّاً فتصري يدُه مسقوطا فيها"[3].

ونلاحظ أن القرآن الكريم قد استعمل هذه الجارحةَ - اليدَ - فى صورتين آخريين ليعبرَ بهما عن الندم والحسرة. ويقول سبحانه وتعالى: "وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ على يديه يقول يليتنى اتَّخذت مع الرسول سبيلا"[4]. ويقول سبحانه: "وأحيطَ بثَمَرِه فأصبحَ يقلِّبُ كفَّيْهِ على ما أنفقَ فيها وهي خَاويةٌ"[5].

---

(١) تفسير الطبرى جـ١٢ ص ١١٨ و ١١٩ تحقيق محمود أحمد شاكر. دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٨.

(٢) تفسير الطبرى جـ١٧ ص ١١٩.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل لجار الله الزمخشرى جـ٧ ص ١١٨. بيروت دون تاريخ.

(٤) الفرقان آية ٢٧.

(٥) الكهف آية ٤٢.

عم صباحا

ذكر السيوطي هذا الفعلَ مع ظرف الزمان في همع الهوامع[1] على أنه من الأفعال غير المتصرفة، وكذلك ذكره في المزهر[2] نقلا عن ابن مالك في التسهيل[3].

وهذه الجملةُ تحيةٌ عند العرب، يقال عِمْ صَبَاحاً، وَعِمْ مَسَاءً وعِمْ ظَلاماً[4]، ولكن (عِمْ صَبَاحاً) هي التي كَثُرَ ورودُها في الشعر:

قال زهير بن أبي سلمى:

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا ألا انْعِم صَبَاحاً أيُّها الربعُ واسلمِ[5]

وقال عنترة:

يادَارَ عَبْلَةَ بالجَوَاءِ تكلَّمي وعِمِي صَبَاحاً دارَ عبلةَ واسْلَمي[6]

وأنشد يونسُ بنُ حبيبٍ شطراً من الطويل هو

عِمَا طَلَلَيْ جُمْلٍ عَلَى النَّأيِ واسلَمَا[7]

أمَّا عِمْ ظلاما وعم مساء فقد قل ورودُهما. قال شمير بن الحارث الضبي:

أتوا نَاري فقلتُ مَنونُ قالوا سَرَاةُ الجِنُّ قلت عِمُوا ظَلاما[8]

(١) الهمع ٢/٨٣.

(٢) المزهر ٢/٤٥.

(٣) التسهيل ٢٤٧.

(٤) خزانة الأدب للبغدادي جـ١ ص ٦٠ تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٩.

(٥) شرح القصائد السبع الطول لابن الأنباري ص ٢٤٣ تحقيق هارون، دار المعارف بمصر ١٩٨٠.

(٦) شرح القصائد السبع لا الأنباري ص ٢٩٦.

(٧) اللسان مادة و ع م جـ١٦ ص ١٢٨.

(٨) النوادر في اللغة لأبي زيد الانصاري ص ١٢٣. دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٩٦٧م.

ويبدو أنّ السيوطيّ وابنَ مالكٍ كليهما قد تابعا الفراءَ في عدِّ هذا الفعلِ فعلَ أمرٍ لايأتي منه مضارع ولاماض. يقول الفراءُ "قد يتكلمون بالأفعال المستقبلة ولايتكلمون بالماضي منها، فمن ذلك قولهم (عِمْ صباحا) ولا يقولون (وَعَمَ)، ويقولون (ذَرْ ذا) و (دَعْهُ) ولا يقولون (وَذَرْتُه) ولا (وَدَعْتُه)"[1]. ويقول الأصمعي كذلك: "هكذا تُنْشده عامةُ العرب وتقدير الفعل الماضي منه وَعَمَ، يَعِم ولاينطق به"[2].

ويرى أبو عمرو بن العلاء رأياً آخرَ في (وعمى صباحا) التي جاءت في بيت عنترة، يقول "عمى من قولهم: عَمَتِ السَّماءُ تَعْمِي[3] ويقولُ أيضا: "هو كما يَعْمِي المطرُ ويَعْمِي البحرُ بزبده، وأراد كثرةَ الدعاء لها بالاستسقاء[4]" وقد خطّأ ابنُ الأنباري أبا عمرو فقال: "وهذا عندنا خطأ، لأنه لو كان كذلك لكان (اعمى) على مثال (واقضي)، لأن عَمَتْ تَعْمِي على مثال قَضَتْ تَقْضِي، فينبغي أن يكونَ أمرُ المؤنث منه (أَعْمِيْ) على مثال (أَقْضِيْ) وكان أصحابُنا ينكرون قولَ أبي عمرو، ويحتجون بهذا الذي وصفناه"[5].

وكذلك خطّأه الأزهريُ وردّ عليه بمثل ماردّ ابنُ الأنباري[6] ومن النحاةِ مَنْ لا يَعُدُّ (وَعَمَ، يَعِمُ، عِمْ) أصلاً مستقلا بنفسه بل إنّ (يعم) عندهم محذوف من ينعم، ولذلك أجازوا عِمَ صباحا بفتح العين وكسرها، كما يقال انعِم وانعَم، وزعموا أنّ بعضَ العرب أنشد: ألا عِمْ صباحا أيُّها الطلل البالي.

بفتح العين[7].

(١) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ص ٢٤٤.

(٢) السابق ص ٢٤٤.

(٣) السابق ص ٢٩٧.

(٤) اللسان ص ١٢٨ وخزانة الأدب جـ١ ص ٦٤.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٩٧.

(٦) اللسان جـ١٦ ص ١٢٨.

(٧) الخزانة جـ١ ص ٦٠ بتصرف.

ويقولُ الأزهريُّ معللا لذلك: "كأنه لما كثُر هذا الحرفُ في كلامهم، حذفوا بعضَ
، وقه لمعرفة المخاطب به، وهذا كقولهم (لاهم) وتمام الكلام (اللهم) وكقولك
ا بنَّك) والأصل (الله انك)"[1].

والرأى عندى أن هذا الفعل (عِمْ) إنما هو الأمر من الماضى وعم، والمضارع
مُ، قد التبس الأمرُ على أبى عمرو بن العلاء عندما ظنه من عَمَى يَعْمِى، مثل
نَى يَقْضِى على ما بينه ابن الأنبارى والأزهرى، كما أننا لانميلُ إلى رأى من
ى أنَّ (يَعِمْ) اختصارٌ لِيَنْعَمْ. وقد التبس الأمرُ أيضا على الفراء والأصمعى، ثم
لى ابن مالك والسيوطى من بعدها عندما رأوا أنّ الأمرَ هو المستعملُ كما بينّا،
ما المضارعُ. فلَعَمْرى كيف غاب عنهم قولُ امرئ القيس:

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البـالى	وهل يَعِمَنْ من كان فى العُصُرِ الخالى
وهل يَعِمَنْ إلاَّ سعيـدٌ مخلَّـدٌ	قـليـلُ الهموم ما يَبيت بأوجـالِ
وهل يعمن من كان أحدثُ عهدِه	ثلاثين شهرا فى ثلاثـة أحـوالِ[2]

فقد استعمل المضارع (يعم) ثلاثَ مرات، لا مرةً واحدةً وفى جميعها جاء
مقترنا بنون التوكيد الخفيفة لوقوعه بعد طلب وهو الاستفهام، كما أنّ شرح
لأستاذين السقا والسندوبى على هذه الأبيات أن الفعلَ (يعمن) مضارعٌ.

أما الماضى فلم نعثرْ على شواهدَ لاستعماله، ولكننا لانستبعد استعماله حيث
إنّ الأمرَ والمضارعَ مستعملان، كما أنّ الأزهرى ذكر عن يونسَ بن حبيب أنه قال:
"وَعَمْتُ الدارَ، أعِمُ وَعْماً: أى قلتُ لها انْعِمى"[3].

---

(1) اللسان جـ16 ص 128. ويلاحظ أنّ بعضَ النحاة يَرَوْنَ فى (لهنك) إبدالاً وليس اختصاراً،
فالأصل لإنّك ثم أبدلت الهمزة هاء، وهذا متحققٌ عندهم فى قول الشاعر:
لهِنَّك مِنْ عَبْسيَّةٍ لوَسيمةٌ   على هَنَوات كاذبٍ مَنْ يقولُها
أى لأنك. وانظر الإنصافَ فى مسائل الخلاف ص 129، شرح القصائد السبع الطوال ص
26 و 265.

(2) شرح ديوان امرئ القيس. الأستاذ حسن السندوبى ص 158 التجارية الكبرى بمصر 1953،
ومختار الشعر الجاهلى ص 34 جمع الأستاذ مصطفى السقا الحلبى بمصر 1948.

(3) اللسان مادة وعم جـ16 ص 128.

ماكان لهذا الفعل أن يأخذ مكانه في بحثي هذا ، فهو فعل متصرف، لولا ما ذكره السيوطي في الهمع[1] وكذلك في المزهر[2] نقلاً عن ابن مالك في التسهيل[3].وفي كل هذه المواضع نصٌّ على أنه فعلٌ غيرُ متصرف لايأتي منه إلاّ المضارعُ ليس غير، وقيل سُمِع الماضي.

أما عن استعمال المضارع، فهذا مالا شبهة فيه، بدليل الآيات "وما ينبغي للرحمنِ أن يتّخذَ ولدا"[4]، و "ما كان ينبغي لنا أنْ نتّخذَ من دونك منْ أولياءَ"[5]" و "وما ينبغي لهم وما يستطيعون"[6]" و "لا الشمسُ ينبغي لها أن تُدْرِكَ القمرَ"[7]" و "وما علّمناه الشعرَ وما ينبغي له"[8]. و "قال ربِّ اغفرْ لي وَهَبْ لي مُلْكاً لاينبغي لأحدٍ"[9].

أما الماضي فقد نصَّ صاحبُ اللسان وصاحبُ القاموس وصاحب الصحاح على استعماله:

يقول ابن منظور: ".... هو من أفعال المطاوعة، تقول بَغَيْتُه فانبغى، كما تقول كسرته فانكسر ... ويقال: انْبَغىً لفلان أن يفعل كذا، أي صلح له أن يفعل كذا، وكأنه قال: طُلِبَ فعل ذلك، فانْطَلب له أي طاوعَه، ولكنهم اجتزءوا بقولهم: انبغى الشيء: تيسر وتَسَهّلَ"[10] ..

---

(١) الهمع ٢/٨٣.

(٢) المزهر ٢/٤٥.

(٣) التسهيل ص ٢٩٦.

(٤) مريم: ٩٢.

(٥) الفرقان: ١٨.

(٦) الشعراء: ٢١١.

(٧) يس: ٤٠.

(٨) يس: ٦٩.

(٩) ص: ٣٥.

(١٠) اللسان جـ١٨ ص ٨٠.

ويقول الفيروز آبادي "انْبَغَى الشيءُ: تَيَسَّر وتَسَهَّلَ ... وما انْبَغَى لكَ أنْ تفعلَ وما ابْتَغَى وما يَنْبَغِي وما يَنْتَغِي"[1].

ويقول الجوهري: "وقولهم يَنْبَغِي لك أن تفعلَ كذا، هو من أفعال المطاوعة، يقال: بَغَيْتُه فانبغى كما تقول كسرتُه فانكسر"[2].

صحيح أنني لم أعثرْ على شاهدٍ لاستعمال (انبغى)، ولكن عندما ينص أصحابُ ثلاثةٍ من المعاجم الذين يُوثَقُ بهم على أن الماضيَ مستعملٌ، فربما يكون في هذا شيءٌ من الاطمئنان الذي يبعثه الشاهدُ في النفس.

يُضاف إلى ذلك ما أورده أبوزيد الأنصاري في نوادره "ما ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا، وما يُنبغي بضم الياء، وقد انبغى له"[3].

فإذا سلمنا بأن المضارعَ والماضيَ كليهما مستعملٌ، فماذا عن الأمر؟ نقول إن القياس لا يمنعُ من وجود فعل الأمر (انبغِ) كما أن فعلَ الأمر من (ابتغى) موجودٌ وهو (ابتغِ)[4]، وكل من الفعلين مزيد بحرفين الألف والنون، ثم الألف والفاء إلا أنَّ الفعل (انبغ) غيرُ مستعمل، لأن معناه في الأمر بعيد عن أية مناسبة تستدعي استعماله، وماكان لإنسان أنْ يخاطبَ آخرَ أو يأمرَه بقوله (انبغ)، وهذا يماثل تماما فعل الأمر (انكسر).

(١) القاموس المحيط جـ٤ ص ٣٠٥ و ٣٠٦.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية ٦/٢٢٨٣ تحقيق أحمد عبد الغفور عطا دار الكتاب بمصر.

(٣) النوادر ص ٢٣٩.

(٤) قال تعالى: "ولا تجهرْ بصلاتك ولا تُخافتْ بها وابْتَغِ بين ذلك سبيلا" الإسراء - ١١٠.

أهلم وها

لقد جمعتُ بين هذين الفعلين لأنهما مشتركان في ندرة الاستعمال، بل نستطيع أن نقولَ في عدم الاستعمال، لاسيما في العصر الحديث، هذه واحدة، وأخرى أنهما مشتركان في وجود حرف الهاء الذي هو بمثابة تنبيه وإعلام لما سيجئ بعده، ولابد أن نتحفظَ فنقولَ إنّ (ها) اسم فعل بمعنى خذ. إلا أنّ لها أشكالاً أخرى تُعد فيها فعلا، وسنأتي إلى تفصيل ذلك.

فأما الفعل الأول (أهَلُمُّ) فهو جواب من قيل له (هَلُمَّ)، إذ يرد قائلا (أهَلُمُّ) أو (لا أهَلُمُّ)، تماما كمن يؤمر بفعل الأمر: أقبل، فيرد قائلا (أقبل) أو (لا أقبل). جاء في اللسان، إذا قال هَلُمَّ إليَّ، قلت: إلامَ أهَلُمُّ، وإذا قال لك: هَلُمَّ كذا وكذا، قلت: لا أهَلُمُّهُ[1] ومنْ ثَمّ فإنّ (أهَلُمُّ) لا يتصرف، بل هو باق في زمن المضارع، ليس ذلك فحسب، بل المضارع المنسوب إلى المتكلم، والهمزةُ في أوله دليلٌ على ذلك، فلا يقال يَهَلُمُّ أو نَهَلُمُّ كما هو الشأن في يقبل، ونص السيوطيّ على أنه لم يُستعملْ منه الماضي ولا الأمر في أكثر اللغات، كما نص أيضا على أنه يجئ بعد الحرفَين (لا) و (الم)[2]. كما ورد في (أهَلُمُّ) عدةُ لغاتٍ هي:

أهَلِمُّ أهَلُمُّ أهَلَمُّ أهْلُمُّ[3].

غيرَ أنني لمْ أعثرْ على شواهدَ لاستعمال هذا الفعل مما يجعل هذه الأحكام غيرَ متيقنة، هذا إلى أنّ القياسَ والصنعةَ لا يأبَيان مجئَ الماضي. فيقال هَلْمَمْتُ كَسَعْرَرْتُ، وشَمْلَلْتُ على وزن فَعْلَلْتُ[4].

---

(١) اللسان جـ١٦ ص ١٠٢ والصحاح أيضا جـ٥ ص ٢٠٦٠ وشرح المفصل جـ٤ ص ٤١.

(٢) الهمع ٨٣/٢.

(٣) اللسان جـ١٦ ص ١٠٢: الأولى بضم الهمزة وفتح الهاء وكسر اللام وضم الميم مع التشديد. والثانية مثلها إلا أن اللام مضمومة. الثالثة بضم الهمزة وفتح الهاء، واللام وضم الميم مع التشديد. والرابعة بفتح الهمزة والهاء وضم اللام، وضم الميم مع التشديد.

(٤) الخصائص جـ١ ص ٣٧٨.

وقد بينّا أن (أهْلُمُّ) إنّما هي جوابُ مَنْ قيل له (هَلُمَّ)، فلا بأس إذاً من أنْ نبينَ أصلَها بشيء من الإيجاز. فأما الكوفيون فيَرَوْنَ أن الأصلَ فيها. هل أم[1]. وزاد الرضى تفصيلا فقال "قال الكوفيون: أصله هَلاَ أمّ، و (هَلاَ) كلمةُ استعجالٍ كما مرّ، فغُيِّرَ إلى (هَلْ) لتخفيف التركيب، ونُقِل ضمةُ الهمزة إلى اللام، وحُذفت كما هو في القياس نحو (قد أفلح)"[2]. ويؤيدُ نسبةَ هذا الرأى إلى الكوفيين أنّ الفراءَ قد أوْرَدَه في (معاني القرآن) حيث يقول "وترى أن قولَ العرب، (هَلُمَّ إلينا) مثلُها – يقصد مثل اللهم – إنما كانت (هل) فضم إليها (أمّ)، فتركت على نصبها[3]" وأما البصريون فيَرَوْنَ أنّ "أصلها (ها الْمُمْ) فاجتمع ساكنان: الألفُ من (ها)، واللامُ من (الم)، فحذفت الألفُ لالتقاء الساكين، ونقلب ضمةُ الميم الأولى إلي اللام، وأُدْغِمتْ إحدى الميمين في الأخرى فصارت (هلم)[4] وهذا الرأى نقلَه ابنُ يعيشَ عن الخليل[5] وكذلك رواه سيبويه حيث قال "كأنها (لُمّ) بضم اللام وفتح الميم وتشديدها، ثم أدخلت عليها الهاء كما أدخلت على (ذا)"[6].

وإذا كانت شواهدُ (أهْلُمُّ) معدومةً فإنّ شواهدَ (هلم) كثيرة.

يبقى بعد ذلك (هَلُمَّ) في لغةِ بني تميم التى عدّها بعضُ النحاة فعلا غيرَ متصرف يقول السيوطي: "وهلم التميمة لم يستعمل منها إلاّ الأمر، أمّا الحجازيةُ فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر"[7] فبنو تميم يُجرونها مُجرى الفعل في اتصال ضمائر الرفع بها فيقولون هَلُمّا، هَلُمُّوا، هَلُمّي، هَلْمُمْنَ[8]، إلا أنّها وردت في

(١) الإنصاف جـ١ ص ٢١١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى جـ٢ ص ٧٣ بيروت ط٣ سنة ١٩٨٢م والآية من الأولى في سورة المؤمنين.

(٣) معانى القرآن للفراء جـ١ ص ٢٠٣ تحقيق أحمد يوسف نجاتى محمد على النجار الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٨٠.

(٤) الإنصاف جـ١ ص ٢١٤.

(٥) شرح المفصل جـ٤ ص ٤١.

(٦) الكتاب جـ٢ ص ٦٧.

(٧) الهمع جـ٢ ص ٨٣.

(٨) شرح الكافية جـ٢ ص ٧٣

القرآن الكريم على لغة الحجازيين، قال تعالى: "هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ[1]" ولم يقل هلموا[2]. ولهذا السبب - فيما نظن - نصّ الرضيُّ على أنّ لغةَ بني تميم ليست بالفصيحة[3] ونحن نأخذ في هذا المجال برأي ابن جني أنّ اللغات تختلفُ، ولكنّ كلّها حجةٌ وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليس أحقَّ بذلك من رسيلتها. وضرب مثالا على ذلك (ما) التي أعملها الحجازيون وبها جاء القرآن ولم يعملها بنو تميم، ورأى أن الاثنين يقبلهما القياس[4]. غير أننا لانستطيع أن نقول مع السيوطي أنّ هَلُمَّ التميمية فعلٌ (جامدٌ)، بل هي باقية على أنها اسمٌ للفعل ويدلل ابنُ يعيشَ على ذلك قائلا: "واعلم أن بني تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل في اتصال الضمائر بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها إفادةَ الفعل، فهي عندهم أيضا اسمُ الفعل، وليس مبقاةً على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم، والذي يدل على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتْبِعُ، فيقول (رُدُّ) بالضم و (فِرِّ) بالكسر، و (عَضَّ) بالفتح، ومنهم من يكسر على كل حال، فيقول ردِّ وفرِّوعضِّ بكسر الأواخر، ومنهم من يفتح على كل حال، ثم رأيناهم كلّهم مجتمعين على فتح الميم من هلمَّ ليس أحدٌ يكسرها ولايضمها، فدلّ ذلك على أنها خَرَجَتْ عن طريق الفعلية وأُخْلِصَتْ اسما للفعل نحو دونك ورويدك وعندك"[5].

وأما (هَا) "فهو اسمٌ لخذ، وفيه ثماني لغات[6]" أوردها الرضي، تتخذ منها ثلاث لغات" تكون فيها أفعالا غيرَ متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست بأسماء أفعال"[7].

---

(١) سورة الأنعام آية ١٥٠.

(٢) شرح الكافية جـ٢ ص ٧٢.

(٣) السابق جـ٢ ص ٧٣.

(٤) الخصائص جـ٢ ص ١٠ بتصرف.

(٥) شرح المفصل جـ٤ ص ٤٢و ٤٣.

(٦) شرح الكافية جـ٢ ص ٦٩.

(٧) السابق جـ٢ ص ٧٠

فأما الأولى فهو أن تستبدل بالألف همزة ساكنة فتصبح هَأْ وتتصرف تصرف ذر ودع فيقال هَأْ وهَئِ وهأ وهَئُوا وهَأْنَ.

وأما الثانية فهى كالأولى إلا أنّها تتصرف تصرف خفف فيقال: هَأْ هَائِي، هَاءَا، هَاءُوا، هَأْنَ.

وأما الثالث فهى كالأولى أيضا إلا أنّها تتصرف تصرف ناد فيقال هَاءِ وهَائِي وهَائِيَا وهَاءُوا وهَائِين[1] ومن هذه اللغة قولُ الشاعر:

وَمُرْبِحٍ قَالَ لِي: هاءِ إقْتُلْتُ لَهُ حيَّاكَ رَبِّى لَقَدْ أحْسَنْتَ بِى هَائِى[2]

فالصُّورةُ واحدٌ إذاً ولكنَّ الاختلافَ طريقةِ التصريف. ومن اللغويين من يرى أن هاءِ بكسر الهمزة تعنى هات، ويفتحها (هاءَ) بمعنى خُذْ[3].

وكما أنَّ (أَهْلُمُّ) ردٌ وجوابٌ عن (هَلُمَّ)، كذلك (هَاءَ) لها جوابٌ وهو (أَهَاءُ) وهو فعلٌ غيرُ متصرفٍ لم يأت فيه إلا المضارعُ المنسوبُ إلى المتكلم. قال الرضيُ، "وإذا قيل لك (هَاءَ) بالفتح قلت ما أَهَاءُ أى ما آخذُ وما أهاءُ على مالم يسمُ فاعلهُ أى ما أُعْطى"[4]. وقد أورد السيوطى هذا الفعلَ إلاّ أنّه حذف الهمزةَ التى فى آخره قال "و (أها) مبنى للفاعل بمعنى آخذ، وللمفعول بمعنى أُعْطى، لمْ يُستعملْ منه غيرُ المضارعِ"[5].

ويجدرُ بنا أنْ نقولَ إنَّ كلَّ هذه الصورِ من الفعلين أهلم وها قد هجرت الآن، ولم يبقَ من هذه المادة إلاّ (هَلُمَّ) التى قيل إنّ جوابَها أَهَلُمُّ.

---

(١) السابق جـ٢ ص ٦٩ و ٧٠ بتصرف وشرح المفصل جـ٤ ص ٤٣ و ٤٤.

(٢) اللسان مادة ها جـ١٥ ص ٤٨٢.

(٣) الصحاح جـ١ ص ٨٤، ٨٥.

(٤) شرح الكافية جـ٢ ص ٧٠.

(٥) همع الهوامع جـ٢ ص ٨٣.

هاتِ وتعالَ

وقد جمعنا هذين الفعلين معاً، لأنهما من أشهر الأفعال غير المتصرفة وأكثرها استعمالاً، ولأنهما اتحدا في صيغة الأمر.

ولعلَّ هناك شيئاً من التجاوز في جعْلِنا الفعلَ (هات) فعلاً غيرَ متصرف، إلاّ أنّ هذا التجاوزَ ربما كان له ما يبرره، فقد ذكر صاحب اللسان أن (هات) فعلُ أمرٍ من هَاتَى يُهاتِي مُهاتاةً بوزن مُفاعلة مثل عَاطَى يُعاطِي[1]، وتحقيقا لهذه المشابهة، فقد وضعه صاحب اللسان في باب الواو والياء فصل الهاء: هتا مثل عطا، ولم يَعُدَّ فيه هيت، وكذلك فعل صاحبُ القاموسِ المحيط[2].

وذكر المرحوم الشيخ محمد محيى الدين أن (هَاتَى) بفتح الهاء، على مثال قاضَى يُقَاضِي[3].

وذكر السيوطى هذا الفعلَ (هَاتِ) مع الأفعال غير المتصرفة، إلاّ أنه قال "وربما قيل هَاتَى يُهاتِي"[4].

ونصَّ ابنُ الأنبارى على أن المضارعَ من هذا الفعل كان مستعملا "فإذا قال رجل لرجل: هات يارجل، فأراد أن يقول له: لا أفعل قال: لا أُهاتِي"[5].

وهناك شطر من الرجز أنشده ابنُ منظور وابنُ يعيشَ ولمْ نقفْ على قائله وفيه المضارع: لله مايعطى وما يهاتى[6].

من الواضح إذنْ أنَّ هذا الفعلَ متصرفٌ، ولكنَّ المبرِّرَ الذي من أجله وضعه

---

(١) اللسان مادة هتا جـ٢ ص ٢٢٧.

(٢) القاموس المحيط مادة هتا جـ٤ ص ٤٠٥.

(٣) شرح شذور الذهب هامش ص ٢٩.

(٤) همع الهوامع جـ١ ص ٨٣.

(٥) شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦.

(٦) اللسان مادة هتا جـ٢ ص ٢٢٧ وشرح المفصل جـ٤ ص ٣.

السيوطي في باب الأفعال غير المتصرفة[1] أنّ كلّ هذه التصريفات قد أُميتت، ولم يبق إلاّ الأمر فقط، فكأنه بذلك قد نَزَلَ مَنْزِلَةَ الفعلِ غير المتصرف. وقد نصّ على ذلك ابنُ منظور حيث يقول "ولكنّ العربَ قد أماتت كلّ شئ من فعلها غير الأمر"[2]، فيقال: هاتِ، وهاتِيا، وهاتُوا وهاتِي وهاتِيَا وهاتِينَ"[3].

قال امرؤ القيس:

إذا قلتُ هاتِي نَوِّلِينِي تمايلتْ ... علىَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخلخلِ[4]

وربما اتصلت به هاء المفعول به، فيقال:

هَاتِهِ، هَاتِيَاهُ، وهاتُوه، وهاتِيه، وهاتِينَه[5].

ولم يأتِ هذا الفعلُ في القرآن الكريم إلاّ في صيغة الأمر المسند إلى واو الجماعة (هاتوا) كقوله تعالى" قل هاتُوا بُرهانَكُمْ إنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ"[6].

وينفرد الزمخشري عن باقي النحاة بأنّه يعدّ هذه الكلمة (هات) اسمَ فعلٍ وليست فعلاً، وقد ذكرها في أول مبحث أسماء الأفعال والأصوات وتابعه في ذلك شارح مفصله دون اعتراض عليه. قال الزمخشري "أسماء الفعال والأصوات، وهي على ضربين ... وهاتِ الشئَ أي أعطِنِيهِ"[7]. وقال ابنُ يعيشَ شارحاً قولَ الزمخشري: "ومن ذلك هات الشئ أي أعطِنيه، وهو اسم لأعطني وناولني ونحوهما، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الأمر، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين الألف والتاء وكأنه من لفظ (هَيْتَ) ومعناه"[8].

---

(1) همع الهوامع جـ٢ ص ٨٣.

(2) اللسان جـ ٢ ص ٢٢٧.

(3) شرح القصائد للسبع الطوال ص ٥٦.

(4) السابق ص ٥٦.

(5) اللسان جـ ٢ ص ٢٢٧.

(6) البقرة آية ١١١، وقد جاء أيضا في الأنبياء - ٢٤ والنمل- ٦٤ والقصص - ٧٥.

(7) شرح المفصل جـ٤ ص ٢٥.

(8) السابق جـ٤ ص ٣٠.

وواضح أنَّ ابنَ يعيشَ جعل أصلَ المادة (هَيْتَ) من حيثُ اللفظُ والمعنى لكى يستقيمَ رأيُهُ أنَّ (هات) اسمُ فعل، بعكس ما فَعَلَ صاحبا اللسانِ والقاموسِ المحيطِ اللذان جَعَلا أصلَ المادة (هتا) كما سبق.

وقد ردَّ ابنُ هشام وكذلك الشيخ محمد محيى الدين على قول الزمخشرى بأنَّ (هات) فعلٌ بدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، ثم أنشدَ ابنُ هشامٍ بيتَ امرئ القيس إذا قُلتُ هاتي .. دليلا على فعلية (هات) لاتصال ياء المخاطبة به، أما اسمُ الفعل فهو كالمَثَلِ لايتغيرُ فتقول مه للواحد والاثنين والجماعة[1].

وربما كانت (الهاءُ) التي فى أول (هات) هي التي أوهمتْ الزمخشريَّ أن الكلمةَ (هات) اسمُ فعلٍ، لأنَّ هناك كثيراً من أسماء الأفعال والأصوات تبدأ بحرف (الهاء) نحو: هَا وهَيْتَ، وهَيْهات وهَلاً وهَيّ ...[2]. وقد رأى بعضُ النحاة - ربما من أجل رفع هذا الوهم - أنَّ (الهاءَ) فى (هات) إنما هى مبدلةٌ من الهمزة، فالأصل آتِى يُؤاتِى[3]، ولايُستبعدُ مثلُ هذا الرأى، فهناك ثيرٌ من حالات هذا الإبدال كقول رجلٍ من نُمَيْرٍ غيرِ معروف:

ألاَ ياسَنا بَرْقٍ علَى قُلَلِ الحِمَى ... لهِنَّك منْ برقٍ علىَّ كريمُ[4]

أى لأنك: وكبيت الشعر الذي لم يُعرفْ قائلُه:

وأتى صَوَاحِبُها فَقُلْنَ: هَذا الذى ... منحَ المودةَ غيرَنا وجَفانَا[5]

أى إذا والهمزة للاستفهام.

وكقول الشاعر:

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٨ و ٢٩ وانظر هامشيهما.

(٢) انظرْ مبحثَ أسماءِ الأفعال والأصوات فى شرح المفصل جـ٤ ص ٢٥ والكافية جـ٢ ص ٦٥ وشرح التصريح على التوضيح جـ٢ ص ١٩٦ وغيرها من المراجع.

(٣) اللسان جـ٢٠ ص ٢٢٧، وشرح المفصل جـ٤ ص ٣٠.

(٤) مغنى اللبيب ص ٣٠٤.

(٥) السابق ص ٤٥٥.

لهنَّك مِنْ عَبْسيةٍ لوسيمةٌ   عَلَى هَنَواتٍ كاذبٍ مَنْ يَقُولُها[1]

ويقال: أَرَقْتُ الماءَ وهناك من يبدل من الهمزة هاء، فيقول هَرَقْتُ الماءَ[2].

ولا يُستبعد مع هذه الحالات أن يكون آتي يُؤاتي هي الأصلَ في هَاتي يُهاتي، وبذلك ندفع وهم من رأى أن هات اسم فعل.

كان هذا عن فعل الأمر (هات) فماذا عن (تعال)؟ إنَّ التاءَ في (تعال) زائدةٌ كقولك في الأمر تعلَّمْ وتمَرَّسْ وتفضَّلْ. وقد ذكر ابنُ منظور هذا الفعلَ - تعال - في مادة علا، ذكر من اشتقاقاتها علا ويعلو وحرف الجر على واستعلى والأعلى، وعَاليتُه على الحمار وعَلَّيْتُه عليَّةً وناقة عَلِيَّةٌ وعِلْيَانٌ أي مرتفعة السير، والعلِّيّون الذين ينزلون أعاليَ البلاد ..."[3].

فكل اشتقاقات هذه المادة تدل على العلو والارتفاع، ومِنْ ثَمَّ كان فعلُ الأمر (تعال) بمعنى ارتفعْ واسمُ، وهو من تَعالى يَتَعالى كتَرامَى يَتَرامى"[4]، فهذا هو الزمر ثم الماضي ثم المضارع فكيف يكون الفعلُ غيرَ متصرف. إنّ عدمَ التصرف هنا مقترنٌ باستعمال معين لايتعداه، وذلك إذا استُعملت (عال) في النداء بمعني (أقبِلْ) ففي هذه الحالة يقتصر الاستعمال على الأمر دون غيره، "فلاتقول تعاليت ولاينهى عنه"[5].

وأصلُ الفعل (تعال) كما يتبين من معناه "طلب الإقبال من مكان مرتفع تفاؤلا بذلك وإذناً للمدعوِّ لأنّه من العلو والرفعة، ثم تُوسع فيه فاستُعمل في مجرد طلب مجيء، حتّى يقالُ ذلك لمن تريد إهانته كقولك للعدو: تعال، ولمن لايعقل كالبهائم

---

(١) الإنصاف جـ١ ص ١٢٩.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦ و ٢٦٥.

(٣) اللسان مادة علا جـ١٩ ص ٣٢٤.

(٤) حاشية الجمل على الجلالين جـ١ ص ٢٨٢.

(٥) اللسان جـ١٩ ص ٣٢٤.

ونحوها، وقيل هو الدعاء لمكان مرتفع، ثم توسع فيه حتى استعمل فى طلب الإقبال إلي كل مكان حتى المنخفض"[1]. ولايُبالُونَ أينَ يكون المدعوُّ فى مكان أعلى من مكان الداعى أو مكان دونه"[2].

أمّا إذا استعمل فى غير النداء فهو متصرف كأن تقول تَعالَى فلان عن الع ثائر "أى بعُد وارتفعْ، وكان يتعالى عليه "أى ينأى بجانبه ويتكبَّرُ. وكما قلنا فى (هات) نقول فى (تعال) "إنّها فعلُ أمرٍ صريح وليس باسم فعل لاتصال الضمائر المرفوعة البارزة به: تعاليا وتعالَوا وتعالى وتعالَيْنَ، وجاء هذا الفعل مسنداً إلى واو الجماعة فى القرآن الكريم سبع مرات[3] كما جاء مسندا إلى نون النسوة مرة واحدة[4].

ونظن أن هذين الفعلين فى صيغة الأمر: هات وتعال كثُر استعمالهما الآن، لاسيما على ألسنة العوام.

---

(١) حاشية الجمل على الجلالين جـ١ ص ٢٨٢.

(٢) اللسان مادة علا جـ١٩ ص ٢٨٢.

(٣) آل عمران: ٦١ و ٦٤ و ١٦٧ والنساء: ٦١ والمائدة: ١٠٤، الأنعام: ١٥١ والمنافقون: ٥.

(٤) الأحزاب: ٢٨.

يَهيطُ ويَتسوَّى

هذانِ الفعلانِ غيرُ مستعملين. فأمّا الأول فقد أُميت، وقد ذكره السيوطي في الهمع حيث قال: ويهيط: يصيح ويضج، لم يستعمل إلاّ مضارعا. يقال: مازال منذ اليوم يهيط هيطا[1]. وقد ذكره ابن مالك أيضا في التسهيل[2].

وقد اقترنَ لفظُ (الهَيْط) بلفظ (المَيْط)، فيقال هَيْطٌ ومَيْطٌ أي صياح وجلبة أو دنو وتباعد. والهائط الذاهب، والمائط الجائي[3].

والذي أظنه أن هذين اللفظينِ وأشباهَهما كانا من نطق عوام العرب في عصور قديمة، يدلُّ على ذلك اختلاف عين الكلمة فيهما وفي أشبهما فيقال "مهايطة ممايطة ومعايطة ومسايطة" ثمّ إنّ النحاةَ - من بعدُ - قد وضعوا اسمي الفاعل (هائط ومائط)، والفعلَ المضارع (يَهيط)، فقالوا "مازال منذ اليوم يهيط أي يصيح"[4].

ولم أجد فيما اطلعت عليه من مراجعَ نحويةٍ ولغوية - عدا همعَ الهوامعِ وتسهيلَ الفوائدِ واللسانَ - شواهدَ لاستعمالِ هذا الفعل أو اسمي الفاعل، بل لم أجدْ ذكرا للفعل نفسه أو لاسمي الفاعل. وقد نصَّ ابنُ منظور على أنَّ هذا الفعلَ قد أُميت[5].

ولكنَّ الشيءَ اللافتَ للنظر هنا أنَّ ابنَ منظورٍ قد جمعَ بين (مُهَايَطة ومُسَايطة ومُعَايطة ومُمَايطة)، فقال "يقال بينهما مهايطة ومسايطة ومعايطة وممايطة؛ أي بينهما كلامٌ مختلف "فهل هناك علاقة بين هذه الكلمات؟ أو قل هل هناك علاقة بين مادة هيط التي نحن بصددها وبين المواد الميط وعيط وسيط؟

---

(١) همع الهوامع ٢/٨٣.

(٢) التسهيل ٢٤٧.

(٣) اللسان مادة هيط جـ٩ ص ٣٠٢.

(٤) السابق ٩/٣٠٢.

(٥) السابق ٩/ ٣٠٢.

لقد رأينا أنَّ الفعلَ (يَهيطُ) بمعنى يصيح، وهو غير متصرف. فلا يستعمل الماضي هاط ولا أمر هط. غير أنَّ اقترانَ (هيط) بـ (ميط) في قولهم: "مازال في هيط وميط" وفي قول الفراء "تهايط القوم تهايطا" إذا اجتمعوا وأصلحوا أمرهم. وتمايطوا إذا تباعدوا[1]" يشير في النفس الظنَّ أنَّ (هاط) كان متصرفاً ومستعملاً، لأنَّ ماط الذي اقترن به متصرفٌ مستعملٌ. قال الأعشى مستعملاً المضارعَ والأمرَ:

فميطي تَميطي بِصُلْبِ الفُؤادِ ... ووَصَّالِ حَبْلٍ وكنَّادِها[2]

وقال المثقب العبدي:

ولكنَّا مِمَّا تُميطُ مَوَدَّةٌ ... بشاشةُ أدنى خُلَّةٍ تَسْتَفيدُها[3]

وماط وأماط بمعنى بعُد وتنحَّى، ومنه إماطةُ الأذى عن الطريق[4]، وحديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم " . فإذا وقعتْ لقمةُ أحدكم فليأخُذْهَا، وليُمِطْ ما كان بها من أذى وليأكُلها[5]"..

وأما مادة عيط فلها كثير من الاشتقاقات، فمنها عَاطَتِ النَّاقةُ عِيَاطا وتَعَيَّطَتْ، واعتاطت أي لم تحمل سنين من غير عقر، والأعيطُ العالي، قال سويدُ بن كاهل اليشكري:

مُقْعِياً يَرْدِي صَفَاةً لم تَرِمْ ... في ذُرَى أعْيَطَ وَعْرِ المُطَّلَع

وقال حارث بن حلزة:

قَبْلَ ما اليَوْمِ بيضَتْ بعيونِ الـ ... ـناسِ فيها تعيط وإناء

(١) في ديوانه القصيدة الثامنة، البيت الثالث وعجزه: وصولِ حِبَالٍ وكنادها.

(٢) المفضليات ص ١٤٩

(٣) اللسان جـ٩ ص ٢٨٦

(٤) صحيح مسلم جـ٦ ص ١١٤ كتاب الأشربة. ط صبيح دون تاريخ.

(٥) المفضليات ص ١٩٩

أي ارتفاع وامتناع[1].

وأما ساطَ، فالسَّوْطُ خلط الشئ بعضه ببعض، وساط الشئ سَوْطاً وسَوَّطه[2]، خاضه وخالطه. قال كعب:

لكنّها خلّةٌ قد سِيط من دَمِها فجعٌ وولع وإخلافٌ وتبديلُ[3]

وسُمّيَ السَّوْطُ سوطاً، لأنه إذا سِيطَ به إنسانٌ أو دابةٌ خُلط الدّمُ باللحم[4]. قال الشماخ:

فصَوَّته كأنّهُ صَوْبُ غبيةٍ على الأمعزِ الضَّاحِي إذا سِيط أحْضَرا[5]

وقد أوردتُ كلَّ هذه النصوص لأثبتَ أن ما اقترن بالفعل (يهيطُ) متصرف مستعمل، فليس هناك ما يمنع من الظن أن (يهيط) نفسَه كان متصرفا ومستعملا، ثم إنّه تلاشى تدريجيا حتى انقرض وأميت.

وأما الثاني (يَسْوَى) فقد وضعه السيوطيُّ أيضاً في عداد الأفعال غيرِ المتصرفةِ، حيث لم يُستعملْ إلاّ المضارعُ ولكنّ ابنَ مالكٍ لمْ يذكُره في التسهيل[6].

وهناك أكثرُ من نحوي ولغوي أنكروا وجودَ هذا الفعلِ، أو حكموا بندرته وبأن المستعمل هو سَاوَى يُسَاوي. قال الفراءُ: هذا الشئُ لايُساوي كذا. ولم يعرف يَسْوَى كذا[7] وأيده في ذلك الأزهريُّ وقال: "وقول الفراء صحيح". و قال الليث:

---

(1) شرح المعلقات ص ٤٥٨.

(2) اللسان جـ٩ ص ١٩٨.

(3) شرح ديوان كعب بن زهير ص ٨. تحقيق السكرى. دار الكتب، ١٩٥٠.

(4) اللسان جـ٩ ص ١٩٨.

(5) بحثت في ديوانه ص ٢٦ (بتحقيق الشنقيطي، مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ)، فلم أجدْ هذا البيتَ، ووجدتُ قصيدةً كاملةً من البحر الطويل نفيه وحرف رويه الراء ونفس القافية، ولكني لم أجد هذا البيتَ منها، والظاهرُ أنّ سَقَطَ، أو أنه زائد فيما أطلع عليه ابنُ منظور.

(6) همع الهوامع ٢/٨٣

(7) الصحاح جـ١ ص ٢٤٨٤.

"يَسْوَى نادرة ولايقال منه سَوِيَ ولا سَوَى" وقد رُوِى عن الشافعى: "وأما لايَسْوَى فليس بعربى صحيح"[1].

ونظن - بعد أن رأينا أن (يَسْوَى) غيرُ مستعملة ويساوى هى المستعملة - أن (يَسْوَى) معدولةٌ عن يساوى إنْ صح هذا التعبير[2] وربما كان هذا (العدلُ) لهجةً من اللهجات أو هو للتخفيف من المد الذى فى (يساوى) وأنه كان نطقُ نفرٍ من العرب ثمَّ انقرضَ هذا النطقُ بعد ذلك.

---

(١) اللسان جـ٩ ص ٣٠٢.

(٢) أخذنا هذا الاصطلاح من قول النحاة فى باب الممنوع من الصرف إنّ عمرَ معدولٌ عن عامرٍ وزفرَ معدولٌ عن زافرٍ.

نَكِـرَ

ورد هذا الفعل في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾[1].

وورد أيضا في قول الأعشى:

وأنكرتني وما كان الذي نَكِرَتْ ... من الحوادثِ إلا الشَّيْبَ والصَّلَعا[2]

وفي قول أبي ذؤيب:

فنكِرْتَهُ، فنفرَتْ، وامترَسَتْ به ... سَطْعَاءُ هادِيَةٌ وهادٍ جُرْشُعُ[3]

وفي جميعها استُعمل الفعلُ (نكِر) في زمن الماضي ولم يجئ المضارع يَنكر بفتح الياء، وأقول بالفتح لأن المضارع بضم الياء جاء كثيرا وهو ماضي أنكرَ.

وقد جاء في اللسان "أن نكِر لم تستعملْ فيْ غابرٍ ولا أمرٍ ولانهي"[4]. وقد شككت في معنى غابر: هل هي بمعنى الماضي؟ فرجعت إلى اللسان أيضا (مادة) غبر فوجدت أن الفعل غَبَرَ بمعنى ذهب وبمعنى مكث وبقي، والغابر الباقي والغابر الماضي وهو من الأضداد. وقال الأزهري "المعروف الكثير أن الغابر الباقي قال: غيرُ واحدٍ من الأئمة أن يكون بمعنى الماضي"[5].

وعلى ذلك فإنَّ معنى غابر في قول ابن منظور بمعنى باقٍ أي مضارع.

وحقيقةُ الأمر أن نكِر وأنكر لغتان، ولكن المضارع يُنكر (بضم الياء) مستعمل للاثنين ولم يجئْ المضارعُ من (نكِر). والذي يدل على ذلك:

---

(١) هود - ٧٠.

(٢) ديوان الأعشى الكبير. القصيد الثالثة عشرة. تحقيق د. محمد محمد حسين بيروت ط ٢ ١٩٦٨.

(٣) شرح المفضليات ص ٨٦٧.

(٤) اللسان جـ٧ ص ٩١.

(٥) اللسان جـ٦ ص ٣٠٥.

١- أنّ الطبريّ في تفسيره للآية الكريمة "نكرهم وأوجس منهم خيفة"[1]. قال : "نكِرتُ الشيءَ وأنكرتُه وأنكرتُه وأنكرُه بمعنى واحد". فجاء بالمضارعُ يُنكر بضم الياء للماضي الرباعي وجعله للثلاثي أيضا. ولم يجيء له يَنكر بفتح الياء، وأنه عندما تعرض لبيت الأعشى:

وأنكرتني وما كان الذي نكِرَتْ   من الحوادثِ إلا الشَّيْبَ والصَّلَعا

قال : "فجمع بين اللغتين" أي أنكر ونكِر[2].

٢- كرر القرطبي ما قله الطبري وزاد عليه أن نَكِرتَ لما تراه بعينك وأنكرت لما تراه بقلبك[3].

٣- قال شارح ديوان الأعشى عندما علق على بيته السابق "نكِرَه وأنكره" جهلة ولم يعرفه[4]- فعطف الرباعي على الثلاثي مما يدل على أنهما بمعنى واحد.

فإذا عرفنا أنّ (نكِر) و (أنكر) لغتان جاز لنا أنْ نقولَ إنّ الثلاثيَّ هو الأصلُ، وأنه كان لهجةٌ من اللهجات القديمة، وكان له مضارعٌ (بفتح الياء) ثم تعدى الماضيُ بالهمزة فأصبح (أنكر) ومضارعه يُنكر (بضم الياء)، ثم أصبح هذا الفعل هو المضارع لكل من الثلاثي نكر والرباعي أنكر، وذلك بعد أنْ هُجر المضارعُ يَنكر (بفتح الياء)، وصار الاستعمالُ مقصورا على ماضيه فقط (نكِر).

---

(١) هود/ ٧٠.

(٢) تفسير الطبري (جامع البيان ...) جـ١٥ ص ٣٨٨ تحقيق محمود شاكر دار المعارف ١٩٦٠.

(٣) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) جـ٩ ص ٦٦ دار الكتب المصرية ٩٣٩.

(٤) شرح ديوان الأعشى القصيدة الثالثة عشرة.

غنى عن القول أن (هَدّ) فعل متصرف بمعنى هدم وكسر[1]، ولكنه فى استعمالٍ خاصٍ دالٍ على المدح لم يجئ هذا الفعلُ إلاّ ماضيا، وذلك فى مثل "مررت برجلٍ هدك من رجل"[2]، أى ثقلك وصفُ محاسنه[3] وواضحٌ أنّ هناك علاقةً معنويةً بين الفعل (هدّ) بمعناه العام وبين معناه فى المدح "أثقلت أو أعجزك وصف محاسنه - وأنشد ابنُ الأعرابى شطرا من الطويل:

وَلِى صَاحِبٌ فى الدَّارِ هدَّكَ صاحبا[4].

فـ (هَدَّكَ صاحِباً) و (هدك مِنْ صاحبٍ) لافرق بينهما إلاّ فى الحرف (من) وهو حرف جر زائد.

على أن هناك استعمالاً آخرَ لهذا الفعلِ، وفيه يكون أيضا غيرَ متصرفٍ وذلك عند دخول لام التوكيد عليه، فيقال: لَهَدَّ الرجلُ[5]. أى ما أجلدَه وما أشدَّه، تماما كما يقال "لنعم الرجل"، ومنه قولُ أبي لهب "لهدّ ما سَحَرَكُمْ صاحِبُكم[6]" ويكون الاستعمالُ هنا للتعجب وليس للمدح.

وفى (هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ) لغتان فمنهم من يُجريه مُجرى المصدر فلا يؤنثه ولايثنيه ولايجمعه، ومنهم من يؤنث ويثنى ويجمع فيقول: هدَّاك وهدُّوك وهدَّتك وهدَّتاك وهدَدْنَك[7].

---

(١) القاموس المحيط جـ١ ص ٣٦١.

(٢) الهمع ٨٣/٢.

(٣) اللسان جـ٤ ص ٤٤٤.

(٤) السابق جـ٤ ص ٤٤٤.

(٥) القاموس جـ١ ص ٣٦١.

(٦) النهاية فى غريب الحديث جـ٤ ص ٢٥٧.

(٧) اللسان جـ٤ ص ٤٤٤.